



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
فرع العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية

بعنوان:

**دور محافظ الحسابات في مكافحة جريمة تبييض الأموال
(دراسة عينة من محافظي الحسابات بالجنوب الشرقي)**

من إعداد الطالب : سوسو منال

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 23 ماي 2026

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ.د/ بوضياف عبد الباقي..... (أستاذ جامعة ورقلة) رئيسا

أ.د/ قزون محمد العربي..... (أستاذ محاضر "أ" جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا

أ.د/ سويس هوارى..... (أستاذ محاضر "أ" جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2025-2026

اهداء

وكان فضل الله عليك عظيما

من قال انا لها "نالها"

وانا لها وان ابت رغما عنها اتيت بها؛ نلتها وعانقت اليوم مجدا عظيما فعلتها بعد ان كانت

مستحيلا؛ كانت دروبا قاسية وطرقا خسرت بها الكثير ولكنني وصلت.

اهدي ثمرة نجاحي ونتيجة سنوات من الجد والاجتهاد الى من كانا النور في طريقي

الى من احمل اسمه بكل فخر الى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم الى من كلل الله

باهيبة والوقار الى من علمني العطاء بدون انتظار

"ابي العزيز"

الى من كان دعاؤها سر نجاحي الى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها الى بسمة الحياة

وسر الوجود الى اغلى الحبايب

"امي الغالية"

الى من كان لي دعما خفيا وقوة لا ترى ترافقني في كل خطوة؛ الى من خفف عني بصره وكلماته

الطيبة؛ الى من كان سببا في استمرارتي؛ لهذا القلب الطيب الذي لم ييخل علي بالمساندة؛ الى رفيق

العمر

"زوجي سندي"

.أنتم السند والرفقة، أنتم الذين تجعلون للحياة طعماً أجمل

.بكم أجد القوة، ومعكم أجد الطمأنينة

أحبكم حباً لا يزول، وأدعو الله أن يحفظكم دائماً ويجمعنا على الخير

"الى اخوتي"

والى رفيقي

"الصغير ميشو"

ملخص الدراسة

يعتبر عمل محافظ الحسابات من اهم الاطراف التي تساهم في تبديد جريمة تبييض الأموال, نظرا لانه يدقق في الحسابات, ومدى صدقتها وصحتها, ويصادق عليها بعد التأكد من عدم وجود اعمال ومعاملات مشبوهة. تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور محافظ الحسابات في مكافحة جريمة تبييض الأموال. حيث تم تقسيمها الى جزئين: جزء نظري واخر تطبيقي. حيث تطرق الجزء النظري الى مفاهيم تخص مهنة محافظة الحسابات, وكذا معارف عن جريمة تبييض الأموال ومجموعة العمل المالي GAFI. اما الجزء التطبيقي تم فيه استعمال اداة للتأكد من صحة النتائج والفرضيات: وهي الاستبيان. ابرزت الدراسة ان أهمية دور محافظ الحسابات في مكافحة جريمة تبييض الأموال, تتجلى من خلال اكتشاف الاعمال المشبوهة باستعمال الشك المهني ثم الإبلاغ في حال ثبوت التهمة على مرتكبيها. وتعزيز الشفافية والرقابة على القوائم المالية. **الكلمات المفتاحية:** محافظ الحسابات؛ تبييض الاموال؛ مجموعة العمل المالي؛ مكافحة؛ جريمة.

Study Summary

The work of auditors is considered one of the most important elements contributing to combating money laundering, as they scrutinize accounts, verify their accuracy and validity, and certify them after ensuring the absence of suspicious activities and transactions.

This study aims to highlight the role of auditors in combating money laundering. It is divided into two parts: a theoretical part and an applied part. The theoretical part addresses concepts related to the auditing profession, as well as knowledge about money laundering and the Financial Action Task Force (FATF). The applied part utilized one tool to verify the results and hypotheses: a questionnaire.

The study highlighted the crucial role of auditors in combating money laundering, emphasizing their ability to detect suspicious transactions using professional skepticism and report them if the charges are substantiated. It also underscored their role in enhancing transparency and oversight of financial statements.

Keywords: auditors; money laundering; Financial Action Task Force; combating; crime.

الصفحة	العنوان
	اهداء
III	ملخص
VII	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
XI	قائمة الاشكال
XII	قائمة الملاحق
XIII	قائمة الرموز
أ	المقدمة
الفصل الأول: ادبيات حول مهنة محافظ الحسابات وجريمة تبييض الأموال	
1	تمهيد
2	المبحث الأول: محافظ الحسابات وجريمة تبييض الأموال
23	المبحث الثاني: العلاقة بين مهنة محافظ الحسابات وجريمة تبييض الأموال
26	المبحث الثالث: الدراسات العلمية السابقة
35	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لدور محافظ الحسابات في مكافحة جريمة تبييض الأموال	
37	تمهيد
38	المبحث الأول: منهجية البحث
56	المبحث الثاني: التحليل الاحصائي للبيانات
77	المبحث الثالث: النموذج النظري للدراسة
79	خلاصة الفصل الثاني
83	قائمة المراجع
87	الملاحق
89	الفهرس

الرقم	الجدول	الصفحة
1.	التطور التاريخي لمراجعة الحسابات	3
2.	التوصيات الاربعون لمجموعة العمل المالي GAFI	15
3.	المعايير الأساسية لتقييم المستويات المحتملة للالتزام الدول بالتوصيات الاربعين	20
4.	المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	33
5.	الاحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	39
6.	متغيرات الدراسة	40
7.	مقياس ليكارت الخماسي	43
8.	معاملات الثبات	43
9.	صدق الاتساق الداخلي	44
10.	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	45
11.	توزيع افراد العينة تبعا للعمر	46
12.	توزيع افراد العينة تبعا لسنوات الخبرة	46
13.	توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي	47
14.	توزيع افراد العينة تبعا للمهنة	48
15.	عبارات محور مكافحة تبييض الأموال	49
16.	عبارات محور دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية	50
17.	عبارات محور البيئة التنظيمية والرقابية	51
18.	عبارات محور الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات	53
19.	عبارات محور التحديات التي تواجه محافظ الحسابات	54
20.	نتائج اختبار العينة الواحدة	56
21.	اختبار التوزيع الطبيعي	57
22.	اختبار تحليل الارتباط بيرسون	58

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	الشكل البياني	الصفحة
1.	النموذج المفاهيمي للدراسة	60
2.	النموذج النظري للدراسة	67

قائمة الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
87	استمارة الاستبيان	.1
91	مخرجات SPSS	.2

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصارات /الرموز	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
GAFI	Groupe D'action Financière	مجموعة العمل المالي
FATF	Financial Action Task Force	مجموعة العمل المالي
AML	Anti Money Laundering	مكافحة تبييض الأموال
CTRF	Cellule de traitement du renseignement financier	خلية لمعالجة الاستعلام المالي

مقدمة

مقدمة :

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بقضايا الشفافية المالية ومكافحة تبييض الأموال، نظراً لما تشكله هذه الظاهرة من مخاطر على استقرار الأنظمة المالية وثقة المتعاملين في المؤسسات الاقتصادية. وقد أصبحت مهنة محافظ الحسابات أحد أهم الآليات الرقابية التي تسهم في تعزيز مصداقية المعلومات المالية وضمان الامتثال للقوانين والتشريعات ذات الصلة بمكافحة الجرائم المالية. فمحافظ الحسابات لا يقتصر دوره على التحقق من صحة القوائم المالية فقط، بل يمتد ليشمل تقييم نظم الرقابة الداخلية والكشف عن الممارسات غير القانونية التي قد ترتبط بعمليات تبييض الأموال أو إخفاء مصادر الأموال غير المشروعة. غير أن فعالية هذا الدور قد تتأثر بعدة عوامل، من أهمها مستوى الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات، طبيعة البيئة التنظيمية والرقابية التي يعمل ضمنها، إضافة إلى التحديات المهنية والتنظيمية التي قد تواجهه أثناء أداء مهامه.

وفي ظل التطورات التي يشهدها القطاع المالي وتعاضم مخاطر الجرائم المالية، أصبح من الضروري دراسة مدى تأثير هذه العوامل على قدرة محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية المالية والمساهمة في مكافحة تبييض الأموال. ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين هذه المتغيرات من خلال نموذج قياسي يعتمد على بيانات ميدانية.

ثانياً: إشكالية الدراسة

رغم الأهمية الكبيرة التي يضطلع بها محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية المالية والكشف عن الممارسات غير القانونية، إلا أن فعالية هذا الدور قد تختلف باختلاف مجموعة من العوامل المهنية والتنظيمية. وعليه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة في السؤال التالي:

إلى أي مدى تؤثر الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات، والبيئة التنظيمية والرقابية، والتحديات المهنية التي يواجهها، على دوره في تعزيز الشفافية المالية والمساهمة في مكافحة تبييض الأموال؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الفرعية:

1. هل تؤثر الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات على فعاليته في تعزيز الشفافية المالية؟
2. ما مدى تأثير البيئة التنظيمية والرقابية على أداء محافظ الحسابات في مجال مكافحة تبييض الأموال؟
3. هل تشكل التحديات المهنية التي تواجه محافظ الحسابات عائقاً أمام قيامه بدوره الرقابي بفعالية؟

ثالثاً: فرضيات الدراسة

انطلاقاً من الإشكالية المطروحة ومن النموذج القياسي المعتمد في الدراسة، يمكن صياغة الفرضيات كما يلي:

الفرضية الرئيسية

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المرتبطة بمحافظ الحسابات (الخبرة المهنية، البيئة التنظيمية والرقابية، والتحديات المهنية) وبين دوره في تعزيز الشفافية المالية والمساهمة في مكافحة تبييض الأموال.

الفرضيات الفرعية

✓ الفرضية الأولى

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات وتعزيز الشفافية المالية ومكافحة تبييض الأموال.

✓ الفرضية الثانية

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيئة التنظيمية والرقابية وبين فعالية دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية المالية.

✓ الفرضية الثالثة

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات التي تواجه محافظ الحسابات وبين قدرته على أداء دوره في مكافحة تبييض

الأموال

مبررات اختيار الموضوع: تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب هي:

- ✓ موضوع تبييض الأموال موضوع عالمي وحديث.
- ✓ ارتباط موضوع البحث بالتخصص المدروس.
- ✓ موضوع واسع لما يحمله من معلومات.
- ✓ لرغبة في التقرب والتعرف على مهنة محافظ الحسابات.
- ✓ جريمة تبييض الأموال تعتبر جريمة معقدة وهذا ما زاد من فضولي لاكتشافها والالمام بها.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها في كونها:

- ✓ تتزامن مع جهود السلطات العمومية في الخروج من المنطقة الرمادية لمجموعة العمل المالي GAFI.
- ✓ وجود ترابط بين دور محافظ الحسابات من جهة وجريمة تبييض الأموال من جهة أخرى.
- ✓ الوقوف على دور محافظ الحسابات في مكافحة جريمة تبييض الأموال.
- ✓ تأتي هذه الدراسة مع الانتشار الواسع لجريمة تبييض الأموال كونها جريمة عابرة للقارات.

اهداف الدراسة:

وكان هدف الدراسة يتمثل في:

- ✓ محاولة معرفة مدى مساهمة محافظ الحسابات في مكافحة جريمة تبييض الأموال من خلال مهامه.
- ✓ التعرف على مدى تأثير البيئة التنظيمية والرقابية على دور محافظ الحسابات في مكافحة جريمة تبييض الأموال.
- ✓ الاطلاع على الصعوبات والتحديات التي تواجه محافظ الحسابات اثناء القيام بمهامه.
- ✓ تحليل وتقييم دور محافظ الحسابات في مكافحة جريمة تبييض الأموال في البيئة الجزائرية.

حدود الدراسة:

(أ) الحدود المكانية: محافضي الحسابات في الجنوب الشرقي .

(ب) الحدود الزمانية: امتدت فترة الدراسة من 2025/12/10 الى 2026/04/30

منهج البحث والأدوات المستخدمة: وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم استخدام المنهج الوصفي في الفصل الأول أي الجانب النظري للتعرف على محافظ الحسابات ومهامه ومسؤولياته، وكذا التطرق لجريمة تبييض الأموال ومراحلها وأركانها. أما في الفصل الثاني وهو الجانب التطبيقي فقد تم اعتماد المنهج التحليلي لما فيه من تحليل الاستبيان لإثبات صحة الفرضيات أو نفيها وكان هذا باستخدام برنامج SPSS 24. كانت الطريقة المتبعة لإنجاز هذه الدراسة هي طريقة امراء.

صعوبات البحث: تمثلت صعوبات البحث فيما يلي:

- ✓ التستر على المعلومات من قبل محافظي الحسابات لضمان سرية معلومات العميل.
- ✓ صعوبة اجراء دراسة ميدانية (دراسة حالة والمقابلة).
- ✓ التشعب الكبير لموضوع تبييض الأموال أي له العديد من الجوانب التي لم نتطرق لها كلها.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم البحث لفصلين، فصل نظري وآخر تطبيقي، إذ تم التطرق في الفصل الأول للمفاهيم النظرية للموضوع، قسم لمبحثين المبحث الأول متعلق بمحافظ الحسابات وجريمة تبييض الأموال، وينقسم لمطلبين المطلب الأول عن محافظ الحسابات أما المطلب الثاني فهو عن جريمة تبييض الأموال، المبحث الثاني عرض فيه أهم الدراسات السابقة المتعلقة والمشابهة للموضوع حيث قسم لـ 03 مطالب: المطلب الأول يتعلق بالدراسات السابقة العربية والمطلب الثاني يتعلق بالدراسات السابقة الأجنبية والمطلب الثالث المتعلق بالمقارنة بين هذه الدراسة والدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني، فقد قسم لمبحثين المبحث الأول عن الطريقة والأدوات المستخدمة، نتطرق في المطلب الأول للطريقة المستخدمة أما في المطلب الثاني فسننتقل للأدوات المستخدمة، ثم سنتقل للمبحث الثاني الذي بدوره ينقسم لمطلبين وهما المطلب الأول عن النتائج التي تم التوصل إليها والمطلب الثاني فسنقوم بمناقشة النتائج المتحصل عليها.

الفصل الأول :

ادبيات حول مهنة محافظ الحسابات وجريمة

تبييض الأموال

تمهيد:

يشهد العالم اليوم العديد من الجرائم المالية خاصة مع العولمة والتطور التكنولوجي, وتعد جريمة تبييض الأموال احد ابرز هذه الجرائم. ولجابهتها تم تسخير العديد من الوسائل والطرق من بينها المهن المحاسبية للكشف عن هذه الجريمة, اذ تندرج تحت هذه المهن مهنة محافظ الحسابات الذي يقوم بدوره بمجابهة هذه الجريمة من خلال المعلومات التي توفرها لهم. لذا سنتطرق في هذا الفصل لثلاثة مباحث:

- ✓ المبحث الأول: مهنة محافظ الحسابات وجريمة تبييض الأموال.
- ✓ المبحث الثاني: العلاقة بين مهنة محافظ الحسابات وجريمة تبييض الأموال.
- ✓ المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: محافظ الحسابات وجريمة تبييض الأموال

مع التطور الكبير الحادث في الجانب المالي في وقتنا الحالي، وجب معه التنظيم ومراقبة الحسابات وهنا تبرز مهنة محافظ الحسابات للقيام بهذه المهام، إلا أن هذا التطور امتد ليشمل الجريمة المالية نذكر منها جريمة تبييض الأموال، إذ يعمل محافظ الحسابات على كشفها بأساليبه الممكنة، لذلك سنتطرق في هذا المبحث لمهنة محافظ الحسابات وجريمة تبييض الأموال.

المطلب الأول: محافظ الحسابات

تعتبر مهنة محافظ الحسابات وظيفة أساسية في المجال المالي والمحاسبي، حيث يقوم بمراقبة ومتابعة وتنظيم الحسابات لدى الشركات والمؤسسات.

أولاً: نشأة مهنة محافظ الحسابات

أ) _ تطور مهنة محافظ الحسابات على مر العصور:

إن المراجعة قديمة قدم الإنسان في صراعه مع الطبيعة من أجل إشباع حاجاته، عكس المحاسبة التي لم تعرف في شكل منظم إلا بعد اختراع الأرقام واختيار النقود وحدة قياس قيم السلع والخدمات المتبادلة، إلا أن الأمر يختلف بالنسبة لمراجعة ومراقبة الحسابات، إذ إن هذه الأخيرة لم تظهر إلا بعد ظهور النظام المحاسبي بقواعده ونظرياته لفحص حسابات النظام من حيث مدى التطبيق لتلك القواعد والنظريات عند التسجيل فيها .

و المتتبع لأثر المراجعة عبر التاريخ يدرك بأن هذه الأخيرة جاءت نتيجة الحاجة الماسة لها بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل أو الجماعات أو أصحاب المال والحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل، الدفع والاحتفاظ بالمواد في المخزونات نيابة عنهم ، فالمراجعة ترجع الى حكومات قدماء مصريين واليونان الذين استخدموا المراجعين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة، حيث كان المراجع في ذلك الوقت يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعبات والأخطاء وبالتالي صحتها.

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت هذه الحاجة أولاً لدى الحكومات، بحيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها وهكذا نجد أن كلمة تدقيق « **auditing** » مشتقة من الكلمة اللاتينية « **audire** »¹ معناها "يستمع". لذلك سنورد جدول نميز فيه بين مختلف المراحل التاريخية للمراجعة:

¹ بورويس عبدالصمد وعزي أنور، دور محافظ الحسابات في الكشف عن قضايا تبييض الأموال، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة،

جدول رقم 01: التطور التاريخي لمراجعة الحسابات²

الفترة	الامر بالمراجعة	المراجع	اهداف المراجعة
من 2000 قبل المسيح الى 1700 ميلادي	الملك, امبراطور, الكنيسة, الحكومة	رجل الدين, كاتب	معاينة السارقين على اختلاس الأموال, حماية الأموال
من 1700 الى 1850	الحكومة, المحاكم التجارية والمساهمين	المحاسب	منع الغش, معاينة فاعليه, حماية الأصول
من 1850 الى 1900	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المحاسبة او قانوني	تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية
من 1900 الى 1940	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	تجنب الغش والاختلاء, الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية.
من 1940 الى 1970	الحكومة البنوك, المساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية
من 1970 الى 1990	الحكومة, هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة
من 1990 الى يومنا هذا	الحكومة وهيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي

ب: التطور التاريخي لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر:

مرت مهنة المراجعة بعدد من المراحل الرئيسية على النحو التالي:

المرحلة الأولى: 1962_1990: ساد في الفترة التي تلت الاستقلال فراغ كبير نتج عن خروج المستعمر الفرنسي, حيث ظلت العديد من المهن خاضعة للنصوص والتشريعات الفرنسية, وشيئا فشيئا بدأت الجزائر في استعادة مؤسساتها وتسييرها بالشكل المناسب وبناء منظومة تشريعية وقانونية خاصة بها ولم يبدأ التنظيم الفعلي لمهنة التدقيق الا في سنة 1969, حيث تناول المشرع الجزائري مهنة المراجعة لأول مرة من خلال قانون المالية 1970, والذي ينص في المادة 39 على ان وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط مسؤول عن تعيين محافظي الحسابات في الشركات الوطنية والهيئات العمومية التي لها طابع صناعي او تجاري من اجل ضمان سلامة ودقة حساباتها وتحليل وضعية أصولها وخصومها.

كما تناول المرسوم رقم 70_173 المؤرخ في 1970/11/16 ليحدد واجبات ومهمة محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية والشبه عمومية, حيث يقومون بالمراقبة الدائمة لتسيير هذه المؤسسات العمومية والمختلطة, ويقوم بذلك موظفو الدولة ويعينون من بين:

² سارة ميسي, مساهمة مراجع الحسابات في تدقيق ابعاد التنمية المستدامة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية, أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه, تبسة, 2018_2019

✓ _ المراقبون العامون للمالية؛

✓ _ المراقبون الماليون؛

✓ _ المفتشون الماليون؛³

✓ _ الموظفون المؤهلون من وزارة المالية بصفة استثنائية؛

✓ _ كما أوكلت للمراجعين المهام الموالية:

✓ _ المراقبة البعدية لشروط انجاز العمليات التي يفترض ان تكون لها اثار اقتصادية ومالية على التسيير بصفة مباشرة او غير مباشرة.

✓ _ متابعة اعداد الحسابات والموازنات او الكشوفات التقديرية طبقا لمواصفات الخطة.

✓ _ مراجعة مصداقية الجرد وحسابات النتائج المستخرجة من الحاسبة العامة والتحليلية للمؤسسة ومدى صلاحيتها.

ومع إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وهيكله المؤسسات العمومية الاقتصادية الذي نتج عنها ارتفاع عدد المؤسسات العمومية وتعدد أنماط التسيير وغياب اطر تحكم توليد المعلومات وضعف التحكم في النظام المحاسبي, اجبر المشرع الجزائري على ان يسن اليات رقابية تحد من أنواع الاختلالات التي تفرزها أساليب التسيير المتبناة, وكان ذلك بفعل صدور القانون رقم 05/80 المؤرخ في 10/30/1982 المقرر لانشاء مجلس المحاسبة⁴.

وبقي حال المراجعة الخارجية كما هو الى غاية 1985, حيث نص قانون المالية لتلك السنة في مادته (196) على انه يتم تعيين محافظي الحسابات بالنسبة للمؤسسات العمومية والمؤسسات التي تملك فيها الدولة او هيئة عمومية حصصا في راس مالها الاجتماعي, ولكن لم تصدر النصوص المتعلقة بكيفية تطبيق تلك المادة⁵

في سنة 1988, صدر القانون رقم 88_01 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية وتعديل قانون التجاري بواسطة القانون 88_04 المتضمن القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية, حيث أصبحت المؤسسات العمومية الاقتصادية بموجب هاذين القانونين شركات تجارية لدى الشخصية المعنوية ويتم تنظيمها بمقتضى قواعد القانون التجاري, وبذلك تم تحرير المؤسسات العمومية من القيود الإدارية التي كانت تعترضها, وإعادة تنظيم وظيفة الرقابة التي تمت ترجمتها قانونيا بإعادة التاهيل لمحافظ الحسابات, وتأسيس المراجعة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية

ومن خلال هاذين القانونين, تم الفصل التام بين المراجعة الخارجية لحسابات المؤسسات الاقتصادية التي يمارسها محافظي الحسابات, وتقييم طرق تسييرها التي تتولاها المراجعة الداخلية تحت سلطة مجلس الإدارة.

وقد تلى صدور القانون 88_01 المتعلق باستقلالية المؤسسات صدور القانون 90_32 المتعلق بمجلس المحاسبة, ليراعي التغيرات الجديدة في المؤسسات العمومية, حيث أصبحت مهمة مجلس المحاسبة تنحصر في الرقابة اللاحقة لمالية الدولة والجماعات المحلية والمرافق العمومية وكل هيئة خاضعة لقواعد القانون الإداري والمحاسبة العمومية, وأصبحت العمليات التي تتداولها المؤسسات العمومية الاقتصادية طبقا للقانون المدني والقانون التجاري ليست من اختصاص مجلس المحاسبة.

³ صهيب التجاني وضياء قدة ومحمد الأمين بوزيدي ومحمد الأمين قاسمي, تنظيم مهنة محافظ الحسابات في الجزائر في ظل معايير التدقيق الجزائرية, مذكرة ماستر, جامعة الشهيد حمة لخضر, الوادي, 2023/2024

⁴ عيجولي خالد وعيجولي عبدالله, المعايير الجزائرية للتدقيق ومدى ملاءمتها لمعايير المراجعة الدولية, مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة, المجلد الخامس, العدد الثاني,

أكتوبر 2021, ص 46_47

⁵ نفس المرجع السابق

المرحلة الثانية: 1991_2001: تميزت هذه الفترة بإصدار مجموعة من النصوص القانونية لتنظيم المهنة:

القانون رقم 91_08: المؤرخ في 27 أفريل 1991 والمتضمن مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، حيث حدد بموجب شروط وكيفيات ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وانشأت من خلاله المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين، لمحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين⁶.

المرسوم التنفيذي رقم 92_20: المؤرخ في 13 جانفي 1992 المحدد لتشكيل مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين، لمحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين والضوابط لاختصاصاته وقواعد عمله؛ حيث تم تحديد أعضاء مجلس المنظمة بستة (06) أعضاء ينتخبون من الجمعية العامة بمعدل خمسة (05) أعضاء لكل فئة مهنية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

المرسوم التنفيذي رقم 96_136: المؤرخ في 15 أفريل 1996 والمتضمن قانون أخلاقيات مهنة خبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، حدد هذا المرسوم الأخلاق والقواعد الواجب الالتزام بها من طرف المنظمة الوطنية. المرسوم التنفيذي 96-318 المؤرخ في 25 سبتمبر 1996 والذي بموجبه تم استحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه. المرسوم التنفيذي رقم 96-431 المؤرخ في 30 نوفمبر 1996 حيث يحدد هذا المرسوم تعيين محافظ الحسابات من طرف المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري وكذلك من طرف مراكز البحث والتنمية إضافة إلى هيئات الضمان الاجتماعي، الدواوين العمومية ذات الطابع التجاري وكذا المؤسسات العمومية غير المستقلة.

المرسوم التنفيذي رقم 97-47: المؤرخ في 07 ديسمبر 1997 والذي يهدف إلى تحديد كفاءات نشر معايير تقدير الشهادات والألقاب التي تسمح بممارسة مهنة المحاسبة.

المرسوم التنفيذي رقم 97-458: حيث تم اضافة ممثل السلطات العمومية داخل مجلس المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، يعين من طرف وزير المالية، كما حدد المرسوم الشروط اللازمة لإعادة انتخاب المجلس عند انتهاء المدة.

المرسوم التنفيذي رقم 01-421: المؤرخ في 26 ديسمبر 2001 المعدل والمتم للمرسوم التنفيذي رقم 92-20 المؤرخ في 13 جانفي 1992 حيث تم تعديل واتمام تشكيل مجلس⁸ المنظمة الوطنية والذي أصبح يضم 15 عضوا كما أعلن عن تأسيس المجالس و تنظيمها الداخلي .

المرحلة الثالثة: 2002_2009: تميزت مهنة المراجعة في هذه المرحلة بالحرية لكونها موجهة من طرف المهنيين الأعضاء والمنتسبين إلى المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين والذين ينتخبون من طرف زملائهم، فمجلس المنظمة ينتخب ويوجه ويحمي مصالح المهنة والمهنيين، وقد نظمت مهنة المراجع في الجزائر إلى غاية 2009 على النحو التالي:

مجلس وطني يوطر مجموع المجالس الجهوية يتكون من 15 عضوا

المجالس الجهوية الأربعة الموزعة على التراب الوطني وفق ما يلي:

✓ المجلس الجهوي المركزي الكائن مقره بالجزائر العاصمة؛

✓ المجلس الجوي الشرقي بولاية عنابة؛

⁶ نفس المرجع السابق

⁷ نفس المرجع السابق

⁸ نفس المرجع السابق

✓ المجلس الجهوي الغربي بولاية وهران؛

✓ المجلس الجهوي الجنوبي بولاية ورقلة

المرحلة الرابعة: 2010 إلى الآن: ميزت هذه المرحلة بمحاولة وضع إطار وطني لتدقيق والمراجعة على ضوء معايير مراجعة الدولية بالإضافة إلى الفصل بين اختصاصات ككل من الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد إضافة إلى الاعتماد على لجنة التدقيق كبديل لجمعية العامة لمساهمين ومجلس الإدارة في تعيين المدقق. في 2010 صدر القانون 10_01 والمتعلق مهنة خبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد وأنشئ مصف للخبراء لمحاسبين والغرفة الوطنية لمحافضي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين. أما في سنة 2012 صدر قانون خاص بالتدقيق البنكي وهي لجنة مشتركة بين مجلس لإدارة وجمعية المساهمين⁹

ثانيا: التعريف بمهنة محافظ الحسابات:

بالعربية محافظ الحسابات أما في المعجم الفرنسي فهو Commissaire aux Comptes, فبالمصطلح الإنجليزي تم تعريف محافظ الحسابات على أنه: "يمثل مهني محترف معتمد ومستقل بشأن القوائم المالية للمؤسسة, وذلك للتعبير عن الرأي بشأن الموقف والأداء المالي للمبادئ المحاسبية."¹⁰

يعرف حسب نص المادة 715 مكرر 04 من القانون التجاري الجزائري على أنه: "الشخص الذي يحقق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة وفي مراقبة انتظام حسابات الشركة وصحتها, كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة ومجلس المديرين حسب الحالة وفي الوثائق المرسلة إلى الأطراف حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها."¹¹

تعرفه المادة 22 من القانون 10_01 المتعلق بمهنة محافظ الحسابات وخبير محاسبي والمحاسب المعتمد على أنه: "كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهنة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لاحكام التشريع المعمول بها."¹²

تندرج محافظة الحسابات ضمن أنواع المراجعة الخارجية, لذلك فهي تعتبر لازمة بقوة القانون, وهذا لبعض أنواع المؤسسات التي تم تحديدها من طرف المشرع من كل بلد, حيث يقوم بها شخص مهني مؤهل ومستقل بالتعبير عن رايه المحايد عن مدى مصداقية القوائم المالية وحسابات النتائج ومجال تصورها للمركز المالي للمؤسسة, لذلك يمكن القول ان محافظ الحسابات اغلب عملياته تركز على الجانب المالي والمحاسبي.¹³

واضافة لذلك, تعد مهنة محافظ الحسابات عملية ممنهجة أي جمع وتقييم الأدلة الخاصة بالشركة فيما يخص العمليات والتعاملات الاقتصادية بصورة موضوعية لمعرفة مدى تقيد الشركة بالمعايير المحددة وايصال نتائجها للمساهمين والمستفيدين في الشركة.¹⁴

⁹ صهيب التجاني وضياء قدة ومحمد الأمين بوزيدي ومحمد الأمين قاسمي, تنظيم مهنة محافظ الحسابات في الجزائر في ظل معايير التدقيق الجزائرية, مذكرة ماستر, جامعة الشهيد حمة لخضر, الوادي, 2023/2024

¹⁰ بن لدغم محمد وحاجي عبد اللطيف, محافظ الحسابات في ظل القانون 10_01 واعتماده للمعايير الجزائرية للتدقيق: بين الالتزام والالزام, تلمسان, العدد 01, ديسمبر 2025, ص 20

¹¹ المادة 715 مكرر 04 من القانون التجاري الجزائري

¹² القانون 10_01 المتعلق بتنظيم المهن المحاسبية في الجزائر

¹³ بورويس عبدالصمد و عزى أنور, دور محافظ الحسابات في الكشف عن قضايا تبييض الأموال, مرجع سبق ذكره

¹⁴ بوحفص رواني, كتاب تنظيم مهنة محافظ الحسابات في الجزائر, المحاضرة رقم 01, مدخل إلى المراجعة, كلية العلوم الاقتصادية والتسيير, 2012/2013

فمحافظ الحسابات هو كل شخص مؤهل علميا وعمليا للقيام بعملية التدقيق في المؤسسة ومراجعة حساباتها، ويتمتع بالاستقلالية التامة، ويقوم بتدقيق نظام الرقابة الداخلية والسجلات المحاسبية تدقيق انتقادي قبل ابداء رايه في عدالة المركز المالي.¹⁵ أي انه كل شخص يتحمل مسؤولية الاشراف على مصادقة القوائم المالية للشركات التي تطلب خدماته.¹⁶ قد يكون شخصا طبيعيا او معنويا.

في الأخير نستنتج ان محافظ الحسابات هو كل شخص مهني يقوم بفحص القوائم المالية لتحديد المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، مهامه في المؤسسات مبنية على الشك المهني. وفي الأخير يبدي رايه المحايد بدون تحيز عن مخرجات وحسابات النتائج للشركة.

ثالثا: شروط اكتساب صفة محافظ الحسابات

حسب المادة 08 من القانون 01_10 المتعلق بالمهن المحاسبية فانه: "لممارسة مهنة محافظ الحسابات فيجب ان تتوفر الشروط الآتية:

- ✓ ان يكون جزائري الجنسية؛
- ✓ ان يحوز شهادة لممارسة المهنة حيث نص البند ب على انه يجب ان يكون لدى محافظ الحسابات الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات او شهادة معترف بمعادلتها؛
- ✓ ان يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛¹⁷
- ✓ ان لا يكون قد صدر في حقه حكم لارتكاب جناية او جنحة مخلة بشرف المهنة؛
- ✓ ان يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وان يكون مسجلا في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون؛
- ✓ ان يؤدي اليمين امام المجلس القضائي المختص إقليميا لحل تواجد مكاتبتهم بالعبارات التالية:

اقسم بالله العلي العظيم ان أقوم بعملي احسن قيام واتعهد ان اخلص في تأدية وظيفتي وان اكنم سر المهنة واسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد.¹⁸

ان تمنح الشهادات والاجازات من معهد التعليم المختص التابع للوزير المكلف بالمالية، او المعاهد المعتمدة من طرفه.¹⁹ وكذا تنص المادة 09 من نفس القانون على انه. "يرسل طلب الاعتماد بصفة محافظ الحسابات عن طريق رسالة موصى عليها او تودع مقابل وصل استلام الى المجلس الوطني للمحاسبة، حيث يقدر المجلس الوطني للمحاسبة الصلاحية المهنية لشهادات واجازات كل مترشح يطلب اعتماده في صنف مهني و/او الصنف المهني الاخر، ثم يدرس المجلس الوطني للمحاسبة طلب الاعتماد ويتحقق لا سيما من مطابقتها للاحكام المنصوص عليها، بعدها يبلغ المجلس لطالب الاعتماد قرار الاعتماد او رفض معلن للطلب في اجل أربعة أشهر (04). وفي حالة عدم التبليغ بعد انقضاء هذا الاجل او رفض الطلب يمكن تقديم طعن قضائي طبقا للتشريع الجاري المفعول.²⁰

¹⁵ بورويس عبدالصمد و عزي أنور، دور محافظ الحسابات في الكشف عن قضايا تبييض الأموال، مرجع سبق ذكره

¹⁶ زرقوق سعاد، علاقة مهنة محافظ الحسابات بالمراجعة الخارجية، مذكرة ماستر، 2018/2017

¹⁷ المادة 08 من القانون 01_10 المتعلق بتنظيم المهن المحاسبية في الجزائر

¹⁸ المادة 06 من القانون 01_10 المتعلق بتنظيم المهن المحاسبية في الجزائر

¹⁹ المادة 08 من القانون 01_10 المتعلق بتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر

²⁰ المادة 09 من القانون 01_10 المتعلق بتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر

يحدد المجلس الوطني للمحاسبة في أول يناير من كل سنة قائمة المهنيين المسجلين في الجدول وينشرها وفق الاشكال المحددة من طرف الوزير المكلف بالمالية.²¹

هناك عدد من الصفات التي يجب ان يتحلى بها محافظ الحسابات بالإضافة الى الامام بالمعلومات والعلوم المرتبطة بعمله منها:

رابعاً: صفات محافظ الحسابات

لممارسة مهنة محافظ الحسابات في الجزائر يجب ان يتحلى المهني بعدة صفات شخصية واخلاقية ومن بين هذه الصفات:

1 الأمانة: ان يكون امينا ونزيها في عمله وان يعطي هذا العمل حقه الوافي, وان يعرض النتائج التي يتوصل اليها بدقة دون تحريف, وألا يتضمن تقريره سوى البيانات التي يثق في سلامتها والحقائق التي يعتقد بصحتها.

2 المحافظة على أسرار المهنة: حيث أن محافظ الحسابات موضع ثقة عملائه ويطلع بحكم عمله على حقائق أسرارهم, لذلك يجب ألا يقوم بإفشائها أو إستخدامها ضد عملائه وأن يكون دائما كتوما وموضع ثقة.

3 الصبر واللباقة والقدرة على التصرف: تعتبر عملية التدقيق شاقة تحتاج إلى الصبر والتأني في دراسة وتحقيق وتحليل عمليات المؤسسة والبحث عن الحقيقة, وتستدعي اللباقة في التعامل مع العملاء وموظفي المؤسسة حتى يكسب ثقتهم ويحصل على تعاونهم.

4 الثقافة والمعرفة: أن يكون متمكنا من علم المحاسبة وتدقيق الحسابات, وأن يكون على معرفة بكثير من العلوم الإجتماعية والإنسانية الوثيقة الصلة بالمحاسبة والتدقيق, وكذلك ما تصدره الدولة من قوانين ضريبية, أو القانون التجاري أو قانون الشركات.²² بالإضافة لذلك يوجد أيضا:

— ان يكون محافظ الحسابات محافظا على اسرار العميل الذي يدقق في اعماله وان لا يقوم بالافصاح عن اية معلومات يطلع عليها خلال عمله.

— ان يكون عمليا ومواكبا لما هو جديد في القوانين والتشريعات.

— ان يكون حرا غير تابع لاي جهة الا ضميره وان يهتم بمصلحة عمله على مصالحه الشخصية.

— ان يتصف بالصبر حيث طبيعة عمله روتينية مما يؤدي الى الملل.

— ان يكون عمله في مكان اختصاصه وان يقدم النصيحة عندما تطلب منه اذا كانت مرتبطة بعمله.

— ان يكون امينا وواقعا وان يكون مستقلا في رايه.

— ان لا يقبل أي عمل لاي عميل الا بعد ان يتفهم طبيعة نشاط العميل وان يقتنع بصحته.²³

خامساً: قواعد عمل محافظ الحسابات:

لممارسة مهنة مراجعة الحسابات على الشخص القائم بالالتزام بمجموعة من القواعد نذكر منها:

الاستقلالية والموضوعية: حتى يتسنى للمدقق اصدار حكم او راي صادق عن حالة مالية يجب عليه ان لا يملك عند تنفيذ المراقبة أي مصلحة او ربح قد يؤثران على استقلالية وموضوعية الحكم, على ان يتحمل محافظو الحسابات المسؤولية العامة على العناية بمهمتهم.

العناية المهنية: يتحمل محافظو الحسابات المسؤولية العامة على العناية بمهمتهم ويلتزمون بتوفير الوسائل دون النتائج. أي على محافظ الحسابات ان يبذل العناية المهنية الكافية عند قيامه بمراجعة حسابات الشركة واعداه للتقارير كالتخطيط للمراجعة والاشراف

²¹ المادة 09 من القانون 10_01 المتعلق بتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر

²² حمزة وثام وزوايمية نزهة, دور محافظ الحسابات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية, مذكرة لنيل شهادة الماستر, جامعة 05 ماي 1945, قالة, 2023/2022

²³ بورويس عبدالصمد وعزي أنور, دور محافظ الحسابات في الكشف عن قضايا تبييض الأموال, مرجع سبق ذكره

على مساعديه، والتأكد من الأدلة والبراهين المتحصل عليها، اعداده أوراق العمل للمراجعة، تقييمه للقوائم المالية، وابدائه رايه الفني المحايد، مع الالتزام بمقاييس الفحص والمراجعات المهنية.

الكفاءة المهنية: لكي يزاو محافظ الحسابات نشاطه على اكمل وجه عليه التمتع بالتاهيل العلمي واكتساب معارف مختلفة منها:

- ✓ المعرفة المعمقة في المحاسبة والتمكين الكبير بالتنظيم المحاسبي وتقنيات المراجعة.
- ✓ معارف في الاقتصاد العام والمؤسسات التي تساعد على فهم المؤسسة، ليس فقط من الناحية المحاسبية، ولكن على مستوى أنظمتها والتنظيم العام ومحيطها.
- ✓ المعارف الكافية في قانون الاعمال حتى يعرف حدود مهنته ومسؤولياته من جهة التدقيق المعمق في الجانب القانوني والتشريعي للمؤسسة ومدى تأثيره على صحة وانتظامية القوائم المالية.²⁴

سادسا: مسؤوليات محافظ الحسابات عن تبييض الاموال

أ: مسؤولية محافظ الحسابات عن تبييض الاموال حسب التشريع الجزائري:

- حسب المادة 389 من قانون العقوبات يعتبر تبييضا للاموال كل من:
 - تحويل الممتلكات أو نقلها مع علم الفاعل بأنها عائدات إجرامية، بغرض اخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الممتلكات و المساعدة في ذلك؛
 - اخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها مع علم الفاعل بأنها عائدات إجرامية؛
 - اكتساب الممتلكات أو حيازتها أو استخدامها مع علم الفاعل بأنها لعائدات اجرامية؛
 - المشاركة في ارتكاب أي من الجرائم المذكورة أو التواطؤ أو التآمر أو المساعدة و ابداء المشورة على ارتكابها.
- يتم معاقبة كل من قام بعمليات تبييض الأموال (أنظر المواد 389 مكرر من قانون العقوبات) كما ان القانون رقم 06_01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته في مادته 16 نص على تدابير منع عمليات تبييض الأموال دعما لمكافحة الفساد، حيث يتعين على المصارف و المؤسسات المالية غير المصرفية بما في ذلك الاشخاص الطبيعيون و الاعتباريون الذين يقدمون خدمات نظامية أو غير نظامية في مجال تحويل الأموال أو كل ما له قيمة، يجب أن يخضع لنظام رقابة داخلي من شأنه منع و كشف تلك الجرائم وفقا للتشريع و التنظيم المعمول به، كما دعم القانون 05_01 المؤرخ في 06 فيفري 2005 والذي عدل وتمم بالقانون رقم 15_06 المؤرخ في 15 فيفري 2015 و المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الارهاب و مكافحتهما عزم الدولة على مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة.
- الملاحظ لهذه القوانين كلها لا يجد تحميل صريح لمسؤولية محافظ الحسابات للكشف عن عمليات تبييض الأموال إلا في المادة 19 من القانون 05_01²⁵، حيث نصت على أن كل من الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات سواءا كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريين ملزمين على "الإخطار بالشبهة" للهيئات المختصة في حالة شكوكهم لوجود عمليات تبييض الأموال.

²⁴ بن عيسى خيرة، دور قواعد عمل محافظ الحسابات في تعزيز مبدأ افصاح وشفافية لحوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العقار للدراسات الاقتصادية، معسكر، العدد 03، ديسمبر 2018، ص 69

²⁵ خيراني العيد، مسؤولية مهنة محافظة الحسابات في الكشف عن جرائم تبييض الأموال من وجهة نظر محافظي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الاغواط، العدد 11، 2017، ص 163

حيث أنشئ لذلك وحدة المعلومات المالية في الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02_127 المؤرخ في 07 افريل 2002 الصادر عن رئيس الوزراء والمعدل والمتمم بالمرسوم 08_275 المؤرخ في 06 سبتمبر 2008 وسميت بـ "خلية معالجة الاستعلام المالي" حيث تتولى استلام تصريحات الإشتباه المتعلقة بتبييض الأموال ومعالجتها بكل الوسائل، كما يمكنها عند الاقتضاء إرسال التصريحات بالشبهة (الإخطار) إلى وكيل الجمهورية المختص إقليميا. ويجب أن نشير إلى أن هذه الخلية تلقت ثلاث إخطارات بالشبهة من قبل محافظي من مجموع 504 إخطار وهي نسبة تكاد تكون منعدمة ولا تمثل سوى 0.59% (الفترة بين 2005_2009).

النظام رقم 11_08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية الزم البنوك والمؤسسات المالية باحكام خاصة تتعلق بجهاز الوقاية من تبييض الأموال و مكافحته (أنظر المادة 29 من هذا النظام) ويجب على البنوك والمؤسسات المالية حسب هذا النظام إعداد تقرير متعلق بظروف ممارسة الرقابة الداخلية و تقرير خاص بقياس و مراقبة مخاطر الأعمال التي تتعرض لها البنوك (لا شك أن هذين التقريرين سوف يقللان من حدوث عمليات تبييض الأموال)، و يجب أن يوضعا هذين التقريرين تحت تصرف محافظ الحسابات، و بالتالي أصبح لزاما على هذا الأخير الاعتماد على هذا النظام خلال أداء مهامه.

من خلال عرض كل هذه القوانين والمتعلقة بمكافحة تبييض الأموال في الجزائر، نلاحظ أن محافظ الحسابات مسؤول في الكشف عن عمليات تبييض الأموال ولو بشكل غير مباشر، خاصة عندما طرحت وزارة المالية قرار يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات والذي الزمه باعداد 15 تقرير من بينهم تقرير حول اجراءات الرقابة الداخلية وتقرير حول استمرارية الاستغلال أو النشاط²⁶ وبما ان عمليات تبييض الأموال ترتكب في بيئة رقابية ضعيفة وتسبب مشاكل في استمرارية نشاط المؤسسة فقد أصبح محافظ الحسابات مسؤولا ولو ضمينا عن كشف عمليات تبييض الأموال.

ب: مسؤوليات محافظ الحسابات عن تبييض الأموال على المستوى الدولي

المتبع للإصدارات المهنية التي لها علاقة بجرائم تبييض الأموال، يلاحظ قصورها عن مسايرة الإهتمام العالمي لمكافحة تلك الظاهرة سواء على المستوى التشريعي أو على المستوى التنسيقي، حيث ان الارشادات المهنية الصادرة عن هيئات مهنة المحاسبة والمراجعة، لم تقدم أية إرشادات لمراجعي الحسابات فيما يتعلق بمسؤولياتهم حول جرائم تبييض الأموال وكذلك المخاطر المحيطة بهم، بل اقتصر تركيزها على توضيح مسؤوليتهم عن أعمال الغش و الاحتيال و بالتالي التصرفات غير القانونية للعملاء. وفيما يلي سوف نقوم بعرض أهم إسهامات الهيئات المهنية الدولية لمهنة المحاسبة وراجعة في سبيل مكافحة هذه الظاهرة:

مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا و ويلز: صدرت نشرة عن المجمع سنة 1996 تفيد بان الضعف الرقابي و الإداري يسمح بوجود عمليات غش و احتيال مما يؤدي ذلك إلى سهولة ارتكاب عمليات تبييض الأموال، وعلى إثر ذلك أوردت النشرة مجموعة من المؤشرات تدل على وجود خطر متعلق بالعملاء الذين يمكن أن يرتكبوا تلك الجرائم، وفي 1997 توصل تقرير صادر عن ذات الهيئة يشير الى ان كل من جرائم تبييض الأموال و الاحتيال تعتبر تصرفات غير قانونية للعملاء على المراجع تحمل مسؤولياته في الكشف عنها. وورد تقرير صادر عن لجنة الممارسات المراجعة البريطانية سنة 2004 يبين بأن تحميل المراجع مسؤوليات كشف عمليات تبييض الأموال يؤدي إلى تعديل في خطط و اجراءات المراجعة المعتادة و سوف تشتت انتباه المراجع في تحمل مسؤولياته فيما يتعلق بأعمال الغش و الاحتيال و أيضا تحمل تكاليف إضافية قد تقلل من جودة أدائه المهني.

المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين: في عام 2002 صدر برنامج شامل من المجمع لمكافحة عمليات الاحتيال من خلال معيار المراجعة SaS99 بعنوان أخذ الاحتيال في الاعتبار عند مراجعة القوائم المالية، حيث تبين ان الظروف التي توفر بيئة صالحة للاحتيال

²⁶ نفس المرجع السابق

تتمثل في ثلاث عناصر أُطلق عليها بمثلث الغش (الدوافع، الفرص، المنطقية)²⁷، و يجب أن نشير إلى أن جرائم الإحتيال و تبييض الأموال لها صلة واضحة، إلا أن تأثير جرائم تبييض الأموال في القوائم المالية أقل من أعمال الغش و الاحتيال، و هو ما يعيق و يصعب عمل المراجع في الحصول على أدلة اثبات.

الاتحاد الدولي للمحاسبين: يرى الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين ان لمراجعي الحسابات دورا يجب ان يقوموا به فيما يتعلق بمكافحة تبييض الأموال وقد اعد الاتحاد هذه الدراسة سنة 2004 لتسليط الضوء على هذه الظاهرة ولتوضيح الكيفية التي يمكن ان يساهموا بها المراجعون في هذا الجانب من خلال قاعدتين اساسيتين وهما قاعدة التعرف على هوية العميل و قاعدة الإبلاغ على العمليات المشبوهة.

القانون الإنجليزي لمكافحة تبييض الأموال: لقد كان لصدور قانون مكافحة تبييض الأموال بالانجلترا أثرا كبيرا على مهنة المحاسبة و المراجعة من خلال مستويين، على مستوى مكاتب المراجعة و على مستوى مهام و مسؤولية مراجع الحسابات، فبالنسبة لمكاتب المراجعة فألزم القانون بضرورة تعيين مسؤول لمكافحة تبييض الأموال داخل المكتب بالإضافة للتدريب في مجال مكافحة تبييض الأموال للعاملين داخل المكتب، كما ألزم القانون مكاتب المراجعة بوضع نظام خاص للتعرف على هوية العملاء و أوضاعهم القانونية، إضافة إل مسك سجلات و مستندات خاصة لمعرفة أو حتى الاشتباه بهذه الجرائم ضمن أوراق العمل، بالإضافة إل مراجعة نظام و إجراءات الرقابة الداخلية و ذلك للتأكد من قدرة هذه الأنظمة على اكتشاف هذه الجرائم، أما على مستوى مهام ومسؤوليات مراجع الحسابات فأصبحت إجراءات التعرف على العميل من ضمن المتطلبات الإجبارية التي يتعين على مراجع الحسابات الوفاء بها، كما أن تقييم مراجع الحسابات للمخاطر يجب أن يراعي فيه مخاطر تبييض الأموال، وعلى المراجع أن يستعين بمفهوم الأهمية النسبية في حالة التقرير على عمليات تبييض الأموال، و يجب الإشارة إلى أن المراجع يمكن أن يرتكب جريمة افشاء الاسرار كنتيجة لوجود تعارض بين المتطلبات المهنية التي تفرضها معايير التدقيق الدولية و بين المتطلبات القانونية التي يفرضها القانون الإنجليزي لمكافحة تبييض الأموال.²⁸

سابعا: مهام محافظ الحسابات

حسب المادة 23 في القانون 10_01 المتعلق بتنظيم المهن المحاسبية في الجزائر فانه من مهام محافظ الحسابات ان:

- ❖ يشهد بان الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الامر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات.
- ❖ يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبنية في تقرير التسيير الذي يقيمه المسكرون للمساهمين او الشركاء او حاملي الحصص.
- ❖ يبدي رايه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين او المسير.
- ❖ يقدر شروط ابرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات والهيئات التابعة لها او بين المؤسسات او الهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة او المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة او غير مباشرة.²⁹

²⁷ , خيراتي العيد، مسؤولية مهنة محافظة الحسابات في الكشف عن جرائم تبييض الأموال من وجهة نظر محافظي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية، مرجع سبق ذكره

²⁸ نفس المرجع السابق

²⁹ المادة 23 من القانون 10_01 المتعلق بتنظيم المهن المحاسبية في الجزائر

❖ يعلم المسيرين والهيئة العامة او هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه او يطلع عليه ومن طبيعته ان يعرقل استمرار استغلال المؤسسة او الهيئة.

❖ وتخص هذه المهام فحص قيم وثائق الشركة او الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير.³⁰ عندما تعد الشركة او هيئة الحسابات المدججة او حسابات مدعمة, يصادق محافظ الحسابات أيضا على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدججة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع او الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.³¹

وأبضا وحسب المادة 25 من نفس القانون ذكرت انه يترتب عن مهمة محافظ الحسابات اعداد:

● تقرير مصادقة بتحفظ او بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة او عند الاقتضاء رفض المصادقة المبرر.

● تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة او الحسابات المدججة عند الاقتضاء.

● تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة.

● تقرير خاص حول تفاصيل اعلى خمس تعويضات.

● تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.

● تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم او حسب الحصة الاجتماعية.

● تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية.

● تقرير خاص في حالة ملاحظة تحديد محتمل على استمرار الاستغلال.³²

تحدد معايير التقرير واشكال واجال ارسال التقارير الى الجمعية العامة والى الأطراف المعنية عن طريق التنظيم.³³

اما في المادة 715 مكرر 04 من القانون التجاري فان مهام محافظ الحسابات تكمن في:

● التحقيق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة.

● التأكد من مدى صحة المعلومات المالية المقدمة في تقرير مجلس الإدارة الى الجمعية المساهمين.

● المصادقة على حسابات الشركة والميزانية وانتظام الجرد.³⁴

ثامنا: الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات

تعد الخبرة المهنية امرا بالغ الاهمية في مكافحة تبييض الاموال, لانها تشير الى الاحداث التي مر بها محافظ الحسابات خلال مهمة التدقيق³⁵, تقاس الخبرة المهنية بالاعتماد على 04 مؤشرات وهي: التعرض المهني التراكمي؛ القدرة على حل المشكلات وكشف المخاطر؛ المشاركة في كشف الاحتيال والرقابة عليه؛ والتطوير المهني المستمر. حيث ان خبرة محافظ الحسابات تقوم بتقوية العلاقة

³⁰ المادة 23 من القانون 01_10 المتعلق بمهن محافظ الحسابات وخبير محاسبي والمحاسب المعتمد

³¹ المادة 24 من القانون 01_10 المتعلق بالمهن محافظ الحسابات وخبير محاسبي ومحاسب معتمد

³² المادة 25 من القانون 01_10 المتعلق بتنظيم المهن المحاسبية في الجزائر

³³ المادة 25 من القانون 01_10 المتعلق بمهن محافظ الحسابات وخبير محاسبي والمحاسب المعتمد

³⁴ صهيبي تجاني وضياء قدة ومحمد الأمين بوزيدي ومحمد الأمين قاسمي, تنظيم مهنة محافظ الحسابات في الجزائر في ظل معايير التدقيق الجزائية, مرجع سبق ذكره

³⁵ sofian, rafael danendra reswara, marcella salim, auditor experience & skepticism as moderators influencing audit quality, jurnal aplikasi ekonomi, indonesia, vol 8 No 1, march 2026, page 156_171

بين الاستقلالية والتدقيق ذلك من خلال عملها كمحرك عملي يحول الموقف المستقل الى سلوك تدقيقي فعال ومتسق ذلك لانه محافظي الحسابات ذو الخبرة العملية الواسعة يميلون لامتلاك مهارات حكم مهني أكثر نضجا وحساسية اعلى تجاه جريمة تبييض الأموال³⁶

المطلب الثاني: جريمة تبييض الأموال

تعد جريمة تبييض الأموال ظاهرة خطيرة وسلبية على الاقتصاد الدولي، لما يحدثه من تراجع لمستوى الموثوقية لدى المؤسسات والشركات في الاطار الاقتصادي، مما يدفع الدولة لمحاربتها ومحاولة الحد منها قدر المستطاع، وذلك بالمعاهدات والاتفاقيات والانضمام لتكتلات ومجموعات كمجموعة العمل المالي GAFI.

الفرع الأول: مجموعة العمل المالي GAFI

أولا: التعريف بمجموعة العمل المالي GAFI

GAFI هي اختصار لعبارة Groupe D'action Financier وبالانجليزية FATF اختصارا لعبارة Financial Action Task Force، تأسست سنة 1989 في اجتماع القمة الاقتصادية لقادة الدول الصناعية السبع الكبرى (أمريكا _ كندا _ اليابان _ فرنسا _ إيطاليا _ ألمانيا _ إنجلترا)³⁷ بباريس، مقرها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية في باريس³⁸، وقد انشئت هذه المجموعة على أساس انها جهاز دولي حكومي يهدف الى وضع وتطوير ومراجعة استراتيجية مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني والدولي، فهي البنية لاتخاذ القرارات التي تعمل على تقوية الإرادة السياسية الضرورية لاعادة اصلاح القوانين والتنظيمات الوطنية.³⁹

وأياها هي عبارة عن هيئة مستقلة متعددة الحكومات، تضع وتعزز سياسات لحماية النظام المالي العالمي ضد تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ويعتد بتوصيات مجموعة العمل المالي باعتبارها المعايير الدولية لمكافحة تبييض الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب،⁴⁰ تؤدي GAFI عددا من المهام في مجال مكافحة جريمة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من بينها القيام ب:

- ✚ تحديد المخاطر ووضع السياسات والتنسيق المحلي.
- ✚ ملاحقة جرائم غسل الأموال وتمويل كل من الإرهاب وانتشار التسلح.
- ✚ تطبيق تدابير وقائية على القطاع المالي وغيرها من القطاعات المحددة.
- ✚ إعطاء الصلاحيات والمسؤوليات الضرورية للسلطات المختصة والتدابير المؤسسية.
- ✚ تعزيز الشفافية وتوافر المعلومات المتعلقة بالمستفيدين الحقيقيين من الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية.
- ✚ تسهيل التعاون الدولي.⁴¹

نفس المرجع السابق³⁶

³⁷ ايت بن اعمر غنية، دور مجموعة العمل المالي في نطاق مواجهة جرمي تبييض الأموال، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، جامعة مستغانم، العدد 02، 2021، ص238

³⁸ أ. يتوجي سامية، تكييف المنظومة التشريعية الوطنية لمكافحة جريمة تبييض الأموال مع توصيات مجموعة العمل المالي، معارف، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة نفس المرجع السابق³⁹

⁴⁰ ايت بن اعمر غنية، دور مجموعة العمل المالي الدولية في نطاق مواجهة جرمي تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، معارف، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة

⁴¹ أ. يتوجي سامية، تكييف المنظومة التشريعية الوطنية لمكافحة جريمة تبييض الأموال مع توصيات مجموعة العمل المالي، مرجع سبق ذكره ص58

أي ان مجموعة العمل المالي هي هيئة حكومية دولية تتولى مهمة دراسة التقنيات واتجاهات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب واعداد وتطوير السياسات المتعلقة بمكافحة جريمة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب محليا ودوليا, وتعد اليوم هذه المجموعة احدى اهم المحفزات في العالم فيما يتعلق بالإجراءات الحكومية ضد تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وتتألف من خبراء في مجال الاقتصاد والمال والمصارف وسياسيين ورجال اعمال وقضاة وموظفي جمارك, وهي تجتمع سنويا ثلاث مرات في احدى الدول والأعضاء, ويصدر عنها تقارير سنوية حول الية مكافحة تبييض الأموال في الدول الأعضاء الأخرى بناء على التوصيات الأربعين لمكافحة تبييض الأموال. فمجموعة العمل المالي هي جماعة دولية تهدف الى مكافحة جرائم تبييض الأموال على الصعيدين الوطني والدولي⁴², وذلك من خلال ماتصدره من توصيات وتقييمات ومعايير, وما تقرره من سياسات ومنهجيات. حيث ان هذه المنظمة أصدرت سنة 1990 أربعون توصية تستخدم كمعايير دولية موحدة لمكافحة جريمة تبييض الأموال, وتعد دليلا ارشاديا يغطي مجالات النظام القضائي وتطبيق القوانين والتعاون الدولي. وتوفر اللجنة وحدات مكافحة تبييض الأموال بالدول المتعاونة معها بالمعلومات الارشادية عن أصحاب الأموال القدرة داخل الدولة وغيرها من الدول. وقد تمت مراجعة التوصيات لأول مرة سنة 1996 لتعكس تطور اتجاهات وأساليب تبييض الأموال, وتوسيع نطاقها الى ما وراء المخدرات. وفي أكتوبر 2001, وسعت مجموعة العمل المالي مهامها للتعامل مع موضوع تمويل الاعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية, واتخذت خطوة مهمة تمثلت في وضع التوصيات الخاصة المتعلقة بتمويل الإرهاب (والتي أصبحت لاحقا تسعا), وهذا بعد الاجتماع الاستثنائي الذي عقد في واشنطن بين 29 و 30 تشرين الأول 2001, وقد شملت تلك التوصيات التصديق على الاتفاقية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة تمويل الإرهاب سنة 1999, تجريم عمليات تمويل الإرهاب وما يتعلق به من تبييض الأموال, وحجز وتجميد الأموال المرتبطة, بما كما تضمنت متطلبات التعاون الدولي وتبادل المعلومات حول الأنشطة الإرهابية ومراقبة التحويلات المالية⁴³ ومراجعة القوانين واللوائح الخاصة بتمويل المنظمات الخيرية وانشطتها من اجل التأكد من عدم استغلالها كغطاء لتمويل عمليات الإرهاب. واعتبرت مجموعة العمل المالي الدولية ان توصياتها السبع, إضافة الى الأربعين الخاصة بتبييض الأموال تشكل الاطار الأساسي لكشف عمليات تمويل الإرهاب والنشاطات الإرهابية وتوقعها قبل حصولها وضبطها.⁴⁴

ثانيا: اهداف مجموعة العمل المالي الدولية

1. نشر رسالة مكافحة تبييض الأموال في انحاء العالم, اذ تعمل المجموعة على تشجيع انجاز شبكة عالمية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من خلال توسيع عضويتها وتطوير الهيئات الإقليمية لمكافحة تبييض الأموال في انحاء العالم والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.
2. مراقبة عملية تطبيق التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي بين أعضاء المجموعة. ويتم ذلك من جهة اجراء تقييم ذاتي سنوي, اذ يتعين على الدول الأعضاء وضع البيانات التي توضح مدى التزامها بالتوصيات, ثم يتم جمع هذه المعلومات لتحليلها وتوفير أساس لتقييم مدى تطبيق التوصيات من قبل الدول على أساس فردي وجماعي⁴⁵, ومن جهة ثانية اجراء التقييم المتبادل اكثر تفصيلا, بحيث يتم فحص كل دولة عضو من قبل مجموعة من ثلاثة او اربع خبراء مختصين في النواحي القانونية والمالية والتنفيذية

⁴² ايت بن اعمر غنية, دور مجموعة العمل المالي الدولية في نطاق مواجهة جرمي تبييض الأموال وتمويل الإرهاب, مرجع سبق ذكره

⁴³ نفس المرجع السابق

⁴⁴ نفس المرجع السابق

⁴⁵ نفس المرجع السابق

من حكومات الأعضاء الآخرين، ويقوم الخبراء بوضع تقرير يتضمن تقييما لدرجة التقدم الذي أحرزته الدول الخاضعة للتقييم في تطبيق نظام فعال لمواجهة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وإبراز النواحي التي يتعين عليها تحقيق المزيد من التقدم فيها.⁴⁶

ثالثا: جهود الجزائر للالتزام بنظام مجموعة العمل المالي في مكافحة تبييض الأموال:

حاولت الجزائر جاهدة مكافحة هذه الأنواع من الجرائم المالية بطرق شتى، ومن هذه الطرق نجد القوانين والتشريعات والنصوص التنظيمية وهي كالآتي:

— الامر الرئاسي 96_22 المؤرخ في 09/07/1996 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاص بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج المعدل والمتمم بمقتضى الامر الرئاسي 03_11 المؤرخ في 19/02/2003.⁴⁷

— المرسوم التنفيذي رقم 02_127 المؤرخ في 07/04/2002 المتعلق بإنشاء خلية لمعالجة الاستعلام المالي CTRF تنظيمها وعملها.

— المواد 389 مكرر – 389 مكرر 07 من قانون العقوبات المعدل بموجب القانون 04_15 المؤرخ في 10/11/2004 والمكمل للامر 66_165 المتضمن قانون العقوبات.

— القانون 01_05 المؤرخ في 06/02/2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

— القانون 05_05 المؤرخ في 15/12/2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

— القانون 01_06 المؤرخ في 20/02/2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته وكمتم له المرسوم الرئاسي رقم 06_413 المؤرخ في 22/11/2006 المحدد لتشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد.

— المادة 06 من القانون 06_22 المؤرخ في 20/12/2006 المعدل والمتمم للامر 66_155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية. بحيث يمكن تلخيص درجات التزام المنظومة التشريعية الوطنية الجزائرية بالتوصيات الأربعين لمكافحة جريمة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب كالتالي:⁴⁸

الجدول رقم (02) : التوصيات الأربعون لمجموعة عمل المالي GAFI

التوصيات الأربعون	درجة الالتزام	معايير تحديد درجة الالتزام
النظم القانونية		
1. جريمة تبييض الأموال	ملتزم	///
2. جريمة تبييض الأموال – الركن المعنوي – مسؤولية الشركات	ملتزم جزئيا	لم تتم الإشارة إلى إمكانية استنتاج النية أي الركن المعنوي من الظروف الموضوعية والواقعية
3. المصادرة والتدابير المؤقتة	ملتزم جزئيا	عدم وجود ما يفيد إعطاء الجهات المختصة صلاحيات كافية لتعيين وتعقب الممتلكات
4. التدابير الوقائية		

⁴⁶ نفس المرجع السابق

⁴⁷ يتوحي سامية، مرجع سبق ذكره

⁴⁸ يتوحي سامية، تكييف المنظومة التشريعية الوطنية لمكافحة جريمة تبييض الأموال مع توصيات مجموعة العمل المالي، معارف، البويرة.

القوانين الخاصة بالسرية المهنية	ملتزم	لا يمكن الاحتجاج بالسر المهني في مواجهة سلطات انفاذ القانون
5. العناية الواجبة في التحقق من هوية العملاء	غير ملتزم	—عدم النص على الزامية التأكد من هوية الأشخاص الطبيعيين المسيطرين على الشخص الاعتباري —لم تتم الإشارة الى العناية المشددة بالنسبة للعملاء او العمليات المرتفعة الخطر —لا يوجد الزام للمؤسسات المالية بالحصول على معلومات تتعلق بالغرض من علاقة العمل وطبيعتها
6. الأشخاص المعرضين سياسيا	ملتزم المادة	المادة 07 من النظام 05/05 الصادر عن بنك الجزائر المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال سياسيا وتمويل الإرهاب ومكافحتهما اشارت الى عبارة شخص محتمل تعرضه
7. البنوك المراسلة	ملتزم	المادة 09 من النظام 05/05 الصادر عن بنك الجزائر المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما
8. التقنيات الحديثة والعلاقات الغير مباشرة	ملتزم	///
9. الطرف الثالث وجهات الوساطة	غير منطبقة	لم تتضمن التشريعات السماح للمؤسسات المالية بالاعتماد على طرف ثالث للقيام ببعض إجراءات العناية اللازمة مع العملاء
10. الاحتفاظ بالسجلات	ملتزم جزئيا	لا يشمل الالتزام بالاحتفاظ بكافة الوثائق المتعلقة بعمليات جميع المؤسسات المالية مثل مؤسسات التأمين
11. العمليات غير المعتادة	ملتزم جزئيا	عدم الزام جميع المؤسسات المالية بفحص تلك العمليات والغرض منها ويسجل كتابيا ما تم التوصل اليه وتتاح للسلطات المختصة
12. الاعمال والمهن المالية غير المحددة في التوصيات 05 و 06 و 08 و 11	ملتزم	لم تتم الإشارة الى التزام المهن والاعمال غير المالية بالتوصيات 05 و 06 و 08 و 11 وقصرتها على البنوك والمؤسسات المالية ومصالح بريد الجزائر
13. التصريح بالعمليات المشبوهة	ملتزم جزئيا	—قلة الاخطارات الواردة من مؤسسات مالية اخرى غير البنوك والمصالح المالية لبريد الجزائر مما يحد من فعالية النظام —عدم الفعالية في معالجة اخطارات الشبهة من طرف خلية معالجة الاستعلام المالي
14. الحماية وعدم التلميح بالابلاغ عن المعاملات غير المشبوهة	ملتزم	///

15. الرقابة الداخلية والتقييد بالالتزام	ملتزم	تم التأكيد عليها في المادة 16 من القانون 01_06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته
16. الاعمال والمهن الغير محددة في التوصيات 13 و 15 و 21	ملتزم جزئيا	_ غياب الفعالية حيث لم تسجل أي حالة اخطار بالشبهة من قبل اعمال والمهن غير المالية
17. العقوبات	غير ملتزم	عدم اخضاع المهن والعمال الغير مالية لنفس العقوبات التي تتعرض لها المؤسسات المالية الا فيما يتعلق بالتقصير في الاخطار بالشبهة وهو اغفال خطير
18. البنوك الصورية	ملتزم	المادة 59 من القانون 01_06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته
19. الصور الأخرى للتصريح	غير ملتزم	عدم النظر في جدوى تطبيق نظام يفرض على المؤسسات المالية الإبلاغ على جميع المعاملات النقدية التي تفوق قيمتها حدا معيناً الى الهيئة المركزية
20. اعمال ومهن غير مالية أخرى وأساليب المعاملات المأمونة	ملتزم جزئيا	استمرار الاعتماد على النقد وعدم صدور النص التنظيمي للمادة 06 من القانون 01_05 التي تقرر بوجوب ان يتم كل دفع يفوق مبلغا معيناً يحدد التنظيم عبر القنوات المالية والتنظيمية
21. العناية الخاصة اتجاه الدول المرتفعة الخطورة	غير ملتزم	لم تتم الإشارة الى الاجراء في النصوص الأساسية لمكافحة تبييض الأموال ولكن اشارت اليه المذكرة التحسيسية الصادرة عن بنك التجارة رقم 18 المؤرخة في 30/12/2014
22. الفروع والشركات التابعة في الخارج	غير ملتزم	_ غياب التزام الشركات المالية بالتأكد من فروعها وتوابعها يراعون نظام إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب المخصص لها _ عدم التزام المؤسسات المصرفية والمالية بإبلاغ السلطات الرقابية في الجزائر عندما لا يستطيع فرع او شركة تابعة انجاز الإجراءات الملائمة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب نتيجة حظر القوانين واللوائح الأخرى السارية في البلد المضيف
23. التنظيم والرقابة والمتابعة	ملتزم جزئيا	_ تضمن قانون النقد والقرض احكاما بشأن اعتماد المؤسسات المالية ومراقبتها تسمح بالوقاية من تبييض الأموال. كما _ تضمن القانون 04_06 المعدل والمتمم للقانون 95_07 المتعلق بالتأمينات احكاما مماثلة _ انتشار السوق الموازية للعملة الصعبة رغم حدث التوصية 23 على ضرورة ترخيص الهيئات او الأشخاص اللذين يقدمون خدمات تحويل الأموال ومتابعتهم
24. الاعمال والمهن غير المالية المحددة	غير ملتزم	_ عدم صدور اية لوائح تنظيمية لتعزيز نظم مكافحة لدى أصحاب الاعمال والمهن الغير مالية

		_عدم وجود اية التزامات على عاتق المؤسسات والمهن الغير مالية في مجال المكافحة باستثناء الالتزام بالاخطار بالشبهة
25. المبادئ الارشادية	غير ملتزم	_اقتصار النظام رقم 05_05 على المؤسسات والمصالح المالية لبريد الجزائر دون المهن وابداء الراي والاعمال غير المالية
التدابير المؤسسية والتدابير الأخرى		
26. وحدة المعلومات المالية	غير ملتزم	_تأثر استقلالية خلية معالجة الاستعلام المالي من خلال المصدر الذي تستفي منه موازنتها _لم يخول القانون رقم 05_01 صراحة لخلية معالجة الاستعلام المالي مشروعية الحصول على المعلومات الإضافية من الجهات الخاضعة لواجب الاخطار _عدم نشر أي تقارير دورية يتضمن معلومات واحصاءات وتطبيقات واتجاهات عامة
27. سلطات انفاذ القوانين	ملتزم الى حد كبير	انشاء الأقطاب المالية المتخصصة في نظر الجرائم المالية بما فيها تبييض الأموال على مستوى المحاكم
28. صلاحيات السلطات المتخصصة	ملتزم	///
29. سلطات المراقبة	ملتزم	يمكن للجنة المصرفية ولجنة مراقبة التامينات اجراء عملية تفتيش ميداني الحصول على كافة الوثائق المتعلقة بعملها فرض العقوبات عند أي اخلال من طرف الجهات الخاضعة للرقابة
30. الموارد والنزاهة والتدريب	ملتزم جزئيا	عدم كفاية الموارد المالية والبشرية الكافية التي تمكن خلية معالجة الاستعلام المالي من القيام بمهامها بفعالية
31. التعاون الوطني	ملتزم جزئيا	ضعف اليات التعاون او التنسيق المحلي
32. الإحصاءات	غير ملتزم	_غياب البيانات والاحصائيات بصفة عامة, سواء عن الجرائم الاصلية او عن مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب _غياب البيانات الإحصائية المفصلة بدرجة كافية حول الممتلكات المجمدة والمصادرة _غياب المتابعة الإحصائية المنظمة عن اعمال المراقبة والعقوبات المتصلة بها _غياب البيانات الإحصائية المفصلة بقدر كاف عن التعاون القضائي المتبادل

33. الأشخاص المعنوية	ملتزم	ينص القانون التجاري على ان تثبت الشركة بعقد رسمي والا كانت باطلة, ويجب ان تودع العقود التأسيسية والعقود المعدلة للشركات التجارية لدى المركز الوطني للسجل التجاري
34. الكيانات القانونية	غير منطبقة	///
35. الاتفاقيات	ملتزم	__صادقت الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي 41_95 المؤرخ في 28/01/1995 على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار الغير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية __صادقت الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 55_02 المؤرخ في 05/02/2002 على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطن لسنة 2000 __صادقت الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 128_04 المؤرخ في 19/04/2004 على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
36. التعاون القضائي المتبادل	ملتزم	القانون 01_05 المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والقانون 01_06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته
37. ازدواجية التجريم	ملتزم	///
38. التعاون القضائي المتبادل في مجال المصادرة والتجميد	ملتزم جزئيا	__غياب صندوق للأصول المصادرة تودع فيه الممتلكات المصادرة والتي تستعمل لاحقا لأغراض انفاذ القانون او الصحة او التعليم __عدم النظر في ترخيص تقسيم الممتلكات المصادرة بين الجزائر ودول أخرى __نقل الإجراءات للاستجابة السريعة والفعالة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة المقدمة من بلدان أخرى في مجال تجميد او مصادرة الأصول المستخدمة في تمويل الإرهاب
39. تسليم المجرمين	ملتزم	///
40. اشكال أخرى للتعاون الدولي	ملتزم جزئيا	يمكن لخلية معالجة الاستعلام المالي وبنك الجزائر واللجنة المصرفية تبادل معلومات مع الهيئات الأجنبية المماثلة لها, لكن لا يمكن تبليغ أي معلومات اذا كان من شأنه المساس بالسيادة والامن الوطنيين او النظام العام والمصالح الأساسية للجزائر

المصدر: يتوجي سامية, تكييف المنظومة التشريعية الوطنية لمكافحة جريمة تبييض الأموال مع مجموعة العمل المالي, ص70⁴⁹

⁴⁹ يتوجي سامية, تكييف المنظومة التشريعية الوطنية لمكافحة جريمة تبييض الأموال مع مجموعة العمل المالي, مرجع سبق ذكره, ص70

المعايير الأساسية لتقييم المستويات المحتملة لالتزام الدول بالتوصيات الأربعين:⁵⁰

جدول رقم (03) : المعايير الأساسية لتقييم المستويات المحتملة لالتزام الدول بالتوصيات الأربعين

الوصف	الترجيح	درجة الالتزام
عندما يتم الالتزام بالتوصية بالكامل فيما يتعلق بكافة معاييرها	01	ملتزمة
عند وجود جوانب قصور ضئيلة مع الوفاء الكامل بغالبية المعايير الأساسية	0.66	ملتزمة الى حد كبير
عندما تتخذ الدولة بعض الإجراءات الأساسية وتلتزم ببعض المعايير الأساسية	0.33	ملتزمة جزئيا
عند وجود جوانب قصور كبيرة مع عدم الوفاء بغالبية المعايير الأساسية	0	غير ملتزمة
عندما لا ينطبق احد المتطلبات او جزء منه بسبب الخصائص القانونية او الهيكلية او المؤسساتية	01	غير منطبقة

الفرع الثاني: جريمة تبييض الأموال

أولا: تعريف جريمة تبييض الأموال والمستفيد الحقيقي

(أ) _جريمة تبييض الأموال: يعرفها قانون العقوبات في المادة 389 مكرر بانه: "تحويل الممتلكات او نقلها مع علم الفاعل بانها عائدات إجرامية، وأيضا إخفاء او تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات وكذا اكتساب الممتلكات او حيازتها مع علم الفاعل انها عائدات إجرامية."⁵¹

عرفته مجموعة العمل المالي لمكافحة تبييض الأموال FATF بانه: "معالجة عائدات الجريمة لاختفاء مصدرها القانوني من اجل إضفاء الشرعية على المكاسب الغير مشروعة للجريمة."⁵² أي تجهيز العائدات الاجرامية لاختفاء اصلها غير القانوني، هذه العملية ذات أهمية حاسمة لانها تمكن المجرم من التمتع بهذه الأرباح دون المساس بمصدرها، ويمكن لمبيعات الأسلحة الغير مشروعة وتهريبها وانشطة الجريمة المنظمة، بما في ذلك على سبيل المثال حلقات الاتجار بالمخدرات ان تولد مبالغ ضخمة من العائدات كما يمكن ان ينتج عن الاختلاس والرشوة والحيل المتعلقة بالاحتيايل الحاسوبي أرباح كبيرة وخلق الحافز لاضفاء الشرعية على المكاسب الغير مشروعة من خلال تبييض الأموال.⁵³

عرفها المجلس الأوروبي بانها: "العملية التي يحاول بها المجرمون إخفاء المصدر الحقيقي للارباح من انشطتهم الغير مشروعة، حيث يتم إيداع راس المال الذي تم جمعه على هذا النحو فيشكل نقد في مؤسسة مالية بعد عدة تحويلات الى حسابات مختلفة، غالبا في ملاذات ضريبية او أجزاء أخرى من العالم، تعود هذه الأموال الى الظهور من جديد على شكل راس مال يمكن استثماره في المعاملات التجارية او المالية القانونية او الغير قانونية."⁵⁴

⁵⁰ يتوجي سامية، تكييف المنظومة التشريعية الوطنية لمكافحة جريمة تبييض الأموال مع مجموعة العمل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 67

⁵¹ المادة 389 مكرر من قانون العقوبات

⁵² http://FATF_GAFI.org

⁵³ بوعمره حسن و شبل امال دنيا و قرنتلي محمد، العلاقة بين مهنة المحاسبة وجريمة تبييض الأموال، مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات، الجزائر، العدد 01،

2022، ص 63

⁵⁴ نفس المصدر السابق

في الأخير ومن التعاريف السابقة يمكن القول ان جريمة تبييض الأموال هي جريمة مركبة وتبعية لجريمة أخرى غير مشروعة (سرقة _ اختلاس _ إرهاب _ مخدرات...) وتقوم باعطاء الصورة الشرعية لأموال قذرة.

(ب) _المستفيد الحقيقي: يعرفه المرسوم التنفيذي 23_429 بانه: "الشخص او الأشخاص الطبيعيون (يتم تحديددهم من طرف الشخص المعنوي) الذين في اخر المطاف:

1. يحوزون او يراقبون الزبون او وكيل الزبون او المستفيد من عقود التأمين على الحياة.

2. الشخص الطبيعي الذي تتم لصالحه عملية او تعقد لصالحه علاقة عمل.

3. الأشخاص الذين يمارسون في اخر المطاف رقابة فعلية على الشخص المعنوي.

السلطات المختصة: السلطات الإدارية والسلطات المكلفة بتطبيق القانون والسلطات المكلفة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بما فيها سلطات الرقابة.⁵⁵

ثانيا: اركان جريمة تبييض الأموال

(أ) _الركن الشرعي: حيث استلمت الجريمة ركنها الشرعي من:

• قانون العقوبات: المواد 389 وما بعدها.

• القانون 01_23 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

وبذلك تتحقق مبدأ الشرعية المنصوص عليه في المادة 01 من قانون العقوبات: " لا جريمة ولا عقوبة او تدابير امن بغير

قانون",

(ب) _الركن المادي: يقوم الركن المادي على:

• السلوك الاجرامي.

• النتيجة الاجرامية (ادماج الأموال في الدورة المشروعة).

• العلاقة السببية.

(ج) _الركن المعنوي: يتمثل في:

• القصد العام: العلم بان الأموال غير مشروعة.

• القصد الخاص: نية إخفاء او تمويه المصدر الاجرامي.⁵⁶

ثالثا: مراحل جريمة تبييض الأموال

1) مرحلة الإيداع او التوظيف: يطلق عليها أيضا مرحلة الاستثمار او ادخال الأموال, وتتمثل في التخلص من الأموال النقدية بإيداعها في البنوك المحلية او تهريبها الى الخارج وايداعها في البنوك الأجنبية. او بشراء سلع غالية الثمن كالمعادن النفيسة واللوحات الفنية ومن ثم إعادة بيعها بموجب شيك او حوالة بنكية, تعتبر مرحلة الإيداع او التوظيف من اصعب مراحل تبييض الأموال, حيث تكون الأموال الغير مشروعة عرضة لاكتشاف مصدرها وبالتالي اكتشاف النشاط الاجرامي الذي نتجت عنه, او تتبع اثره من خلال معرفة القائم بإيداع الأموال وعلاقته بمصدرها. وهذا يبرر تركيز الأجهزة الخاصة بمكافحة تبييض الأموال على المؤسسات المالية كوسيلة لكشف هذه الجريمة في مراحلها الأولى عن طريق ضبط الأموال وقبض المتورطين في الجريمة والحيلولة دون دخول هذه الأموال في النظام المصرفي واكتسابها الصفة المشروعة. ويمكن اختصار هذه المرحلة في:

⁵⁵ المرسوم التنفيذي 23_429

⁵⁶ بوغرة بكار, محاضرات في القانون الجنائي للاعمال, جامعة قاصدي مرباح ورقلة

- ايداع النقود في احد او بعض المصارف او احدى المؤسسات المالية الغير مصرفية مثل مكاتب تغيير العملة.⁵⁷
 - تحويل النقود الى أصول أخرى (عقارات _ معادن نفيسة...).
 - استبدال هذه النقود بعملات اجنبية. تمهيدا لتحويلها خارج حدود الدولة.
 - إقامة أنشطة تجارية مشروعة مع الإيجاء بضخامة عوائدها مثل محلات المجوهرات او المطاعم او أنشطة غير مشروعة مثل قاعات القمار, بحيث تصلح تلك العوائد ليكون مصدرها وهما للأموال المبيضة.
- كما تجدر الإشارة ان تهريب الاموال الى الخارج لا يفهم منه انه عملية تبييض الأموال بالمفهوم القانوني للجريمة, وانما قد يكون ممهدا لها. فمثلا قد تكون هناك مشاريع مشروعة تدري أرباحا على أصحابها اللذين يعمدون الى تهريب تلك الأموال خارج الوطن مخالفين بذلك التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج, وهذه الجريمة قد تكون جريمة اصلية لجريمة تبييض الأموال.

(2) مرحلة التجميع: ويطلق عليها بمرحلة التكديس والتمويه او التعميم. وهي مرحلة تعتمد على إخفاء علاقة الأموال القدرة بعد دخولها النظام المصرفي عن مصادرها غير المشروعة, وذلك باتباع عمليات مالية متتابة ومزجها بعمليات تخص أموال قانونية ومشروعة. وتكمن الغاية منها في فصل الأموال القدرة عن مصدرها بواسطة حوالات مصرفية او شيكات سياحية او اسهم او سندات⁵⁸, او بإعادة بيع السلع الثمينة. او بشراء العقارات او الأنشطة الترفيهية او السياحية او الشركات الوهمية, مما يؤدي الى تضليل الجهات الرقابية والسلطات الأمنية والحيلولة دون اكتشاف المصدر الغير مشروع لهذه الأموال. وتشكل عملية التحول الالكتروني ابرز الصعوبات التي تحول دون اكتشاف حقيقة الأموال غير المشروعة. نظرا لما تشكله هذه التحويلات من وسيلة تؤمن انتقال الأموال بسرعة فائقة الى البنوك خارج البلاد وتجنب مرتكبي هذه الجريمة مخاطر المثل امام موظفي البنوك. ويمكن اختصار عملية التجميع في النقاط التالية:

- نقل الأموال بسرعة من دولة الى أخرى من خلال التحويلات المالية البرقية والنظم المصرفية السرية.
 - توزيع الأموال بين استثمارات متعددة وفي بلدان مختلفة مع إعادة بيع الأصول التي تم شراؤها ونقل الاستثمار باستمرار.
 - التواطؤ مع المصارف الأجنبية والوطنية واستخدام بطاقات الدفع الالكتروني والحسابات الرقمية المتعددة.
 - تسهيل حركة الأموال الغير مشروعة من خلال الشركات الوهمية او الشركات القانونية التي تعتبر كواجهة فقط.⁵⁹
- (3) مرحلة الدمج:** وتتمثل في ادخال الأموال في الدورة الاقتصادية المشروعة عن طريق خلط ودمج الأموال القدرة مع الأموال المشروعة وإخفاء الأصل غير الشرعي لها. فهي تمثل الغاية النهائية لهذه العملية. بحيث يتم بموجبها إعادة ضخ الأموال التي تم اعادتها لتصبح جزءا من الدورة الاقتصادية المشروعة. كما يمكن توظيف هذه الأموال في مهمات إجرامية أخرى كتمويل الارهاب او تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

كما نشير في الأخير ان مرحلة تبييض الأموال قد تحدث في وقت واحد. كما يمكن ان تتوالى بشكل منفصل او قد تمتد الى عدة سنوات, مما يدل على صعوبة اثبات الجرم في هذا النوع من الجرائم التي تعتبر من اخطر واصعب صور الجريمة المنظمة.⁶⁰

⁵⁷ بتشالي حبيب, مستجدات المتابعة الجزائية لجريمة تبييض الأموال في القانون الجزائري, مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون, جامعة مولود معمري, تيزي وزو, 2024/2023

⁵⁸ بتشالي حبيب, مستجدات المتابعة الجزائية لجريمة تبييض الأموال في القانون الجزائري, مرجع سبق ذكره

⁵⁹ بتشالي حبيب, مستجدات المتابعة الجزائية لجريمة تبييض الأموال في القانون الجزائري, مرجع سبق ذكره

⁶⁰ بتشالي حبيب, المستجدات المتابعة الجزائية لجريمة تبييض الأموال في القانون الجزائري, مذكرة لنيل شهادة الماستر, جامعة مولود معمري, تيزي وزو, 2024/2023

رابعاً: صور جريمة تبييض الأموال

- ✓ تحويل الأموال: تغير شكل الأموال غير المشروعة عبر عمليات مصرفية أو تجارية لاعطائها صفة قانونية.
- ✓ نقل الأموال: حركتها من مكان لآخر أو من دولة إلى أخرى بهدف إخفاء مصدرها أو تجاوز الرقابة.
- ✓ الإخفاء: إجراء أي نشاط يحول دون اكتشاف حقيقة المصدر الإجرامي للأموال.
- ✓ التمويه: خلق مبررات أو مستندات صورية توهي بأن الأموال ذات مصدر مشروع.
- ✓ اكتساب الأموال: الحصول على هذه الأموال بنية الاستفادة منها رغم العلم بمصدرها غير القانوني.⁶¹
- ✓ استخدام الأموال: توظيفها في شراء أصول أو تمويل مشاريع أو أنشطة بهدف ادماجها في الدورة الاقتصادية.⁶²

خامساً: الوقاية من تبييض الأموال: حسب المادة 06 من القانون 01_23:

- ✚ يجب أن يتم كل دفع يفوق مبلغ يتم تحديده عن طريق التنظيم، بواسطة وسائل الدفع وعن طريق القنوات البنكية والمالية.
- ✚ يجب على البنوك والمؤسسات المالية والمؤسسات المالية المشابهة الأخرى أن تتأكد من هوية وعنوان زبائنها قبل فتح حساب أو دفتر أو حفظ سندات أو قيم أو ايصالات أو تاجر صندوق أو ربط اية علاقة عمل أخرى.
- ✚ في حالة عدم تأكد البنوك والمؤسسات المالية والمؤسسات المالية الأخرى من أن الزبون يتصرف لحسابه الخاص، يتعين عليها أن تستعلم بكل الطرق القانونية من هوية الأمر بالعملية الحقيقي أو الذي يتم التصرف لحسابه.
- ✚ إذا تمت عملية ما في ظروف من التعقيد غير عادية أو غير مبررة تبدو أنها لا تستند إلى مبرر اقتصادي أو إلى محل مشروع، يتعين على البنوك أو المؤسسات المالية أو المؤسسات المالية المشابهة الأخرى الاستعلام حول مصدر الأموال ووجهتها وكذا محل العملية وهوية المتعاملين الاقتصاديين.⁶³

المبحث الثاني: علاقة مهنة محافظ الحسابات بجريمة تبييض الأموال:

يعتبر محافظ الحسابات عنصراً أساسياً في مجال المحاسبة والتدقيق فيما يتعلق بالجرائم المالية، ولا يقتصر دوره على المصادقة والتدقيق فقط، بل يتعدى ليشمل الكشف عن عمليات مشبوهة منها تبييض الأموال، إذ تعد الكشف عنها أحد مسؤوليات ومهام محافظ الحسابات.

المطلب الأول: دور محافظ الحسابات في مكافحة العمليات المشبوهة

- ✚ لمحافظ الحسابات دور كبير في الكشف ومكافحة تبييض الأموال والعمليات المشبوهة، وهذا باستعمال أدوات ووسائل وتقنيات للكشف عنها.
- ✚ يلعب محافظو الحسابات دوراً أساسياً في كشف العمليات المشبوهة، من خلال تطبيق التقنيات التحليلية والحفاظ على الاستقلالية الأخلاقية.⁶⁴

⁶¹ بوغراة بكار، محاضرات في القانون الجنائي للأعمال، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة

⁶² بوغراة بكار، محاضرات في القانون الجنائي للأعمال، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة

⁶³ المادة 06 من القانون 01_23

⁶⁴ nasareldeen hamd ahmed almor & others; THE ROLE OF AUDITORS IN COMBATING MONEY LAUNDERING: AN ANALYTICAL STUDY; governance and regulation; vol 14 No 1; 2025

يعتبر محافظو الحسابات خط الدفاع الأول في مكافحة تبييض الأموال، حيث يكلفون بتحديد الأنماط المالية غير العادية وإبلاغ السلطات الرقابية بها.⁶⁵

تعتمد فعالية محافظي الحسابات في مكافحة عمليات تبييض الأموال بدرجة كبيرة على استقلاليتهم وكفاءتهم وقوة معايير التدقيق المطبقة.⁶⁶

المطلب الثاني: العلاقة بين التدقيق والرقابة المالية على تبييض الأموال

للرقابة المالية دورا بارزا في الكشف عن عمليات تبييض الأموال، وهذا من خلال تكثيف وتعزيز التدقيق في المؤسسات ومن خلال القوائم المالية، وهذا ما يدل على وجود علاقة بينهما.

تعتمد فعالية محافظي الحسابات في الكشف عن عمليات تبييض الأموال بدرجة كبيرة على استقلاليتهم وكفاءتهم وقوة معايير التدقيق المطبقة.⁶⁷

تعزز معايير التدقيق الدولية الشفافية والمساءلة مما يقلل من قدرة الأموال الغير مشروعة على الاندماج في الاقتصاد الشرعي.⁶⁸

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه محافظ الحسابات في مكافحة تبييض الأموال

في خضم التطورات الحاصلة اليوم، ظهرت العديد من التحديات أمام المدققين عامة ومحافظي الحسابات خاصة فيما يتعلق بمكافحة تبييض الأموال.

الخبرة المهنية وحدها غير كافية لكشف مخططات تبييض الأموال المعقدة دون دعم ادوات تحليلية متقدمة.⁶⁹

ظهور العملات الرقمية والابتكارات المالية يمثل تحديات جديدة أمام محافظي الحسابات في التعرف على التدفقات المالية المشبوهة.⁷⁰

⁶⁵ yusri hazrol Yusoff & others; ROLE OF AUDITORS IN REDUCING EFFECTS OF MONEY LAUNDERING: CONCEPT PAPER; academic research in economics and management sciences; vol 13 No 4; p78_87; 12 feb 2023; ماليزيا

⁶⁶Imen Achek, Imen Khilil, Hichem Khelif; MONEY LAUNDERING AND AUDITING: A SURVEY OF EMPIRICAL LITERATURE; financial reporting and accounting; vol 24 No 1; p 45_62; jan 2026

⁶⁷ نفس المرجع السابق

⁶⁸ Arman Bekturova & others; THE ROLE OF INTERNATIONAL AUDITING STANDARDS IN THE SYSTEM OF COUNTERING MONEY LAUNDERING; scientific herald of uzhhorod university. Series "physics"; vol No issue 56; p 439_446; 15 apr 2024; اوكرانيا

⁶⁹ nasareldeen hamd ahmed almor & others; THE ROLE OF AUDITORS IN COMBATING MONEY LAUNDERING: AN ANALYTICAL STUDY; governance and regulation; vol 14 No 1; 2025

⁷⁰yusri hazrol Yusoff & others; ROLE OF AUDITORS IN REDUCING EFFECTS OF MONEY LAUNDERING: CONCEPT PAPER; academic research in economics and management sciences; vol 13 No 4; p78_87; 12 feb 2023; ماليزيا

__ قد يواجه محافظو الحسابات معضلات أخلاقية عندما تتعارض مصالح العملاء مع المتطلبات التنظيمية في ممارسات مكافحة تبييض الأموال.⁷¹

__ ضعف تطبيق المعايير المحلية للتدقيق يقلل من فعالية محافظي الحسابات في مواجهة مخاطر تبييض الأموال.⁷²

__ محافظو الحسابات غالبا ما يواجهون صعوبة في التوفيق بين متطلبات خدمة العملاء والمتطلبات الصارمة للامتثال لقوانين مكافحة غسل الاموال.

__ الضغط على محافظي الحسابات للحصول على معلومات مفصلة عن العملاء يمكن ان يقوض الثقة.

__ محافظو الحسابات يقفون في الخط الامامي لتطبيق قوانين مكافحة غسل الاموال, وغالبا ما يجدون انفسهم عالقين بين التزامات الامتثال⁷³

__ مواكبة اللوائح التي تتطور باستمرار تعد واحدة من اكبر التحديات التي يواجهها مسؤولو الامتثال ومحافظي الحسابات.

__ غالبا ما يشعر محافظي الحسابات بالارهاق, بسبب الحاجة الى جمع وتحليل كميات هائلة من بيانات العملاء لتلبية متطلبات مكافحة غسل الاموال.

__ الاخطاء وخصوصا بين الموظفين في الخط الامامي مثل محافظي الحسابات يمكن ان تخلق ثغرات في الامتثال لمكافحة غسل الاموال⁷⁴

يمكن القول ان العلاقة بين مهنة محافظ الحسابات وجريمة تبييض الأموال هي علاقة تشابكية, حيث ان هذه الأخيرة تسجل وتحلل العمليات المالية في المؤسسات التي يمكن ان تكون فيها تعاملات مشبوهة كجريمة تبييض الأموال, وهذا هو دور محافظ الحسابات بما في ذلك المحاسبين القضائيين والمنظمات المعنية بمكافحة تبييض الأموال, وفي الأخير يعتبر التعاون والتنسيق الدوليين ضرورة لازمة لتبديد هذه الجريمة حيث يظهر هذا جليا في وجود نظم مالية مستحدثة باستعمال التكنولوجيا وغيرها. (حيث ان هذه الأخيرة ساعدت أيضا على سرعة نقل الأموال بين الدول والقارات مما زاد من تفاقم المشكلة).⁷⁵

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

سيتم في هذا المبحث التطرق للدراسات التي تناولت احد المتغيرين او كلاهما أي مهنة محافظ الحسابات او جريمة تبييض الأموال او كليهما, منها دراسات عربية وأخرى اجنبية.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

سيتم في هذا المطلب عرض اهم الدراسات العربية التي تطرقت الى موضوع الدراسة الحالية.

⁷¹ Imen Achek, Imen Khilil, Hichem Khelif; MONEY LAUNDERING AND AUDITING: A SURVEY OF EMPIRICAL LITERATURE; financial reporting and accounting; vol 24 No 1; p 45_62; jan 2026

⁷² Arman Bekturova & others; THE ROLE OF INTERNATIONAL AUDITING STANDARDS IN THE SYSTEM OF COUNTERING MONEY LAUNDERING; scientific herald of uzhhorod university. Series "physics"; vol No issue 56; p 439_446; 15 apr 2024; اوكرانيا

⁷³ ilaria zavoli, colin king; the challenges of implementing anti_money laundering regulationM an empirical analysis; modern law review; 84 (4); p 740_771

⁷⁴ major AML compliance challenges and solutions; 08 may 2026;

http://youverify.co/blog/5_major_aml_compliance_challenges_and_solution

⁷⁵ بوعمره حسن وشبل امال دنيا وقرتلي محمد, العلاقة بين المهن المحاسبية وجريمة تبييض الأموال, مرجع سبق ذكره

1. خيراني العيد: بعنوان مسؤولية مهنة محافظ الحسابات في كشف جرائم تبييض الأموال من وجهة نظر محافضي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2017/11:

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: الى أي مدى يمكن ان نحمل محافظ الحسابات مسؤولية اكتشاف عمليات تبييض الأموال في الشركة موضوع التدقيق؟. حيث تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مدى مسؤولية مهنة محافظة الحسابات في مكافحة جرائم تبييض الأموال، وقد اعتمدت الدراسة على عينة من محافضي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية للوقوف على آرائهم وتوجهاتهم حول مشكلة الدراسة. حيث تم التوصل في نهاية التحليل الى انه هناك فجوة مسؤولية بين محافضي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية من حيث مسؤولية محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية اللازمة ومسؤوليته عن التقرير بهذه الجرائم، وكذلك مسؤولية المنظمات والهيئات المهنية للمراجعة من حيث القصور في الارشادات والمعايير الصادرة. ولجل ذلك، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والدراسات السابقة، كما قام باعداد استبانة حول مدى مسؤولية مهنة محافظ الحسابات في كشف جرائم تبييض الأموال من وجهة نظر محافضي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية، ومن ثم تم استخدام البرنامج الاحصائي لتحليل بيانات الدراسة spss في الجانب الميداني، عن طريق استخدام الأساليب الإحصائية. وقد كانت نتائج البحث هي ان:

— مسؤولية محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية اللازمة في كشف جرائم تبييض الأموال: أي ان محافظ الحسابات ملزم ببذل عناية مهنية لازمة للكشف عن جرائم تبييض الأموال، وان الاتجاه العام لاجابات كل من مستخدمي القوائم المالية ومحافضي الحسابات متفقين على ان محافظ الحسابات يجب ان يبذل تلك العناية اثناء مراجعته للقوائم المالية. كما توصلت الدراسة الى ان محافظ الحسابات يمكن أن يكون له دور ايجابي في كشف هذه الجرائم من خلال تقييمه لمدى التزام المؤسسة محل المراجعة باللوائح و القوانين المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال بالإضافة إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية لتحديد نقاط ضعف تتعلق بعدم قدرة هذا النظام على الكشف أو التنبيه لهذه الجرائم، كما توصلت الدراسة الى ان هناك اختلاف بين محافضي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية حول مدى كفاية و قدرة المراجع الداخلي في كشف هذه الجرائم، حيث يرى محافظو الحسابات أن المراجع الداخلي كفيل بكشف جرائم تبييض الأموال.

— مسؤولية محافظ الحسابات في التقرير على جرائم تبييض الأموال: حيث توصل إلى نتيجة مفادها أن محافضي الحسابات لا يعتبرون أنفسهم مسؤولين عن جرائم تبييض الأموال ولا يوافقون على صدور نص قانوني يحملهم مسؤولية التقرير على هذه الجرائم، عكس مستخدمي القوائم المالية الذين يعتبرون محافظ الحسابات مسؤول لكن ليس بشكل مطلق، كما أنهم يؤيدون صدور نص قانوني يحمل محافظ الحسابات مسؤولية التقرير على تلك الجرائم.

— مسؤولية المنظمات و الهيئات المهنية بالمساهمة في كشف جرائم تبييض الأموال: توصل في هذا المحور إلى أن هناك قصور في المعايير و الإرشادات التي يعتمد عليها محافظ الحسابات في الكشف عن جرائم تبييض الأموال، كما أن محافضي الحسابات في الجزائر لم يستفيدوا من أي دورات تكوينية أو تدريبية خاصة بجرائم تبييض الأموال (حسب العينة المستهدفة) عكس مستخدمي القوائم المالية و خاصة المكلفين بالدراسات بالبنوك و مفتشي الضرائب.

ومن اهم التوصيات: التأكيد على أهمية مهنة محافظ الحسابات وقدرتها على أن تصبح آلية فعالة في مكافحة جرائم تبييض الأموال، و هو ما يتطلب مزيدا من النصوص القانونية التي تحدد هذا الدور؛

— بما أن معايير التقرير الصادرة عن مجلس المحاسبة الجزائري اقرت إعداد تقرير خاص حول نظام الرقابة الداخلية و تقرير آخر حول استمرارية نشاط المؤسسة فيجب على محافظ الحسابات الاخذ بعين الاعتبار جرائم تبييض الأموال أثناء اعداده لذين التقريرين

من خلال تحديد نقاط ضعف نظام الرقابة الداخلية لكشف هذه الجرائم، وكذلك تحديد أثر هذه الجرائم حول قدرة المؤسسة على الاستمرار؛

- تحميل محافظ الحسابات مسؤولية اعداد تقرير خاص بجرائم تبييض الأموال لا يجب أن يتم قبل استفادة محافظي الحسابات من دورات تدريبية و تكوينية، و لما لا دليل خاص يتبعه في كشف هذه الجرائم؛

- فجوة مسؤولية محافظ الحسابات عن جرائم تبييض الأموال يجب تضييقها من خلال جهود المنظمات و الهيئات المحاسبية كمجلس المحاسبة الجزائري، في اصدار ارشادات و معايير تساعد محافظ الحسابات في هذه القضية و تعميق الوعي لديهم بأهمية الاخذ بعين الاعتبار لهذه الجرائم أثناء مراجعتهم للقوائم المالية، كما يجب أن تكون هناك متطلبات أكاديمية، تشريعية، مهنية و مجتمعية تعتبر كإطار لمكافحة جرائم تبييض الأموال.

2. بن عيسى خيرة، دور قواعد عمل محافظ الحسابات في تعزيز مبدأ افصاح وشفافية لحوكمة المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة:

حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية: كيف يؤثر التزام محافظ الحسابات بقواعد عمله على تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية لحوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟. حيث تهدف الدراسة الى التعرف على قواعد عمل محافظ الحسابات على مبدأ الإفصاح والشفافية لحوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- دراسة وتحليل الاطار العام لمحافظ الحسابات، وحوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحديد قواعد عمل محافظ الحسابات وعلاقتها بمبدأ افصاح وشفافية حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحديد مدى صحة فرضيات الدراسة، والتي تتناول اختبار علاقة الارتباط والتأثير بين قواعد عمل محافظ الحسابات ومبدأ افصاح وشفافية لحوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث اعتمدت الباحثة في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يقوم على الاطلاع على الدراسات السابقة وتحديد الخلفية النظرية لقواعد عمل محافظ الحسابات ودورها في تعزيز مبدأ افصاح وشفافية لحوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي الجانب الوصفي اعتمدت الباحثة على المنهج الاحصائي التحليلي، الذي يعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة وحجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى، وذلك بالاستعانة ببرنامج الحزمة الاحصائي spss 24 لمعالجة وتحليل بيانات الاستبيان.

توصلت الباحثة في الأخير الى ان تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسات يتأثر بمدى التزام محافظ الحسابات باستقلاليتهم وموضوعيتهم، بالإضافة الى تمتعه بالعناية والكفاءة المهنية المطلوبة لاداء عمله باعتباره من الاليات الخارجية لحوكمة المؤسسات، حيث تتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات. في الأخير قدمت بعض التوصيات التي نذكر منها: يجب على محافظ الحسابات ان يكون قادرا على الالتزام بمعايير مهنية وان يعتمد على نفسه في الحصول على الأدلة الكافية والمقنعة لاداء راي هذه القوائم المالية، وأيضا ذكرت دعم استقلال وحيادية محافظ الحسابات وزيادة ثقة الجمهور في تقارير المراجعة من خلال قانون الشركات، كذلك لابد على مكتب محافظ الحسابات توفير فرص لتنمية وتطوير معارف المحافظين من خلال برامج التعليم المهني المستمر والمنظم من طرف الغرفة الوطنية، توظيف مدققين داخليين لكل مؤسسة يكون بشكل اجباري مما يساعد محافظ الحسابات على ادائه الجيد، وتاكيد محافظ الحسابات من مدى التزام المؤسسة بقواعد الشفافية والافصاح يساعد على الحوكمة الجيدة للمؤسسة، وفي الأخير يجب على محافظ الحسابات ان يتفاعل مع مختلف اطراف المؤسسة لكي يساهم في تفعيل اليات المساهمة.

3. قطوش حميد، دراسة فعالية منظومة محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في الجزائر

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية: ماهو واقع منظومة محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في الجزائر، على ضوء مقتضيات نظام فعال للمكافحة المستمد من المعايير الدولية؟، حيث انه كان هدف الدراسة التعريف بالجوانب النظرية لجريمة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، مع ابراز خطورتها وضرورة مكافحتها، تسليط الضوء على الجهود الدولية في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال التطرق لمختلف الهيئات الدولية وكذا النصوص والمعايير الصادرة عنها، عرض اهم مصادر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في الجزائر مع التطرق لاساليبها، استعراض الاطار التشريعي والتنظيمي ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في الجزائر، تسليط الضوء على الاطار المؤسساتي لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في الجزائر والتوقف عند اهم المتدخلين في هذا المجال ، لاسيما خلية معالجة الاستعلام المالي لدورها المحوري في ذلك، عرض السياسة الوطنية المتبعة في مكافحة تبييض الأموال، واهم العقبات التي تعترضها.

ولهذا استعمل الباحث المناهج التالية:

المنهج الوصفي: من أجل وصف الظواهر الإجرامية، وجرمي تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بالتحديد؛ كيفاً ، بوصفها وتوضيح خصائصها، وكماً بإعطائها وصفا رقميا من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظواهر أو درجة ارتباطها مع ظواهر أخرى. كما يمكن المنهج الوصفي من استقراء المواد العلمية التي تخدم إشكالية البحث المتمثلة في المعلومات المتعلقة بالدراسة من المصادر الأساسية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة الاتفاقيات المختلفة والتوصيات الموضوعة من قبل المنظمات والهيئات المختصة في مكافحة هاتين الجريمتين، وعرضها عرضا مرتبا ترتيبا منهجيا.

المنهج التحليلي: يسمح بتفسير مختلف الظواهر الإجرامية لمعرفة ترابط وتأثير العناصر الموجودة في الظاهرة، او النصوص القانونية ذات الصلة بالموضوع لاستخلاص ما امكن من الإجابة على تساؤلات الدراسة.

- . المنهج المقارن: لمقارنة مختلف النصوص القانونية ذات الصلة بالموضوع؛ إذ على اعتبار أن أحكام القانون الجزائري تجد مصدرها الموضوعي في الإتفاقيات الدولية و توصيات مجموعة العمل المالي، كان لا بد من مقارنة ما جاء فيه من أحكام مع ما ورد في هذه الإتفاقيات و التوصيات، فالمنهج المقارن لم يكن عن اختيار بل كان أمرا مفروضا؛ فكلما دعت الضرورة تعمد الدراسة إلى المقارنة لبيان أوجه الاتفاق والقصور في النصوص القانونية الجزائرية.

في الأخير توصل الباحث الى النتائج الآتية: يمكن التوصل إلى أن تبييض الأموال يمثل مجموعة من العمليات، أغلبها يمر عبر الجهاز المالي والبنكي بشكل خاص، تهدف إلى الإخفاء المقصود للمصدر غير المشروع للأموال ، وبالتالي فهي تعد جريمة تابعة لأنشطة إجرامية سبقتها ، ومن ثم إعادة إدماجها في الإقتصاد المشروع محليا ودوليا ، رغم وجود العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، إلا أنها ليست متناغمة ومقبولة لدى جميع الدول فيما يتعلق بتعريف الإرهاب أو الأعمال الإرهابية، وهو ما من شأنه أن يقف حائلا أمام الجهود المبذولة في هذا المجال.

__ تمويل الإرهاب هو تزويد الجماعات الإرهابية بالأموال سواء كان مصدرها مشروعاً أو غير مشروع، والتي تمكنها من القيام بنشاطاتها الإرهابية وتحقيق أهدافها . قد يتشابه الإجرام المنظم والإرهاب نظرا لتداخل أساليبيهما، ويوجد ارتباط وثيق بين جرمي تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ، خاصة عندما يكون مصدر تمويل الإرهاب هو الأموال غير الشرعية التي تقوم هذه المنظمات بتبييضها واستغلالها في عمليات أخرى.

__ تتعدد آليات وأساليب تبييض الأموال وتزداد باكتشاف مجالات جديدة، خاصة مع التطور التكنولوجي. بالإضافة إلى ذلك تلعب ظروف كل بلد من حيث سهولة الإجراءات القانونية والمالية أو تشدها دورا في اختيار الأسلوب المستخدم.

__ يمثل التعاون الدولي في مجال مكافحة جرمي تبييض الأموال وتمويل الإرهاب - لتجاوز أركانها الحدود الوطنية - إحدى الضرورات لمواجهة الأنشطة الإجرامية، وذلك من خلال تحديد إطار فعال للمكافحة، يستند إلى الاتفاقيات والمعايير الدولية، لقد ساهمت مختلف الهيئات الدولية - كل حسب اختصاصها - في وضع مبادئ ومعايير حددت بصورة عامة مجموعة من المقتضيات الأساسية لمجهود مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الواجب توفرها في كل دولة.

__ تعد الاتفاقيات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة من أهم الوسائل الموضوعة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، من أهمها اتفاقية فيينا (1988)، اتفاقية باليرمو (2000) الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (1999)، تعد التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي والمذكرات التفسيرية لها، أهم المعايير المتبعة في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، نظرا للدعم والقبول الذي تحظى به من قبل معظم جهات مكافحة على الصعيد الدولي، لا سيما الأمم المتحدة وهيئات الإشراف على مختلف القطاعات، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، إلى جانب انخراط معظم الدول في مساعيها عن طريق الالتزام بتوصياتها في هذا الشأن .

__ تعاني جهود محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب العديد من العقبات التي تحول دون جعلها أكثر فعالية، تتمثل أساسا في ضعف الإرادة السياسية وتباين التشريعات، بالإضافة إلى ضعف النظام المالي بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وقلة الوسائل والتقدم المستمر في تقنية الاتصالات، وهو ما يخلق عوائق في وجه التعاون الدولي.

ومن التوصيات التي ذكرها: القيام بتقييم دوري للتشريع المتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب والأخذ بعين الاعتبار المستجدات حول نقاط الضعف في شتى القطاعات المعنية، من أجل تحسين الإطار القانوني ، وضع نص قانوني يسمح لخلية معالجة الاستعلام المالي بفتح التحقيقات تلقائيا فور حصولها على معلومات تتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب، دون انتظار التصاريح بالشبهة والتقارير السرية التي تصلها من الجهات المكلفة بالتبليغ . توفير التغذية العكسية للمؤسسات الخاضعة لواجب الإخطار، عن طريق توفير الإرشادات لمساعدتها في تحديد الإجراءات التي يمكن أن تتخذها في المعاملات المستقبلية . ينبغي على خلية معالجة الاستعلام المالي والجهات الإشرافية على القطاع المالي تعميم وإطلاع المؤسسات الخاضعة لواجب الإخطار على مؤشرات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ، إعادة النظر في هيكلية خلية معالجة الاستعلام المالي بما يتماشى وتطور الإجرام ، تأهيل الموظفين في القطاع البنكي واعتماد برامج تكوين وتحسيس لضمان تطوير الخدمات البنكية من جهة، مع تطبيق تدابير مكافحة تبييض الأموال بشكل أمثل من جهة أخرى.

4. حسين بوعمره وامال دنيا شبل ومحمد قرينلي، العلاقة بين المهنة المحاسبية وجريمة تبييض الأموال

حاول الباحثون من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: ما العلاقة بين الاتجاهات الحديثة في ميدان المحاسبة وجريمة تبييض الأموال؟، بحيث كان هدف هذه الدراسة هو تحديد مراحل تبييض الأموال باعتبارها جريمة تمس عدة مجالات كالمحاسبة والتدقيق، وكان هذا باستعمال المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الموضوع من جانبه النظري، وتحليل العلاقة القائمة بين المهنة المحاسبية وجريمة تبييض الأموال، توصلوا في النتائج إلى:

__ ضرورة التعاون بين الدول من اجل مكافحة جريمة تبييض الأموال من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية واستحداث منظمات مختصة في التحقيق وتتبع مرتكبي هذه الجريمة.

__ اشراك ممارسي المهنة المحاسبية في صنع القرار، وتحديد التزاماتهم في مكافحة جريمة تبييض الأموال يساهم في الرفع من مستوى فعالية نظام المعلومات المحاسبي وضمان شفافية المعلومة المالية في المؤسسات الاقتصادية.

__ ان توضيح الإجراءات التفصيلية لمكافحة تبييض الأموال مع التحديد الدقيق لواجبات ومسؤوليات المهنيين (المحاسبين؛ المدققين) بما يتفق مع السياسة المقررة.

__ توفر اطار واضح وسياسات فعالة لمكافحة تبييض الأموال يؤدي الى معرفة التطبيق السليم للتشريعات والقوانين الصادرة.

__لا توجد التزامات لممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق محددة في قوانين مكافحة الفساد في الجزائر حول التصدي لجريمة تبييض الأموال.

__غياب دور المنظمات المهنية في الجزائر كمجلس المحاسبة والهيئات المختصة في مجال مكافحة تبييض الأموال.

وكانت التوصيات كالآتي: ضرورة تفعيل الجهود الدولية والإقليمية للتصدي لجريمة تبييض الأموال ويجب اشراك محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين والمحاسبين الى جانب المنظمات المهنية في وضع القوانين والاطر التنظيمية للتصدي لجريمة تبييض الأموال مع تعزيز دور المحاسبة القضائية الى جانب دور المحاكم في كشف وتتبع جريمة تبييض الأموال. بالاضافة الى وجوب توفير الإمكانيات اللازمة للمهنيين ليستطيعوا كشف مرتكبي جريمة تبييض الأموال مع تحديد التزاماتهم ومسؤولياتهم اتجاه الكشف عن هذه الجرائم او الاخطار باي عمل مشبوه.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

سنقوم في هذا المطلب بتقديم الدراسات الأجنبية التي تطرقت لموضوع الدراسة.

1. Yusri Hazrol Yusoff, Nurul Iffah Ghazali, Adlin Affina Maz Fazel, Nabila Jamaludin, Nur Laili Tawil, Nursyahirah Madzlan : Roles Of Auditor In Combating Money Laundering : A Concept Paper:

حاول الباحثون في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: كيف لوظيفة المدقق ان تساهم في مكافحة غسل الأموال؟.

حيث كان هدف الدراسة تقييم مسؤوليات المدققين في منع غسل الأموال في ماليزيا وهذا باستعمال المنهج الوصفي التحليلي فيما يخص الجزء النظري اما عن النتائج فقد توصل الباحثون الى انه:

__لا تقتصر أدوار المدقق بالضرورة على تدقيق المعاملات التي حدثت في الكيانات التجارية بل تتجاوز ذلك يجب ان يكون لدى المدققين وعي افضل بواجباتهم ومسؤولياتهم المتعلقة بمكافحة غسل الأموال فضل عن تأثيره على البيانات المالية واستدامة الاعمال حيث يمكن للمدققين المساعدة في مكافحة غسل الأموال اذ تمكنوا من أداء ادوارهم بكفاءة لا سيما فيما يتعلق باستقلاليتهم ومعرفتهم.

في الأخير ذكروا في التوصيات انه يمكن ان تساعد الاستراتيجيات الوقائية المدققين والشركات في توقع المعاملات المشبوهة ولمكافحة أي مشكلة يجب أولاً فهم ماهية غسل الأموال وكيفية ارتكابه وتأثير الجريمة على الشركة والمجتمع ويمكن ان يؤدي القضاء على غسل الأموال والحد منه بالطرق الصحيحة الى تقليل تأثيره المحتمل وتتناول المقترحات واجبات المدققين الداخليين وكفاية تدريب المدققين وأهمية تنقيف العملاء وجهود الحكومة لادارة هذه المشكلة وتجنبها؛ يلعب المدققين الداخليين دورا حاسما في مكافحة غسل الأموال "يمكن للمنظمات تحقيق أهدافها وغاياتها بمساعدة نشاط التدقيق الداخلي من خلال نهج منهجي ومنضبط لتعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر" (معهد المدققين الداخليين). قد يكشف المدققون عن مواد قد تثير قضايا تتعلق بسلوك غير قانوني محتمل قامت به المنظمة الخاضعة للتدقيق مثل المعاملات غير السليمة؛ أو المدفوعات الكبيرة مقابل خدمات غير محددة للمستشارين و لكي يتمكن المدققون من اكتشاف علامات غسل الأموال، يجب أن يحصلوا على التدريب المناسب وأن يكونوا على اطلاع دائم بإجراءات مكافحة غسل الأموال التشريعية الحالية. يجب أن يدرك المدققون أنه على الرغم من عدم مشاركتهم في التدقيق الجنائي، إلا أنهم مسؤولون أيضاً عن اكتشاف أدلة غسل الأموال طوال عمل التدقيق الروتيني. يجب أن يكون المدققون مسؤولين عن الالتزام بجميع بروتوكولات مكافحة غسل الأموال، لأن عملهم ضروري للوكالات المختصة التي تحقق في حالات غسل الأموال لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

2. Salwa Zolkafli, Sharifah Nazatul Faiza Syed Mustapha Nazri, Fazlida Mohd Razali, Masetah Ahmad Tarmizi & Mofijul Hoq Masum: Money Laundering Framework For Professional Accountants: Post Covid-19

حاول الباحثون في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: اطار عمل مكافحة غسيل الأموال للمحاسبين المحترفين بعد الجائحة اذ كان هدف الدراسة بحث اطار مكافحة غسل الأموال للمحاسبين المهنيين الذي يناسب فترة مابعد الجائحة فهذه الدراسة تساهم في مساعدة الجهات التنظيمية والمحاسبين المهنيين من خلال اقتراح اطار عمل لغسل الأموال للمحاسبين المهنيين والذي من شأنهم ان يساعدهم في أداء دورهم كجهة مبلغة عن غسل الأموال اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لانها اجري فيها تحليلًا للمحتوى مع التركيز على المؤشرات التحذيرية الحالية لانشطة غسل الأموال وتحديدًا للمحاسبين المحترفين المذكورين في الادبيات السابقة والتقارير المتاحة للجمهور مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) ومعهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز ICAEW وجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين العالمية ACCA Global. نظرا لان هذه الدراسة تركز على اطار عمل مكافحة غسل الأموال للمحاسبين المحترفين فان هذه الدراسة اشارت أيضا الى اطار كفاءات معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين الذي يسلط الضوء على أهمية الشك المهني والحكم المهني. توصل الباحثون الى:

__انه يجب على المحاسبين المحترفين ممارسة قدر عال من الشك والحكم المهنيين عند التعامل مع مؤشرات مخاطر غسل الأموال المتعلقة بمعاملات الأطراف ذات الصلة والملكية المستفيدة وانشطة التجارة الالكترونية وذلك لتقديم تقارير عالية الجودة الى السلطات والمضي قدما في تحقيقات غسل الأموال.

3. Siti Hawa Shuid , Ainol Sarina Ahmad Zazili , Zaleha Mahata Systematic Literature Review On The Roles And Ethical Dilemmas Of Professional Accountant In Money Laundering:

حاول الباحثون الاجابة عن الإشكالية التالية: حيث تهدف هذه الدراسة الى التحقيق في أدوار المحاسبين المهنيين والمعضلات الأخلاقية التي يواجهونها عند التعامل مع قضايا غسل الأموال أيضا تهدف الى تقديم رؤى قيمة لاصحاب المصلحة المعنيين كما تسلط هذه الدراسة الضوء على الخطط الاستراتيجية التي تهدف الى منع مخططات غسل الأموال بشكل جماعي في المستقبل. وهذا باستعمال المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري اذ أجريت الدراسة باستخدام الارشادات الواردة في بنود الإبلاغ المفضلة للمراجعات المنهجية وتحليلات ميتا ويقدم بيان PRISMA إرشادات محددة لاعداد التقارير الخاصة بالمراجعات المنهجية ويتضمن التطورات في المنهجيات لتحديد الدراسات واختيارها وتقييمها وتجميعها. يُسهّل هذا البيان البحث الدقيق عن الأدبيات المتعلقة بأدوار المحاسبين المحترفين ومعضلاتهم الأخلاقية في مكافحة غسل الأموال. ولتحديد المقالات ذات الصلة بهدف البحث، أُجري بحث في الأدبيات باستخدام قاعدتي بيانات: سكوبس وويب أوف ساينسز. تتمتع قواعد البيانات هذه بقدرات بحث منهجية وتغطي نطاقًا أوسع من المقالات عالية الجودة. طُبّق إجراء PRISMA، الذي يشمل ثلاث خطوات بحث منهجية أساسية: التحديد والفرز والأهلية. بعد ذلك، شرع الباحثون في استخراج البيانات وتحليلها. كما كانت النتائج تقول بانه:

__حصلت المراجعة على ما مجموعه 15 مقالة من مجموعة من البلدان، وهي العراق وماليزيا وإيطاليا والأردن والمملكة المتحدة وإندونيسيا وإيران والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل. أُجريت دراستان في 11 دولة و116 دولة على التوالي. ضمن نطاق المقالات المختارة، حصلت الدراسة على خمس مقالات نُشرت في عام 2018، بالإضافة إلى مقالة واحدة نُشرت في عام 2019. نُشرت المقالات المتبقية في أعوام 2020 و2021 و2022، بإجمالي أربع وثلاث ودرستين على التوالي. ومن المثير للاهتمام أنه لم يتم الحصول على أي مقالة لعام 2017. علاوة على ذلك، يُظهر تكوين الدراسات أن إحدى عشرة دراسة اعتمدت نهجًا كميًا، بينما استخدمت ثلاث دراسات أخرى نهجًا نوعيًا تركز دراسة واحدة فقط على منهجية مختلطة، تدمج بين الأساليب النوعية

والكمية. وباستخدام التحليل الموضوعي، تم تحديد أربعة مواضيع رئيسية في إطار أدوار المحاسبين المحترفين: تعزيز المعرفة والمهارات، وتقديم رأي الخبراء، والكشف عن حالات غسل الأموال والتحقيق فيها، والإبلاغ عن الحالات المشتبه بها. وفيما يتعلق بالمعضلات الأخلاقية، وجدت هذه الدراسة أن بعض المحاسبين المحترفين يواجهون تحديات تدفعهم إما إلى تسهيل الجريمة أو الاستقالة من مناصبهم.

4. Md Din Muhammad Naufal And Abdul Rahman Samsuria : Accountant's Role In Combating Money Laundering

حاول الباحثان في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الآتية: دور المحاسبين في مكافحة تبييض الأموال؟ والتي تهدف إلى تسليط الضوء على العقبات التي يواجهها المحاسبون وهذا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث كانت نتائج الدراسة كالآتي: أدى تطوير العملات المشفرة إلى تعقيد الأمور لأن الأموال الرقمية تعمل كعملة غير مصرح بها خارج حدود الخدمات المصرفية التقليدية لا يمكن تبرير استخدامها في المعاملات بسبب الأنظمة القائمة على الكمبيوتر التي لا تتطلب المرور عبر البنوك المنظمة أو الأطراف الثالثة يعد فهم هذه التطورات التكنولوجية أمراً ضرورياً للمحاسبين الذين يرغبون في النجاح في عمليات مكافحة غسل الأموال.

يواجه المحاسبون صراعات أخلاقية تمنعهم من تحقيق أهدافهم المتعلقة بالكشف عن غسل الأموال يتعامل المحاسبون المحترفون مع صراع بين حماية خصوصية العميل ومسؤولية الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة عند ظهور مثل هذه الحالات على الرغم من أن مدونة قواعد السلوك الأخلاقي الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين IESBA توفر إرشادات قابلة للتنفيذ بشأن هذه المسألة إلا أن استخدامها يظل خاضعاً لسياق محدد يجب على المحاسبين اتباع القانون والابتعاد عن أي نوع من السلوك المشين وغير اللائق بما في ذلك غسل الأموال.

توجد لوائح مكافحة غسل الأموال بتعريفات فريدة وأساليب تنفيذ مختلفة في جميع أنحاء الدول تسمح الاختلافات فيما تعتبر السلطات القضائية نشاطاً مشبوهاً ومعاملة مشبوهة للمجرمين بالاستفادة من هذه التناقضات وفقاً لجونز و لي تواجه الشركات متعددة الجنسيات تحديات عند محاولة دمج برامج الامتثال الخاصة بها لأن اللوائح الوطنية المختلفة لا تتطابق يجب على الدول زيادة الجهود لمزامنة التشريعات في مكافحة تبييض الأموال وتعزيز قدرات تنفيذ القانون العالمي.

يحتاج المحاسبون إلى تدريب حول التهديدات الناشئة وتقنيات الكشف المتقدمة للبقاء على اطلاع دائم في هذا الأمر المهم.

يحتاج القطاع العام والقطاع الخاص إلى قواعد والتزامات قوية من أجل الاعتماد المستمر.

أهمية النظم العالمية التي ستمكن جميع مستويات المهنيين المحاسبين من العمل كجزء من المبادرات مكافحة تبييض الأموال العالمية.

ولقد قام الباحثان بذكر توصيات منها يتطلب منع غسل الأموال أسلوباً موسعاً للقبض على جميع الأطراف المشاركة في هذه المخططات يجب على المنظمات وضع تدريب الزامي للموظفين يجمع بين التوعية بأساليب غسل الأموال الحديثة وتحديثات لوائح المحاسبة والممارسات الجنائية، يبرز استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي كتوصية حاسمة للممارسات الحالية تقوم أنظمة الكمبيوتر المجهزة بهذه الأدوات بتحليل تدفقات بيانات ضخمة للعثور على أنماط غير عادية قد تغفلها الطرق اليدوية التقليدية من خلال تحليلات سلسلة الكتل يكتسب المحاسبون القدرة على تتبع معاملات العملات المشفرة من أجل اكتشاف الأنشطة الغير مشروعة يجب على الكيانات العالمية بما في ذلك الإدارات وقطاعات الأعمال تمويل إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا للشركات التي لا تستطيع شراء هذه الأدوات بشكل مستقل.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

فيما يلي، سيتم عرض مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية وما يميزها عن غيرها.

جدول رقم (04) : مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الدراسة	الأهداف	النتائج	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
مسؤولية مهنة محافظ الحسابات في كشف جرائم تبييض الأموال من وجهة نظر محاسبي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية	التعرف على مدى مسؤولية مهنة محافظة الحسابات في مكافحة جرائم تبييض الأموال	يوجد فجوة مسؤولية بين محاسبي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية من حيث مسؤولية محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية اللازمة ومسؤوليته عن التقرير بهذه الجرائم	التطرق الى مفاهيم متعلقة بحفاظ الحسابات	أضاف الباحث في دراسته مستخدمي القوائم المالية
دور قواعد عمل محافظ الحسابات في تعزيز مبدأ افصاح وشفافية لحكومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	التعرف على قواعد عمل محافظ الحسابات على مبدأ الإفصاح والشفافية لحكومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات يتأثر بمدى التزام محافظ الحسابات باستقلاليتهم وموضوعيتهم	التركيز على دور محافظ الحسابات	ذكر محافظ الحسابات هنا فيما يخص حوكمة المؤسسات
دراسة فعالية منظومة محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب	التعريف بالجوانب النظرية لجريمة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب مع إبراز خطورتها وضرورة مكافحتها	تبييض الأموال يمثل مجموعة من العمليات اغلبيها يمر عبر الجهاز المالي والبنكي بشكل خاص تهدف الى الاختفاء المقصود للمصدر الغير مشروع للاموال فبالنظر في فهي تعد جريمة تابعة لانشطة إجرامية سبقتها	التطرق لجريمة تبييض الأموال وكيفية محاربتها	لم يذكر محافظ الحسابات بشكل مباشر
العلاقة بين المهن المحاسبية وجريمة تبييض الأموال	تحديد مراحل تبييض الأموال باعتبارها جريمة تمس عدة مجالات كالمحاسبة والتدقيق	ضرورة التعاون بين الدول من اجل مكافحة جريمة تبييض الأموال من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية واستحداث منظمات مختصة في	وجود علاقة بين المهنة وجريمة تبييض الاموال	التطرق لجميع المهن المحاسبية

		التحقيق وتتبع مرتكبي هذه الجريمة		
الدراسة كانت لفترة جائحة كوفيد 19 بينما دراستي تهتم بالفترة الحالية.	الاهتمام بكيفية الكشف ومكافحة جريمة تبييض الأموال.	يحتاج المحاسبون المهنيون لتعزيز شكوكهم وحكمهم المهنيين في عملياتهم اليومية.	بحث اطار مكافحة غسل الأموال للمحاسبين الذي يناسب فترة مابعد جائحة كوفيد وتركز على المؤشرات لانشطة غسل الأموال للمحاسبين.	اطار عمل غسيل الأموال للمحاسبين المهنيين: مابعد كوفيد 19.
الدراسة كانت على مستوى دولة ماليزيا	كلا الدراستين تناقش الدور المدققين (محافظ الحسابات) في الكشف عن جريمة تبييض الأموال.	لا تقتصر أدوار المدققين بالضرورة على التدقيق في المعاملات التي حدثت في الكيانات بل تتجاوز ذلك	تقييم مسؤوليات المدققين في منع غسل الأموال في ماليزيا	دور المدققين في مكافحة تبييض الأموال
اعتمدت هذه الدراسة على الجزء النظري وتحليل دراسات سابقة	الاحلاق المهنية للمهن في مواجهة تبييض الأموال	بعض المحاسبين المهنيين يواجهون تحديات تدفعهم اما الى تسهيل الجريمة او الاستقالة من مناصبهم	التحقيق في أدوار المحاسبين المهنيين والمعضلات الأخلاقية التي يواجهونها عند التعامل مع قضايا غسل الأموال	مراجعة منهجية الادبيات حول أدوار ومعضلات المحاسب المهني الأخلاقية في غسل الأموال
الاهتمام بالعراقيل التي تواجه المحاسبون	الاتفاق على ان المهن المحاسبية تمتاز بشيء من الخطورة والمخاطرة	المهنيون مع صراع بين خصوصية العمل ومسؤولية الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة	تسليط الضوء على العقبات امام المحاسبين المهنيين	دور المحاسبين في مكافحة غسل الأموال

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل. يمكن القول ان محافظ الحسابات هو الجدار المانع وخط الدفاع الأول بعد البنك في مواجهة جريمة تبييض الأموال, حيث يهدف محافظ الحسابات لتعزيز الشفافية في التعاملات المالية والكشف عن التصرفات والممارسات الغير مشروعة. وعليه, فان محافظ الحسابات يلعب دورا هاما في مجال الجرائم المالية وخاصة جريمة تبييض الأموال ومكافحتها والمساهمة في الحد منها.

الفصل الثاني :

الدراسة الميدانية لدور محافظ الحسابات
في مكافحة جريمة تبييض الأموال

تمهيد:

تم اجراء دراسة ميدانية لتعزيز الجانب النظري للبحث والاجابة على الاشكالية المطروحة، من خلال اعداد استبيان وتوجيهه لمجتمع الدراسة المكون من محافظي الحسابات، حيث المهدف من الدراسة هو معرفة آرائهم حول دور مهنة محافظ الحسابات في مكافحة تبييض الأموال.

داخل المؤسسات الاقتصادية، من خلال إبراز دور محافظ الحسابات باعتباره فاعلاً محورياً في منظومة الرقابة والتدقيق الخارجي، وذلك من خلال تفسير وتحليل البيانات المجمعة من الاستبيانات، واستخلاص النتائج والاستنتاجات المناسبة.

المبحث الاول: منهجية البحث.

في هذا المبحث، سيتم استعراض منهجية الدراسة والإجراءات المتبعة لضمان تحقيق أهداف البحث بدقة وموضوعية. حيث يبدأ العرض بوصف مجتمع الدراسة وعينتها، ثم تناول المراحل المختلفة لتصميم أداة الدراسة التي اعتمدت لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث. كما سيتم توضيح عملية التحكيم العلمي للأداة وطرق التحقق من صدقها وثباتها لضمان موثوقية النتائج. وأخيراً، سيتم عرض المعالجات الإحصائية المختلفة المستخدمة للإجابة على أسئلة البحث والتحقق من فرضياته، بما يضمن تقديم نتائج دقيقة ومبررة علمياً.

المطلب الاول: مجتمع وعينة الدراسة.

اولاً: وصف المجتمع المستهدف.

يتكوّن مجتمع الدراسة من ممارسي مهنة محافظ الحسابات، وتم الاعتماد على عينة قصدية، تم اختيار مفرداتها من بين ممارسي المهن المحاسبية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري، مع الحرص على تمثيل مختلف فئات المهنة محل الدراسة. وقد بلغ حجم العينة المختارة 120 مفردة، وكانت الاستجابات الصالحة 91 أي بمعدل 77,35% وهو حجم ملائم لأغراض التحليل الإحصائي وتحقيق أهداف الدراسة.

ثانياً: حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

1-الحدود المكانية للبحث

تمت هذه الدراسة في الحدود الجغرافية للجمهورية الجزائرية على العموم، و نظراً لكبر مساحتها و مكان تواجدها في ولاية ورقلة، قمنا بخص الدراسة على جهة الجنوب الشرقي حيث مست الدراسة ولايات ورقلة ، غرداية، توقورت، الوادي، بسكرة، واليزي، و هذا من اجل الحصول على نتائج مرضية ، حيث قمنا بتوزيع الاستبيان على مجتمع من الولايات سابقة الذكر مكون من محافظي حسابات .

2-الحدود الزمانية:

اشتمل الإطار الزمني للدراسة على فترة زمنية امتدت من 2025/12/10 الى غاية 2026/04/30 وقد حُصصت هذه الفترة لمختلف مراحل إنجاز الدراسة، بدءاً بإعداد وتصميم أداة البحث (الاستبيان)، مروراً بمرحلة تحكيمها والتأكد من صدقها وثباتها، ثم توزيعها على أفراد العينة، وصولاً إلى جمع البيانات ومعالجتها إحصائياً وتحليل نتائجها.

3-الحدود الموضوعية:

تناولت بوصفها متغيرات مستقلة، حيث تم التركيز على اربعة متغيرات رئيسية، تمثلت في دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية، البيئة التنظيمية والرقابية، الخبرة المهنية، إضافة الى التحديات التي تواجه محافظ الحسابات، والتي تم التطرق إليها من خلال فقرات الاستبيان.

ونظرًا لاتساع الرقعة الجغرافية للجزائر باعتبارها بلدًا شاسع المساحة، فقد تم اختيار جهة محددة لحصر مجال الدراسة، تمثلت في الجنوب الشرقي الجزائري، وذلك بهدف التحكم في متغيرات البحث وتسهيل عملية جمع البيانات، فضلًا عن تقديم نتائج أكثر دقة وموضوعية، خاصة في ظل تواجد الباحثين في هذه الجهة.

ثالثًا: أداة الدراسة

من خلال طبيعة الدراسة وطبيعة البيانات والمعلومات المراد الحصول عليها من أفراد عينة الدراسة فقد انصب الاهتمام على:

1-الاستبيان:

يمثل الاستبيان الأداة الرئيسية التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة، حيث صُمم بغرض جمع البيانات الأولية من أفراد عينة الدراسة. وقد تم الاعتماد في تصميم الاستبيان على عدد محدد من الدراسات السابقة ذات الصلة، كما عُرض على مجموعة من الأساتذة المتخصصين لتحكيمه والتأكد من صدقه ومناسبته لأهداف الدراسة. وبعد إدخال التعديلات اللازمة في ضوء ملاحظاتهم، تم توزيع الاستبيان بصيغته النهائية على أفراد عينة الدراسة وذلك من خلال الفترة الممتدة من فيفري 2026 الى غاية افريل 2026، ويوضح الجدول التالي ذلك

الجدول رقم(05): يوضح الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان:

النسبة	العدد	البيان
100٪	120	اجمالي مجتمع الدراسة
77.35٪	91	الاستبانات المستلمة
24,16٪	29	الاستبانات غير المستلمة
77.35٪	91	الاستبانات الصالحة للتحليل

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان.

يتضح من الجدول أعلاه أن عدد الاستبانات الموزعة بلغ 120 استبانه، تم استرجاع 91 استبانه بنسبة استجابة قدرها 77.35٪، وهي نسبة مرتفعة تعكس تعاون أفراد العينة وموثوقية البيانات المجمعة.

في المقابل، بلغ عدد الاستبانات غير المستلمة 29 استبانه بنسبة 24.16٪، وهي نسبة مقبولة في الدراسات الميدانية، خاصة في البيئة الجزائرية التي قد تواجه بعض التحديات في جمع البيانات.

رابعًا: تعريف محاور الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم دور محافظ الحسابات في مكافحة تبييض الأموال في البيئة الجزائرية، من خلال إبراز مدى مساهمته في تعزيز الشفافية المالية، والكشف عن العمليات المشبوهة، ودعم فعالية النظام الرقابي والمالي.

1-دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية

محافظ الحسابات يمثل حجر الزاوية في تعزيز الشفافية المالية، من خلال دوره الرقابي والتقييمي المستقل، مما يجعله عنصراً أساسياً في بناء الثقة داخل النظام المالي، وضمان جودة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

2- البيئة التنظيمية والرقابية

هي مجموع القواعد والتشريعات والهياكل الرقابية التي تنظم عمل المؤسسات الاقتصادية والمالية، وتحدد:

- واجبات ومسؤوليات الفاعلين الاقتصاديين
- معايير إعداد وعرض القوائم المالية
- آليات الرقابة والتفتيش
- إجراءات الإبلاغ عن العمليات المشبوهة

3- الخبرة المهنية

تشير الخبرة المهنية إلى مجموع المعارف التطبيقية والمهارات العملية التي يكتسبها محافظ الحسابات من خلال:

- سنوات الممارسة المهنية
- التعامل مع مختلف أنواع المؤسسات والحالات المحاسبية
- التدريب المستمر والتكوين المتخصص
- التفاعل مع التطورات القانونية والمعايير الدولية

4- التحديات التي تواجه محافظ الحسابات

التحديات بأنها الظروف أو العوامل الداخلية والخارجية التي تعرقل أو تُعقّد ممارسة النشاط المهني، وتفرض على الفاعل المهني (مثل محافظ الحسابات) ضرورة التكيف معها واتخاذ إجراءات مناسبة للتغلب عليها أو التقليل من آثارها. كما تم الاعتماد على متغيرين للدراسة هما المتغير المستقل والمتغير التابع، في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): متغيرات الدراسة

الاسم	المتغيرات
العوامل المؤثرة	المتغير المستقل
مكافحة تبييض الأموال	المتغير التابع

المصدر: من اعداد الطالب

المطلب الثاني: أدوات البحث

أولاً: أدوات البحث وإجراءات جمع البيانات

تم جمع البيانات الميدانية لهذه الدراسة من خلال استخدام أداة الاستبانة، وذلك وفق مجموعة من الخطوات المنظمة التي تهدف إلى ضمان دقة البيانات وموثوقيتها، ويمكن توضيح هذه الإجراءات كما يلي:

1- تصميم أداة الدراسة

تم إعداد الاستبانة بالاعتماد على الأدبيات النظرية والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه، حيث تضمنت مجموعة من الفقرات التي تقيس متغيرات الدراسة.

2-تحكيم الاستبانة

تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين من ذوي الاختصاص في المحاسبة والبحث العلمي، بهدف التأكد من:

- سلامة الصياغة اللغوية.
 - وضوح الفقرات.
 - مدى ملاءمتها لقياس متغيرات الدراسة.
- وقد تم إجراء التعديلات اللازمة بناءً على ملاحظاتهم.

3-اختبار الصدق والثبات

تم توزيع الاستبانة على عينة استطلاعية محدودة لاختبار:

- صدق الأداة صدق المحتوى والاتساق الداخلي.
- ثباتها باستخدام معامل كرونباخ ألفا.

وقد أظهرت النتائج أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، مما يسمح باستخدامها في الدراسة الأساسية.

4- توزيع الاستبانات

تم توزيع 120 استبانة على أفراد مجتمع الدراسة باستخدام أسلوب (التوزيع المباشر / الإلكتروني / عبر المؤسسات)، مع شرح هدف الدراسة للمبحوثين لضمان تعاونهم.

5-استرجاع الاستبانات

تم استرجاع 91 استبانة بنسبة استجابة بلغت 77.35%، وهي نسبة مرتفعة تعزز من موثوقية النتائج.

فحص الاستبانات تمت مراجعة الاستبانات المستلمة للتأكد من:

- اكتمال الإجابات.
 - عدم وجود نمطية أو عشوائية في الإجابة.
- وقد تبين أن جميع الاستبانات المستلمة صالحة للتحليل.

6-ترميز البيانات وإدخالها

تم ترميز البيانات وتحويلها إلى شكل رقمي، ثم إدخالها إلى برنامج SPSS 24 لإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة (الوصفية والاستدلالية).

ثانياً: إجراءات جمع البيانات

1-طريقة التوزيع

تم توزيع الاستبيان باستخدام أسلوب مزدوج يجمع بين التوزيع الإلكتروني عبر الوسائط الرقمية والتوزيع الورقي من خلال الزيارات الميدانية، وذلك بهدف زيادة نسبة الاستجابة وتحسين تمثيل العينة. وقد ساهم هذا الأسلوب في جمع بيانات دقيقة وموثوقة تتناسب مع متطلبات التحليل الإحصائي

2-فترة جمع البيانات

تمت عملية جمع البيانات خلال الفترة الممتدة من شهر فيفري 2026 الى غاية افريل 2026، حيث تم توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة باستخدام طريقتين: التوزيع الإلكتروني عبر وسائل الاتصال الحديثة، والتوزيع الورقي المباشر. وقد استغرقت عملية جمع البيانات شهرين، وتم من خلالها متابعة استرجاع الاستبيانات والتأكد من استكمالها، مما أسفر عن الحصول على 91 استبانة صالحة للتحليل من أصل 120 استبانة موزعة.

3- معالجة البيانات

عند الانتهاء من جمع الاستبيانات، تم إخضاع البيانات لعملية معالجة أولية تمثلت في تنظيف البيانات وذلك من خلال مراجعة جميع الاستجابات للتحقق من مدى اكتمالها واتساقها. وقد شملت هذه العملية ما يلي:

- استبعاد الاستجابات الناقصة التي تحتوي على بيانات غير مكتملة أو إجابات مفقودة تؤثر على التحليل.
- حذف الاستبيانات التي تتضمن نمط إجابة غير منطقي مثل اختيار نفس الإجابة لجميع البنود دون تباين.
- مراجعة الأخطاء المحتملة في الإدخال وتصحيحها.
- التأكد من ترميز البيانات بشكل صحيح تمهيداً لإدخالها إلى البرنامج الإحصائي وبعد إتمام هذه المرحلة، تم الاحتفاظ ب 91 استبانة صالحة للتحليل، والتي استوفت شروط الجودة والاكتمال، مما يعزز من موثوقية النتائج المستخلصة.

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي للبيانات

يهدف هذا المبحث إلى عرض نتائج التحليل الإحصائي، من خلال البدء بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، ثم الانتقال إلى اختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة، وصولاً إلى تفسير النتائج في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة.

المطلب الأول: الأدوات الإحصائية المستخدمة

في هذا الجزء تم عرض نتائج التحليل الوصفي لبيانات الدراسة، بدءاً بوصف خصائص عينة البحث، ثم تحليل إجابات أفراد العينة على مختلف محاور الاستبيان، وصولاً إلى تفسير النتائج في ضوء أهداف الدراسة.

1- التكرارات والنسب

تحسب التكرارات والنسب لأسباب منهجية وإحصائية أساسية، خاصة في البحوث المحاسبية والإدارية، ويمكن تلخيصها كما يلي:

- وصف خصائص العينة
- تبسيط البيانات وتلخيصها
- تحديد الاتجاه العام لآراء المبحوثين

2- مقياس ليكرت

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مقياس ليكرت الخماسي لقياس اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات الاستبيان، وقد تم تصميم فقرات الاستبيان وفق خمس درجات تعكس مستوى الموافقة، حيث تم ترميزها على النحو التالي: 1 غير موافق بشدة، 2 غير موافق، 3 محايد، 4 موافق، 5 موافق بشدة. ويسمح هذا المقياس بتحديد اتجاهات المبحوثين وقياس درجة موافقتهم على مختلف العبارات، كما يساهم في إجراء التحليلات الإحصائية الوصفية والاستنتاجية.

الجدول رقم (07): يوضح مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
النقاط	5	4	3	2	1
الدرجة	5-4.2	4.19-3.4	3.39-2.60	2.59-1.80	1-1.79

المصدر: من اعداد الطالب

3-صدق وثبات الاستبيان.

1- ثبات اداة الدراسة:

يقصد به انه عند اعادة توزيع الاستبيان مرة ثانية على نفس افراد العينة في فترتين مختلفتين وفي الظروف نفسها يتم الحصول على نفس النتائج السابقة، وقد تم التحقق من ثبات الاداة باستخدام معامل الفا كرونباخ للتأكد من الثبات الكلي للاستبيان والاتساق الداخلي بين فقراته.

جدول رقم (08): معاملات الثبات

عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات
دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية	6	76,8
البيئة التنظيمية والرقابية	6	70,2
الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات	6	73,9
التحديات التي تواجه محافظ الحسابات	6	75,5
المقياس الكلي	24	85,5

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج (spss)

تُظهر نتائج اختبار الثبات المتعلقة بأداة الدراسة أن جميع محاور الاستبيان تتمتع بدرجات مقبولة إلى مرتفعة من الاتساق الداخلي، حيث تراوحت معاملات الثبات بين (70,2%) و(76,8%) على مستوى المحاور ، وهو ما يعكس تجانساً جيداً بين فقرات كل محور وقدرتها على قياس البعد الذي صُممت من أجله. فقد سجل محور “دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية” معامل ثبات قدره (76,8%)، في حين بلغ معامل الثبات لمحور “البيئة التنظيمية والرقابية” (70,2%) وهو في الحد الأدنى المقبول، بينما حقق محور الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات ” (73,9%) ومحور “التحديات التي تواجه محافظ الحسابات” (75,5%) مستويات ثبات جيدة تدعم موثوقية القياس. أما على المستوى الكلي، فقد بلغ معامل الثبات العام للمقياس (85,5%)، وهو مستوى مرتفع يدل على قوة الاتساق الداخلي لأداة الدراسة ككل، ويؤكد صلاحيتها للاستخدام في التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات. وبناءً

عليه، يمكن الاعتماد على هذه النتائج في تفسير العلاقات بين متغيرات الدراسة بثقة علمية معتبرة، نظراً لما تعكسه من استقرار وموثوقية عالية في القياس

ب- صدق الاتساق الداخلي

لقياس صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة حساب معامل الارتباط بين كل فقرة والمجموع الكلي للمحور الذي تنتمي إليه . والجدول التالي يوضح النتائج:

جدول رقم (09) : صدق الاتساق الداخلي

مستوي المعنوية	معامل الارتباط		عنوان المحور
	أدنى قيمة	أعلى قيمة	
,000	71,3	49,0	مكافحة تبييض الأموال
,000	78,8	45,5	دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية
,000	85,2	30,2	البيئة التنظيمية والرقابية
,000	75,6	45,6	الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات
,000	85,5	55,6	التحديات التي تواجه محافظ الحسابات

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على نتائج (spss)

تبين نتائج تحليل معاملات الارتباط بين الفقرات ومحاورها أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة جيدة من الصدق البنائي، حيث سجلت جميع المحاور معاملات ارتباط موجبة ومرتفعة نسبياً، مع مستويات معنوية بلغت (0,000)، وهو ما يدل على دلالة إحصائية قوية عند مستوى (0.01)، ويؤكد صلاحية الأداة لقياس المتغيرات المستهدفة.

فعلى مستوى محور مكافحة تبييض الأموال تراوحت معاملات الارتباط بين (49,0%) و(71,3%)، وهي قيم تعكس اتساقاً جيداً للفقرات مع البعد الذي تقيسه. كما سجل محور دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية معاملات ارتباط بين (45,5%) و(78,8%)، مما يدل على قوة ارتباط الفقرات بالمحور وقدرتها على قياس مفهوم الشفافية بشكل مناسب.

أما محور البيئة التنظيمية والرقابية فقد أظهر معاملات ارتباط تراوحت بين (30,2%) و(85,2%)، ورغم وجود قيمة دنيا متوسطة نسبياً، إلا أن المعنوية العالية (0,000) تؤكد دلالة الارتباط وصحة القياس. في حين حقق محور الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات معاملات ارتباط بين (45,6%) و(75,6%)، وهو ما يعكس تجانساً جيداً للفقرات مع هذا البعد.

وبالنسبة لمحور التحديات التي تواجه محافظ الحسابات فقد سجل أعلى معاملات ارتباط بين المحاور، حيث تراوحت القيم بين (55,6%) و(85,5%)، مما يدل على قوة تمثيل الفقرات لهذا البعد ووضوح بنيته المفاهيمية.

وبشكل عام، فإن دلالة جميع القيم الإحصائية عند مستوى (Sig = 0,000) تؤكد وجود ارتباطات معنوية قوية بين الفقرات ومحاورها، مما يسمح بالقول إن أداة الدراسة تتمتع بصدق بنائي جيد، ويجعل نتائجها قابلة للاعتماد في التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات بثقة علمية معتبرة.

المطلب الثاني: وصف خصائص عينة الدراسة

سوف يتم عرض نتائج الدراسة المتحصل عليها من خلال معالجة البيانات ببرنامج SPSS ثم تحليلها ومناقشتها.

أولاً: البيانات الديموغرافية

1- توزيع افراد العينة تبعا للجنس

الجدول رقم (10): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الجنس.

النسبة	التكرار	البيان
75,8	69	ذكر
24,2	22	انثى
100	91	المجموع

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS انظر الملحق رقم (03).

تُبين نتائج توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس أن غالبية المبحوثين هم من الذكور، حيث بلغ عددهم (69) مفردة بنسبة (75,8%)، في حين بلغ عدد الإناث (22) مفردة بنسبة (24,2%) من إجمالي العينة البالغ عددها (91) مفردة. ويظهر هذا التوزيع هيمنة العنصر الذكوري على مجتمع الدراسة، وهو ما يمكن تفسيره بطبيعة المجال المهني محل الدراسة، حيث إن مهنة محافظ الحسابات والمجالات المرتبطة بها (كالرقابة والتدقيق والمراجعة) لا تزال تشهد حضوراً أكبر للذكور مقارنة بالإناث في البيئة الجزائرية.

ومع ذلك، فإن وجود نسبة معتبرة من الإناث (أكثر من الربع) يعكس بداية تزايد مشاركة المرأة في هذا المجال المهني، مما يشير إلى تطور تدريجي في هيكله الموارد البشرية داخل القطاع.

وبشكل عام، فإن هذا التوزيع لا يُعدّ عائقاً منهجياً في الدراسة، طالما أن العينة شملت الفئتين، مما يسمح باستخلاص نتائج تعكس الواقع المهني بشكل مقبول.

2-توزيع افراد العينة تبعا للعمر

الجدول رقم (11): يوضح توزيع افراد العينة تبعا للعمر.

النسبة %	التكرار	البيان
9,9	9	اقل من 30 سنة
4,4	4	من 30 الى 40 سنة
41,8	38	من 41 الى 50 سنة
44,0	40	اكثر من 50 سنة
100	91	المجموع

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS

تُظهر نتائج توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية أن أغلب المبحوثين ينتمون إلى الفئتين العمريتين (41 إلى 50 سنة) و(أكثر من 50 سنة)، حيث بلغت نسبة الفئة الأولى (41,8%) بعدد (38) مفردة، في حين سجلت الفئة الثانية أعلى نسبة بـ (44,0%) بعدد (40) مفردة. أما الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) فقد مثلت نسبة ضعيفة بلغت (9,9%) بعدد (9) مفردات، بينما سجلت فئة (من 30 إلى 40 سنة) أدنى نسبة بـ (4,4%) بعدد (4) مفردات فقط.

ويُبرز هذا التوزيع أن أغلب أفراد العينة يتمتعون بخبرة مهنية متوسطة إلى مرتفعة، بالنظر إلى تركزهم في الفئات العمرية المتقدمة نسبياً، وهو ما يتماشى مع طبيعة مهنة محافظ الحسابات التي تتطلب تراكماً معرفياً وخبرة ميدانية طويلة. كما أن ضعف تمثيل الفئات العمرية الشابة قد يعكس حداثة دخولهم إلى هذا المجال أو محدودية عددهم مقارنة بالفئات الأكثر خبرة.

وبشكل عام، فإن هذا التركيب العمري للعينة يعزز من موثوقية النتائج المتحصل عليها، لكونها تعكس آراء فئة مهنية ذات خبرة معتبرة في مجال التدقيق والمحاسبة، وهو ما يدعم قوة التحليل الإحصائي للدراسة.

3-توزيع افراد العينة تبعا لسنوات الخبرة

الجدول رقم (12): يوضح توزيع افراد العينة تبعا لسنوات الخبرة.

النسبة %	التكرار	البيان
9,9	9	اقل من 30
4,4	4	من 30 الى 40
41,8	38	من 41 الى 50
44,0	40	اكثر من 50
100	91	المجموع

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS

تُظهر نتائج توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية أن أغلب المبحوثين ينتمون إلى الفئات العمرية المتقدمة نسبياً، حيث سجلت فئة أكثر من 50 سنة أعلى نسبة بلغت (44,0%) بعدد (40) مفردة، تليها فئة من 41 إلى 50 سنة بنسبة (41,8%) بعدد (38) مفردة. في المقابل، تمثل الفئات العمرية الأصغر نسبياً ضعيفة، حيث بلغت نسبة فئة أقل من 30 سنة (9,9%) بعدد (9) مفردات، بينما سجلت فئة من 30 إلى 40 سنة أدنى نسبة بـ (4,4%) بعدد (4) مفردات.

ويُشير هذا التوزيع إلى أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بخبرة مهنية معتبرة، نظراً لارتباط التقدم في السن غالباً بتراكم الخبرة في مجال التدقيق والمحاسبة. كما يعكس هذا التركيب الهيكلي للعينة طبيعة المهنة محل الدراسة التي تتطلب سنوات طويلة من الممارسة لاكتساب الكفاءة المهنية اللازمة، خاصة في مجالات حساسة مثل الرقابة المالية ومكافحة تبييض الأموال.

وبوجه عام، فإن هيمنة الفئات العمرية المتوسطة والمتقدمة يعزز من موثوقية النتائج المتحصل عليها، لكونها تعكس آراء أفراد ذوي خبرة مهنية واسعة، وهو ما يدعم قوة التحليل الإحصائي للدراسة ويزيد من مصداقية الاستنتاجات المتوصل إليها.

4- توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي

جدول رقم (13): يوضح توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي

البيان	التكرار	النسبة
ليسانس	49	53,8
ماستر	37	40,7
دكتوراه	5	5,5
المجموع	91	100

من اعداد الطالبة

تُبين نتائج توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي أن أغلب المبحوثين يحملون شهادة الليسانس بنسبة (53,8%) بعدد (49) مفردة، يليهم حاملو شهادة الماستر بنسبة (40,7%) بعدد (37) مفردة، في حين تمثل فئة الدكتوراه أقل نسبة بـ (5,5%) بعدد (5) مفردات فقط، من إجمالي عينة بلغت (91) مفردة.

ويُظهر هذا التوزيع أن المستوى التعليمي الغالب في العينة هو التعليم الجامعي في مرحلتيه الأولى والمتقدمة (ليسانس وماستر)، وهو ما يعكس الطابع الأكاديمي للمجال محل الدراسة، خاصة في تخصصات المحاسبة والتدقيق والعلوم المالية. كما أن وجود نسبة من حاملي شهادة الماستر يشير إلى مستوى متقدم من التكوين العلمي، بما يعزز القدرة على فهم الجوانب التقنية والرقابية المتعلقة بموضوع الدراسة.

أما نسبة حاملي شهادة الدكتوراه، رغم محدوديتها، فإنها تعكس وجود فئة ذات خبرة علمية وأكاديمية عالية، يمكن أن تسهم في دعم الجوانب النظرية والتحليلية المرتبطة بالدراسة.

وبشكل عام، فإن هذا التوزيع يدل على أن العينة تتمتع بمستوى تعليمي مقبول إلى مرتفع، مما يعزز من موثوقية الإجابات ودقتها، ويدعم جودة النتائج المتحصل عليها في التحليل الإحصائي.

5-توزيع افراد العينة تبعا للمهنة

جدول رقم(14) : يوضح توزيع افراد العينة تبعا للمهنة

النسبة	التكرار	البيان
37,4	34	محافظ حسابات اكايمي وممارس
56,0	51	محافظ حسابات ممارس
6,6	6	محافظ حسابات اكايمي
100	91	المجموع

من اعداد الطالبة

تُظهر نتائج توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة المهنية أن أغلب المبحوثين هم من فئة محافظي الحسابات الممارس بنسبة (56,0%) بعدد (51) مفردة، يليهم محافظي الحسابات الاكاديميين والممارسين بنسبة (37,4%) بعدد (34) مفردة، في حين تمثل فئة محافظي الحسابات اكايمي فقط أقل نسبة بـ (6,6%) بعدد (6) مفردات من إجمالي العينة البالغ عددها (91) مفردة. ويعكس هذا التوزيع هيمنة فئة محافظي الحسابات الممارسين على العينة، وهو ما يتماشى مع طبيعة موضوع الدراسة الذي يركز على دورهم في مكافحة تبييض الأموال، باعتبارهم الفاعل الأساسي في عملية الرقابة والتدقيق الخارجي. كما أن حضور فئة محافظي الحسابات الاكاديميين والممارسين يساهم في إثراء النتائج من خلال تقديم رؤية تطبيقية مرتبطة بالممارسة المحاسبية اليومية. أما فئة محافظ الحسابات الاكاديمي فقط، رغم محدودية نسبتها، فإنها تضيف بعداً علمياً وتحليلياً مهماً للدراسة، بالنظر إلى خبرتهم الواسعة ومعرفتهم المتعمقة بالجمال المحاسبي. وبشكل عام، فإن هذا التوزيع المهني للعينة يعزز من مصداقية الدراسة، حيث يضم فئات ذات علاقة مباشرة بموضوع البحث، مما يضمن تنوعاً في وجهات النظر ودقة أكبر في تفسير النتائج المتوصل إليها.

المطلب الثالث: تحليل محاور الاستبيان

سيتم تقسيم هذا المطلب إلى مجموعة من الفروع، بحيث يُخصص كل فرع لتحليل أحد محاور الاستبيان، وصولاً إلى تقديم رؤية شاملة حول طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة.

1- مكافحة تبييض الأموال

جدول رقم (15) : يوضح مكافحة تبييض الأموال

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه	الرتبة
تساهم الشفافية المالية في تقليل مخاطر تبييض الأموال	3,3956	1,28131	محايد	6
تساهم التقارير المالية الدقيقة في الحد من تبييض الأموال	3,5275	1,28531	موافق	4
تساهم إجراءات التدقيق في الحد من عمليات تبييض الأموال	3,5165	1,21438	موافق	5
تساعد الرقابة المالية في اكتشاف العمليات المشبوهة	3,5934	1,25590	موافق	2
يتم اكتشاف المعاملات المالية غير العادية بسرعة داخل المؤسسة	3,5495	1,24957	موافق	3
يتم الإبلاغ عن العمليات المشبوهة وفق الإجراءات القانونية	3,6593	1,25804	موافق	1
الوسط الإجمالي	3,5403	1,25741	موافق	

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول إلى أن المتوسط الحسابي العام لمحور دور الإفصاح والرقابة المالية في الحد من تبييض الأموال بلغ 3.5403 بانحراف معياري قدره 1.25741، وهو ما يعكس اتجاهًا موافقًا لدى أفراد العينة. وتدل هذه النتيجة على وجود إدراك لدى المبحوثين بأهمية الآليات المرتبطة بالإفصاح والرقابة المالية في تعزيز الشفافية المالية والحد من العمليات المشبوهة المرتبطة بتبييض الأموال.

وقد احتلت عبارة الإبلاغ عن العمليات المشبوهة وفق الإجراءات القانونية المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 3.6593، مما يشير إلى أن الالتزام بالإجراءات القانونية في التبليغ عن العمليات المالية غير العادية يعد من أهم الآليات التي تسهم في مكافحة تبييض الأموال داخل المؤسسات. كما جاءت عبارة مساعدة الرقابة المالية في اكتشاف العمليات المشبوهة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 3.5934، وهو ما يعكس الدور المحوري للرقابة المالية في كشف الممارسات غير القانونية وتعزيز سلامة النظام المالي.

أما عبارة اكتشاف المعاملات المالية غير العادية بسرعة داخل المؤسسة فقد جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 3.5495، وهو ما يدل على أن وجود نظم رقابية فعالة يساهم في الكشف المبكر عن العمليات غير الطبيعية التي قد ترتبط بعمليات تبييض الأموال. في حين احتلت عبارتا دور التقارير المالية الدقيقة وإجراءات التدقيق في الحد من تبييض الأموال المرتبتين الرابعة والخامسة بمتوسطين حسابيين 3.5275 و 3.5165 على التوالي، الأمر الذي يؤكد أن جودة التقارير المالية وفعالية إجراءات التدقيق تعد من الأدوات المهمة لتعزيز الشفافية المالية والحد من الممارسات غير المشروعة.

في المقابل، جاءت عبارة مساهمة الشفافية المالية في تقليل مخاطر تبييض الأموال في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3.3956 واتجاه محايد، وهو ما قد يعكس وجود تباين في آراء أفراد العينة حول مدى كفاية الشفافية المالية وحدها في الحد من هذه الظاهرة دون دعمها بآليات رقابية وتشريعية فعالة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن نتائج التحليل الوصفي تشير إلى وجود إدراك إيجابي لدى أفراد العينة حول دور الإفصاح المالي والرقابة والتدقيق في الحد من تبييض الأموال، الأمر الذي يدعم مبدئياً فرضية الدراسة القائلة بوجود علاقة بين الإفصاح والرقابة المالية والحد من عمليات تبييض الأموال داخل المؤسسات.

2- دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية

جدول رقم (16) : يوضح دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه	الرتبة
يساهم محافظ الحسابات في تعزيز شفافية القوائم المالية	3,9670	0,9938	موافق	5
يعتبر التدقيق الخارجي اداة فعالة تسهم في تحسين شفافية المعلومات	4,00	1,220	موافق	4
يساعد محافظ الحسابات في الحد من التلاعب في التقارير المالية	3,890	1,129	موافق	6
يؤدي التدقيق المالي إلى تعزيز الثقة في المعلومات المحاسبية	4,219	1,083	م بشدة	2
يساهم محافظ الحسابات في تحسين نظام الرقابة الداخلية	4,175	1,039	موافق	3
تساعد تقارير محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية المالية داخل المؤسسة	4,230	0,9669	م بشدة	1
الوسط الإجمالي	4,080	1,071	موافق	

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول إلى أن المتوسط الحسابي العام لهذا المحور بلغ 4.080 بانحراف معياري قدره 1.071، وهو ما يعكس اتجاهاً موافقاً لدى أفراد العينة حول الدور الذي يؤديه محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية المالية داخل المؤسسة. وتدل هذه النتيجة على إدراك المبحوثين لأهمية التدقيق الخارجي وتقارير محافظ الحسابات في دعم مصداقية المعلومات المالية وتعزيز الثقة بها.

وقد جاءت عبارة "تساعد تقارير محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية المالية داخل المؤسسة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4.230 وانحراف معياري 0.9669 وباتجاه موافق بشدة، مما يعكس أهمية التقارير التي يصدرها محافظ الحسابات في تحسين مستوى الشفافية والإفصاح المالي داخل المؤسسات.

في المرتبة الثانية جاءت عبارة "يؤدي التدقيق المالي إلى تعزيز الثقة في المعلومات المحاسبية" بمتوسط حسابي قدره 4.219 وانحراف معياري 1.083 وباتجاه موافق بشدة، وهو ما يدل على أن عملية التدقيق المالي تسهم بشكل كبير في تعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية بها.

أما المرتبة الثالثة فكانت لعبارة "يساهم محافظ الحسابات في تحسين نظام الرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي 4.175 وانحراف معياري 1.039، مما يشير إلى أن دور محافظ الحسابات لا يقتصر على فحص القوائم المالية فقط، بل يمتد ليشمل تقييم وتحسين نظم الرقابة الداخلية داخل المؤسسة.

وجاءت عبارة "يعتبر التدقيق الخارجي أداة فعالة تسهم في تحسين شفافية المعلومات" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ 4.00 وانحراف معياري 1.220، تليها عبارة "يساهم محافظ الحسابات في تعزيز شفافية القوائم المالية" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3.9670 وانحراف معياري 0.9938، وهو ما يؤكد إدراك أفراد العينة لأهمية التدقيق الخارجي في دعم الشفافية المالية.

في حين جاءت عبارة "يساعد محافظ الحسابات في الحد من التلاعب في التقارير المالية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3.890 وانحراف معياري 1.129، رغم أنها لا تزال ضمن اتجاه موافق، مما يدل على وجود اتفاق بين أفراد العينة حول دور محافظ الحسابات في الحد من التلاعب في التقارير المالية.

وبشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أن أفراد العينة يتفقون على أن محافظ الحسابات يؤدي دوراً مهماً في تعزيز الشفافية المالية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية وتقوية نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسات، وهو ما يعكس الأهمية الكبيرة لمهنة التدقيق الخارجي في دعم مصداقية التقارير المالية.

3- البيئة التنظيمية والرقابية

جدول رقم (17) : يوضح البيئة التنظيمية والرقابية

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه	الرتبة
العقوبات القانونية تشكل رادعاً حقيقياً للمخالفين	4,1209	0,854	موافق	2
توجد تعليمات تنظيمية توضح كيفية تطبيق إجراءات العناية الواجبة	4,0769	1,024	موافق	4
الإطار القانوني الفعال يساهم في كشف العمليات المشبوهة	4,1099	0,887	موافق	3
التعاون بين المؤسسات المالية والجهات الرقابية يسهل عمليات اكتشاف الاعمال المشبوهة	3,8132	1,094	موافق	6
تساهم الهيئات الرقابية في دعم عمل محافظ الحسابات	4,0659	0,827	موافق	5
يتم تحديث التشريعات بانتظام لمواكبة الأساليب الحديثة في عمليات تبييض الأموال	4,2637	0,841	م بشدة	1
الوسط الإجمالي	4,0750	0,9211	موافق	

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول إلى أن المتوسط الحسابي العام لهذا المحور بلغ 4.0750 بانحراف معياري قدره 0.9211، وهو ما يعكس اتجاهاً موافقاً لدى أفراد العينة حول أهمية الإطار القانوني والرقابي في الحد من عمليات تبييض الأموال. وتدل هذه النتيجة على إدراك المبحوثين للدور الذي تلعبه التشريعات والهيئات الرقابية في تعزيز فعالية الإجراءات المتخذة لمكافحة هذه الظاهرة.

وقد جاءت عبارة "يتم تحديث التشريعات بانتظام لمواكبة الأساليب الحديثة في عمليات تبييض الأموال" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4.2637 وانحراف معياري 0.841 وباتجاه موافق بشدة، مما يعكس إدراك أفراد العينة لأهمية مواكبة التشريعات للتطور المستمر في أساليب تبييض الأموال، حيث تسهم القوانين الحديثة في تعزيز فعالية منظومة مكافحة.

أما المرتبة الثانية فقد احتلتها عبارة "العقوبات القانونية تشكل رادعاً حقيقياً للمخالفين" بمتوسط حسابي 4.1209 وانحراف معياري 0.854، وهو ما يشير إلى أن العقوبات القانونية تمثل أداة مهمة في ردع الأفراد أو المؤسسات المتورطة في العمليات المالية غير المشروعة.

وجاءت عبارة "الإطار القانوني الفعال يساهم في كشف العمليات المشبوهة" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 4.1099 وانحراف معياري 0.887، مما يدل على أن وجود منظومة قانونية واضحة ومتكاملة يساهم في تسهيل عملية الكشف عن العمليات المالية المشبوهة.

في حين جاءت عبارة "توجد تعليمات تنظيمية توضح كيفية تطبيق إجراءات العناية الواجبة" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 4.0769 وانحراف معياري 1.024، وهو ما يعكس أهمية وجود توجيهات تنظيمية واضحة تساعد المؤسسات المالية على تطبيق إجراءات العناية الواجبة بشكل فعال.

كما جاءت عبارة "تساهم الهيئات الرقابية في دعم عمل محافظ الحسابات" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ 4.0659 وانحراف معياري 0.827، مما يشير إلى الدور الذي تلعبه الجهات الرقابية في دعم وتعزيز مهام محافظ الحسابات في الكشف عن المخالفات المالية.

أما المرتبة الأخيرة فكانت عبارة "التعاون بين المؤسسات المالية والجهات الرقابية يسهل عمليات اكتشاف الأعمال المشبوهة" بمتوسط حسابي 3.8132 وانحراف معياري 1.094، ورغم أنها جاءت في المرتبة الأخيرة إلا أن اتجاهها لا يزال موافقاً، مما يدل على وجود اتفاق بين أفراد العينة حول أهمية التعاون المؤسسي في مكافحة تبييض الأموال.

وبشكل عام، تعكس هذه النتائج إجماعاً نسبياً لدى أفراد العينة حول الدور المهم للإطار القانوني والتنظيمي في تعزيز فعالية الجهود المبذولة لمكافحة تبييض الأموال، من خلال تحديث التشريعات، وتطبيق العقوبات الرادعة، ودعم الهيئات الرقابية لعمل محافظ الحسابات.

4- الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات

جدول رقم (18) : يوضح الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه	الرتبة
تؤثر الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات في اكتشاف العمليات المشبوهة	3,0879	1,26182	محايد	3
يساعد التكوين المستمر محافظ الحسابات في كشف العمليات المشبوهة	2,8352	1,60044	محايد	5
تعزز المعرفة بالتشريعات المالية قدرة المدقق على كشف المخالفات	3,6374	1,19737	موافق	1
تساعد الخبرة المهنية في تحليل العمليات المالية المعقدة	3,2527	1,17939	محايد	2
يساهم التدريب المتخصص في مكافحة تبييض الأموال في رفع كفاءة محافظ الحسابات	2,8022	1,26684	محايد	6
تؤثر كفاءة محافظ الحسابات في فعالية عملية التدقيق المالي	3,0879	1,26182	محايد	4
الوسط الإجمالي	3,1172	1,2946	محايد	

من اعداد الطالبة

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول إلى أن المتوسط الحسابي العام لهذا المحور بلغ 3.1172 بانحراف معياري قدره 1.2946، وهو ما يعكس اتجاهًا محايداً لدى أفراد العينة تجاه دور كفاءة وخبرة محافظ الحسابات في كشف العمليات المشبوهة المرتبطة بتبييض الأموال. وقد يدل هذا الاتجاه على وجود تباين في آراء المبحوثين حول مدى تأثير الكفاءة المهنية والتدريب المتخصص لمحافظ الحسابات في تعزيز فعالية الكشف عن العمليات غير القانونية.

وقد جاءت عبارة "تعزز المعرفة بالتشريعات المالية قدرة المدقق على كشف المخالفات" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 3.6374 وانحراف معياري 1.19737 واتجاه موافق، مما يشير إلى إدراك أفراد العينة لأهمية الإلمام بالتشريعات المالية والقوانين المنظمة في تمكين محافظ الحسابات من اكتشاف المخالفات والعمليات المالية غير المشروعة.

أما المرتبة الثانية فقد احتلتها عبارة "تساعد الخبرة المهنية في تحليل العمليات المالية المعقدة" بمتوسط حسابي قدره 3.2527 وانحراف معياري 1.17939، وهو ما يعكس أهمية الخبرة العملية في تمكين محافظ الحسابات من فهم وتحليل المعاملات المالية المعقدة التي قد تكون مرتبطة بعمليات تبييض الأموال.

وجاءت عبارة "تؤثر الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات في اكتشاف العمليات المشبوهة" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.0879 وانحراف معياري 1.26182، تليها عبارة "تؤثر كفاءة محافظ الحسابات في فعالية عملية التدقيق المالي" في المرتبة الرابعة بنفس المتوسط الحسابي 3.0879 والانحراف المعياري 1.26182، حيث يعكس ذلك وجود درجة من الحياد في تقييم تأثير الكفاءة المهنية في تعزيز فعالية التدقيق.

أما المرتبتان الخامسة والسادسة فقد احتلتها عبارتا "يساعد التكوين المستمر محافظ الحسابات في كشف العمليات المشبوهة" بمتوسط حسابي 2.8352 وانحراف معياري 1.60044، و***"يساهم التدريب المتخصص في مكافحة تبييض الأموال في رفع كفاءة محافظ الحسابات"*** بمتوسط حسابي 2.8022 وانحراف معياري 1.26684، وكلاهما جاء باتجاه محايد، وهو ما قد يعكس اختلاف آراء أفراد العينة حول مدى فعالية برامج التكوين والتدريب في تطوير قدرات محافظ الحسابات في مجال مكافحة تبييض الأموال.

وبصفة عامة، تشير هذه النتائج إلى أن أفراد العينة لم يظهروا اتفاقاً قوياً حول الدور المباشر لكفاءة وخبرة محافظ الحسابات في كشف العمليات المشبوهة، باستثناء أهمية المعرفة بالتشريعات المالية، وهو ما قد يعكس الحاجة إلى تعزيز برامج التدريب المتخصص والتكوين المستمر في مجال مكافحة تبييض الأموال من أجل رفع كفاءة محافظ الحسابات وتمكينهم من التعامل مع الأساليب المتطورة لهذه العمليات.

5-التحديات التي تواجه محافظ الحسابات

جدول رقم (19) : يوضح التحديات التي تواجه محافظ الحسابات

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه	الرتبة
ضعف التعاون بين المؤسسات المالية يعيق مكافحة تبييض الأموال	2,7253	1,26549	محايد	6
غياب التكوين المتخصص في مجال غسيل الأموال يضعف قدرة محافظ الحسابات في اكتشافها	3,0659	1,28929	محايد	4
غياب الإفصاح الواضح عن العمليات المالية يزيد من خطر تبييض الأموال	3,1868	1,09455	محايد	1
نقص المعلومات عن مصادر الأموال هوية المتعامل وطبيعة العمليات تعيق محافظ الحسابات تقدير المخاطر بدقة	3,0879	1,32202	محايد	3
تعيق الثغرات التشريعية وصعوبة تطبيقها محافظ الحسابات في مواجهة الأساليب الحديثة لتبييض الأموال	3,0549	1,09912	محايد	5
ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات يعيق محافظ الحسابات في كشف التلاعب	3,1429	0,98400	محايد	2
الوسط الإجمالي	3,043	1,17574	محايد	

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول إلى أن المتوسط الحسابي العام لهذا المحور بلغ 3.043 بانحراف معياري قدره 1.17574، وهو ما يعكس اتجاهاً محايداً لدى أفراد العينة حول التحديات التي قد تواجه محافظ الحسابات في مجال مكافحة تبييض الأموال.

ويشير هذا الاتجاه إلى وجود تباين في آراء المبحوثين بشأن مدى تأثير هذه العوامل في الحد من قدرة محافظ الحسابات على كشف العمليات المالية المشبوهة.

وقد جاءت عبارة "غياب الإفصاح الواضح عن العمليات المالية يزيد من خطر تبييض الأموال" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 3.1868 وانحراف معياري 1.09455، مما يدل على إدراك أفراد العينة لأهمية الإفصاح المالي الواضح في الحد من مخاطر تبييض الأموال، حيث يسهم الإفصاح الكافي في تعزيز الشفافية وتسهيل عملية الكشف عن العمليات غير المشروعة.

في المرتبة الثانية جاءت عبارة "ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات يعيق محافظ الحسابات في كشف التلاعب" بمتوسط حسابي قدره 3.1429 وانحراف معياري 0.98400، وهو ما يعكس أهمية وجود أنظمة رقابة داخلية فعالة تدعم عمل محافظ الحسابات وتمكنه من اكتشاف المخالفات المالية.

أما المرتبة الثالثة فقد احتلتها عبارة "نقص المعلومات عن مصادر الأموال وهوية المتعامل وطبيعة العمليات يعيق محافظ الحسابات في تقدير المخاطر بدقة" بمتوسط حسابي بلغ 3.0879 وانحراف معياري 1.32202، وهو ما يشير إلى أن نقص المعلومات قد يشكل عائقاً أمام قدرة المدقق على تقييم المخاطر المرتبطة بالعمليات المالية.

وجاءت عبارة "غياب التكوين المتخصص في مجال غسيل الأموال يضعف قدرة محافظ الحسابات في اكتشافها" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3.0659 وانحراف معياري 1.28929، مما يدل على أهمية التكوين المتخصص في تطوير مهارات محافظ الحسابات في مجال مكافحة تبييض الأموال.

في حين جاءت عبارة "تعيق الثغرات التشريعية وصعوبة تطبيقها محافظ الحسابات في مواجهة الأساليب الحديثة لتبييض الأموال" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3.0549 وانحراف معياري 1.09912، وهو ما يعكس تأثير الإطار التشريعي ومدى وضوحه في دعم جهود مكافحة هذه الظاهرة.

أما المرتبة الأخيرة فقد احتلتها عبارة "ضعف التعاون بين المؤسسات المالية يعيق مكافحة تبييض الأموال" بمتوسط حسابي 2.7253 وانحراف معياري 1.26549، ورغم أنها جاءت في المرتبة الأخيرة إلا أن اتجاهها لا يزال محايداً، مما يشير إلى اختلاف آراء أفراد العينة حول مدى تأثير مستوى التعاون المؤسسي في مكافحة تبييض الأموال.

وبصفة عامة، تعكس هذه النتائج أن أفراد العينة لم يظهروا اتفاقاً قوياً حول وجود معوقات كبيرة تواجه محافظ الحسابات في مكافحة تبييض الأموال، إلا أن بعض العوامل مثل ضعف الإفصاح المالي، وضعف أنظمة الرقابة الداخلية، ونقص المعلومات قد تشكل تحديات نسبية تؤثر في فعالية عملية التدقيق والكشف عن العمليات المشبوهة.

المبحث الثالث التحليل الإحصائي الاستنتاجي واختبار الفرضيات

سيتم في هذا المبحث توظيف الأدوات الإحصائية الاستنتاجية المناسبة لتحليل البيانات واستخلاص النتائج التي تساهم في تفسير الظاهرة محل الدراسة.

المطلب الأول: الاختبارات القبلية لنموذج الانحدار

قبل تطبيق تحليل الانحدار الخطي يجب التأكد من توفر مجموعة من الاختبارات القبلية للتأكد من صلاحية البيانات وملاءمتها للنموذج الإحصائي. وتُعرف هذه الاختبارات بشروط تطبيق الانحدار الخطي، وهي كالتالي:

1- اختبار T للعينات الواحدة

عند استخدام اختبار T ، نقوم بصياغة فرضيتين:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات العينة والمتوسط الحسابي الفرضي 3

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات العينة والمتوسط الحسابي الفرضي 3

يبين الجدول التالي نتائج الاختبار:

جدول رقم (20): اختبار T للعينات الواحدة

المحور	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	القيمة الاختبارية	قيمة ت المحسوبة	الفرق المتوسط	مستوى الدلالة
مكافحة تبييض الأموال	3,5403	90	3	7,122	0,540	0,000
دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية	4,0806	90	3	22,134	1,080	0,000
البيئة التنظيمية والرقابية	4,0751	90	3	26,412	1,075	0,000
الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات	3,1172	90	3	1,309	0,117	0,194
التحديات التي تواجه محافظ الحسابات	3,0440	90	3	,667	0,043	0,506

تُبين نتائج اختبار (T-Test) لعينة واحدة، باعتماد القيمة الاختبارية (3)، أن هناك تفاوتاً في دلالة الفروق بين متوسطات محاور

الدراسة، حيث أظهرت بعض المحاور فروقاً معنوية واضحة، في حين لم تسجل محاور أخرى أي دلالة إحصائية.

بالنسبة لمحور مكافحة تبييض الأموال، بلغ المتوسط الحسابي (3,5403) مع قيمة (t = 7,122) ومستوى دلالة (0,000)،

وهو أقل من (0,05)، مما يدل على وجود فرق معنوي لصالح المتوسط الحسابي مقارنة بالقيمة الاختبارية (3)، ويعكس ذلك إدراكاً

إيجابياً لأهمية هذا البعد لدى أفراد العينة.

كما سجل محور دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية متوسطاً حسابياً مرتفعاً قدره (4,0806) وقيمة (t = 22,134)

ومستوى دلالة (0,000)، مما يؤكد وجود فرق معنوي قوي، ويشير إلى اتفاق واسع بين الباحثين على أهمية هذا الدور في تعزيز

الشفافية.

وبالمثل، أظهر محور البيئة التنظيمية والرقابية متوسطاً حسابياً بلغ (4,0751) مع قيمة ($t = 26,412$) ومستوى دلالة (0,000)، مما يدل على وجود فروق معنوية قوية لصالح المتوسط، ويعكس إدراكاً مرتفعاً لأهمية الإطار التنظيمي والرقابي في دعم مكافحة تبييض الأموال.

في المقابل، لم تُظهر نتائج محور الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات أي فروق معنوية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3,1172) وقيمة ($t=1,309$) ومستوى دلالة (0,194)، وهو أكبر من (0,05)، مما يدل على عدم وجود تأثير معنوي لهذا البعد وفق آراء الباحثين.

كما لم يسجل محور التحديات التي تواجه محافظ الحسابات أي دلالة إحصائية أيضاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3,0440) وقيمة ($t = 0,667$) ومستوى دلالة (0,506)، مما يشير إلى أن هذا البعد لا يختلف بشكل معنوي عن القيمة الاختبارية. وبشكل عام، تُظهر النتائج أن محوري الشفافية والبيئة التنظيمية يمثلان عناصر قوية وذات دلالة إحصائية في تفسير مكافحة تبييض الأموال، في حين لم تثبت الخبرة المهنية والتحديات كعوامل ذات تأثير معنوي في هذا النموذج، وهو ما يعكس اختلاف إدراك أفراد العينة لأهمية المتغيرات المدروسة في البيئة الجزائرية.

2- اختبار التوزيع الطبيعي

نظراً لأن معظم التحليلات الإحصائية المستخدمة، مثل الانحدار الخطي المتعدد ومعامل ارتباط بيرسون، تعتمد على افتراض طبيعي للمتغير التابع، فقد تم فحص توزيعه باستخدام اختبارات (Kolmogorov-Smirnov Test) H_0 : البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

H_1 : البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

والجدول التالي يوضح اختبارات (Kolmogorov-Smirnov Test)

جدول رقم (21) : اختبار التوزيع الطبيعي

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Sig.	Statistique	ddl	Sig.
مكافحة تبييض الأموال	,080	159	,015	,989	159	,237
a. Correction de signification de Lilliefors						

من مخرجات برنامج SPSS

تم التحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لبيانات متغير مكافحة تبييض الأموال باستخدام اختبار كولموجوروف سيميرنوف وشاير وولك حيث أظهرت نتائج الاختبار الأول قيمة دلالة إحصائية 0,015 أقل من مستوى المعنوية 0,05، مما يشير إلى عدم اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي وفق هذا الاختبار. في المقابل، بينت نتائج الاختبار الثاني قيمة دلالة إحصائية 0,237 أكبر من 0,05،

وهو ما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. ونظرًا لأن اختبار شايبرو ولك يُعد أكثر دقة وملاءمة في حالة العينات التي يقل حجمها عن 200 مفردة، كما هو الحال في هذه الدراسة حيث أن حجم العينة يساوي 91، فإنه تم الاعتماد عليه في اتخاذ القرار. وعليه، يمكن اعتبار بيانات متغير مكافحة تبييض الأموال يتبع التوزيع الطبيعي، مما يسمح باستخدام الأساليب الإحصائية المعلمية، وعلى رأسها نموذج الانحدار الخطي المتعدد، لاختبار فرضيات الدراسة.

3- اختبار تحليل الارتباط بيرسون

قبل تقديم نتائج تحليل الانحدار، تم أولاً دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة ومتغير مكافحة تبييض الأموال باستخدام معامل الارتباط لبيرسون بهدف تحديد قوة واتجاه العلاقة بين كل متغير مستقل ومتغير مكافحة تبييض الأموال لضمان فهم التداخلات المحتملة قبل إدراجها في نموذج الانحدار المتعدد. يوضح الجدول التالي معاملات الارتباط وقيم الدلالة الإحصائية لكل متغير، مما يتيح تقييم مدى تأثير كل عامل على مكافحة تبييض الأموال.

جدول رقم (22): يوضح اختبار تحليل الارتباط بيرسون

مكافحة تبييض الأموال	دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية	البيئة التنظيمية والرقابية	الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات	التحديات التي تواجه محافظ الحسابات
معامل الارتباط	,458	,675	,715	,503
مستوى الدلالة	,000	,000	,000	,000

تبين نتائج تحليل معاملات الارتباط وجود علاقات ارتباط موجبة بين المتغير التابع (مكافحة تبييض الأموال) وجميع المتغيرات المستقلة محل الدراسة، مع مستويات دلالة إحصائية معنوية ($Sig = 0,000$)، وهو ما يدل على وجود علاقات ذات دلالة قوية عند مستوى (0,01).

فقد سجل متغير دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية معامل ارتباط قدره (0,458)، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة بين الشفافية ومكافحة تبييض الأموال، وهو ما يعكس أهمية هذا الدور في دعم فعالية الآليات الرقابية.

كما أظهرت البيئة التنظيمية والرقابية معامل ارتباط أعلى بلغ (0,675)، مما يدل على وجود علاقة قوية نسبياً بين الإطار التنظيمي والرقابي وبين مكافحة تبييض الأموال، ويعكس ذلك أهمية القوانين والأنظمة الرقابية في تعزيز فعالية المكافحة.

أما متغير الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات فقد سجل أعلى معامل ارتباط بقيمة (0,715)، وهو ما يشير إلى وجود علاقة قوية بين الخبرة المهنية وقدرة محافظ الحسابات على المساهمة في مكافحة تبييض الأموال، مما يؤكد أهمية التكوين والخبرة في تعزيز الكفاءة المهنية. في حين سجل متغير التحديات التي تواجه محافظ الحسابات معامل ارتباط قدره (0,503)، وهو ارتباط موجب متوسط، مما يدل على أن هذه التحديات ترتبط بشكل معنوي بفعالية مكافحة تبييض الأموال، وقد تعكس هذه العلاقة طبيعة الضغوط والصعوبات التي تؤثر على أداء المهام الرقابية.

وبصفة عامة، تؤكد هذه النتائج وجود علاقات ارتباط معنوية موجبة بين جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، مما يدعم فرضيات الدراسة ويشير إلى أهمية هذه العوامل مجتمعة في تعزيز فعالية مكافحة تبييض الأموال في البيئة الجزائرية.

المطلب الثاني: تحليل الانحدار

في إطار هذه الأطروحة، تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد بهدف تحليل تأثير مجموعة من العوامل المتمثلة في:

أولاً: عرض نموذج الانحدار

1-تعريف النموذج

يعتمد نموذج الانحدار المتعدد في هذه الدراسة على متغير تابع واحد وهو مكافحة تبييض الأموال (Y)، وعدة متغيرات مستقلة تمثل العوامل المؤثرة فيه، وهي: الشفافية؛ البيئة التنظيمية والرقابية؛ الخبرة المهنية؛ والتحديات التي تواجه محافظ الحسابات.

X1 الشفافية

X2 البيئة التنظيمية والرقابية

X3 الخبرة المهنية

X4 التحديات

ويتم تمثيل النموذج بالمعادلة التالية:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + e$$

حيث:

Y مكافحة تبييض الأموال (المتغير التابع).

β_0 الثابت أو معامل التقاطع.

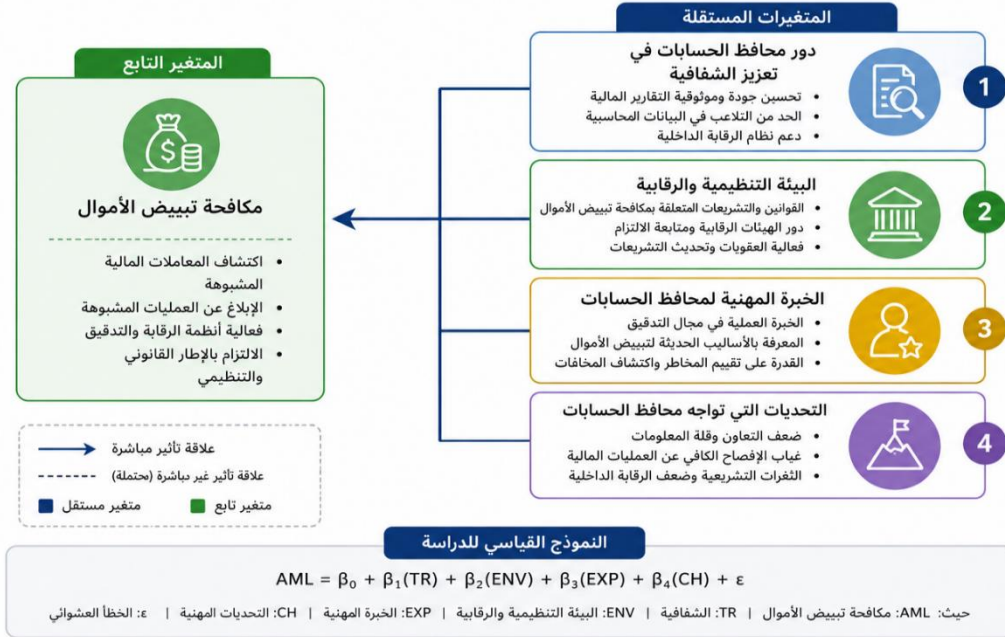
$\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_5$ معاملات الانحدار لكل عامل مستقل، والتي تمثل تأثير كل عامل على مكافحة تبييض الأموال عند ثبات بقية العوامل.

e مصطلح الخطأ العشوائي.

الشكل رقم (01) : النموذج المفاهيمي للدراسة

النموذج المفاهيمي للدراسة

أثر عوامل مرتبطة بحافظ الحسابات على فعالية مكافحة تبييض الأموال



يتيح هذا النموذج تقييم أهمية كل عامل مستقل في التأثير على مستوى الإفصاح المحاسبي، وتحليل مدى قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، مما يساهم في استخلاص استنتاجات دقيقة حول العوامل المؤثرة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

ثانياً: تقدير النموذج

تم تقدير نموذج الانحدار المتعدد باستخدام برنامج SPSS 24 وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، لقياس أثر المتغيرات المستقلة على مكافحة تبييض الأموال. وتم الاعتماد على اختباري (t) و (F) لتقييم معنوية معاملات النموذج ومعنوية النموذج ككل

1-ملخص نموذج الانحدار

يعد جدول ملخص النموذج من أهم الجداول التي يقدمها تحليل الانحدار، إذ يوفر مجموعة من المؤشرات الإحصائية التي تساعد في تقييم قوة النموذج التفسيري ومدى ملاءمته لبيانات الدراسة، مثل معامل الارتباط المتعدد (R)، ومعامل التحديد (R^2)، ومعامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$)، إضافة إلى الخطأ المعياري للتقدير. وتسمح هذه المؤشرات بتقييم مدى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغيرات في المتغير التابع ومدى دقة النموذج في التنبؤ بقيمه.

وانطلاقاً من ذلك سيتم فيما يلي عرض وتفسير نتائج جدول ملخص النموذج لتحديد قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة ومدى قدرة النموذج المقترح على تفسير مكافحة تبييض الأموال من وجهة نظر العينة المدروسة.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,669 ^a	,447	,422	,55032

من مخرجات SPSS

تشير نتائج نموذج الانحدار الخطي الموضحة في الجدول إلى أن قيمة معامل الارتباط المتعدد $R = 0.669$ ، وهو ما يدل على وجود علاقة ارتباط إيجابية متوسطة إلى قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة.

كما بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.447$ ، وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة المضمنة في النموذج تفسر حوالي 44.7% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، في حين أن النسبة المتبقية (55.3%) ترجع إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج أو إلى الخطأ العشوائي.

أما معامل التحديد المعدل $R^2 \text{ ajusté} = 0.422$ فيؤكد قوة النموذج التفسيرية بعد تصحيح عدد المتغيرات وحجم العينة، مما يدل على أن النموذج يتمتع بدرجة مقبولة من الصدق التفسيري.

في حين بلغ الخطأ المعياري للتقدير 0.55032، وهو ما يعكس درجة تشتت التقديرات حول القيم الحقيقية، حيث يشير انخفاض هذه القيمة نسبياً إلى جودة مقبولة للنموذج في التنبؤ.

2-تحليل ANOVA

يستخدم جدول ANOVA في تحليل الانحدار لاختبار معنوية النموذج ككل لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات المستقلة مجتمعة تؤثر احصائياً في المتغير التابع مكافحة تبييض الأموال، ويعتمد اختبار ANOVA على اختبار F للتحقق من الفرضية التالية:

H_0 : لا يوجد تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة مجتمعة على مكافحة تبييض الأموال.

H_1 : يوجد تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة مجتمعة على مكافحة تبييض الأموال .

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	21,085	4	5,271	17,405	,000 ^b
	Résidu	26,045	86	,303		
	Total	47,130	90			

من مخرجات SPSS

يوضح جدول ملخص النموذج (Model Summary) أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بلغت $R = 0.669$ ، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية متوسطة إلى قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النموذج محل الدراسة. كما بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.447$ ، أي أن النموذج يفسر ما نسبته 44.7% من التغيرات في المتغير التابع، بينما ترجع النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج. أما معامل التحديد المعدل $R^2 \text{ ajusté} = 0.422$ فيؤكد أن قدرة النموذج التفسيرية تبقى مقبولة بعد تصحيح أثر عدد المتغيرات وحجم العينة.

في حين بلغ الخطأ المعياري للتقدير 0.55032، وهو ما يعكس درجة التشتت بين القيم الفعلية والقيم المقدرة، ويشير إلى دقة نسبية مقبولة للنموذج.

3- جدول معاملات الانحدار

يعد جدول Coefficients من أهم الجداول في تحليل الانحدار المتعدد، إذ يقدم معلومات تفصيلية عن تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع بعد التحكم في تأثير المتغيرات الأخرى

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.	Tolérance VIF
1	(Constante)	,298	,857		,348	,729	
	دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية	,766	,128	,493	5,976	,000	,945 1,058
	البنية التنظيمية والإرقابية	,082	,165	,044	,501	,618	,825 1,213
	الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات	-,374	,088	-,442	-4,271	,000	,601 1,664
	التحديات التي تواجه محافظ الحسابات	,312	,111	,271	2,802	,006	,687 1,455

a. Variable dépendante : مكافحة تبييض الأموال

من مخرجات SPSS

ظهر نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن المتغير التابع المتمثل في مكافحة تبييض الأموال يتأثر بدرجات متفاوتة بالمتغيرات المستقلة المدروسة، وذلك وفقاً لقيم المعاملات (B) و (Beta) ومستويات الدلالة الإحصائية (Sig).

بالنسبة للفرضية الأولى المتعلقة بدور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية المالية، فقد تبين وجود تأثير إيجابي قوي ودال إحصائياً، حيث بلغت قيمة المعامل المعياري $\beta = 0.493$ عند مستوى دلالة 0.000. ويعني ذلك أن تعزيز دور محافظ الحسابات في الشفافية المالية يؤدي إلى تحسين فعالية مكافحة تبييض الأموال، وبالتالي يتم قبول الفرضية الأولى.

أما الفرضية الثانية المتعلقة ب البيئة التنظيمية والرقابية، فقد أظهرت النتائج عدم وجود تأثير معنوي، حيث بلغت قيمة الدلالة 0.618 وهي أكبر من 0.05، مما يدل على أن هذا العامل لا يساهم بشكل مباشر في تفسير التغيرات في مكافحة تبييض الأموال ضمن نموذج الدراسة. وبالتالي يتم رفض الفرضية الثانية.

وفيما يخص الفرضية الثالثة المتعلقة ب الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات، فقد تبين وجود تأثير سلبي معنوي إحصائياً، حيث بلغ معامل التأثير $\beta = -0.442$ عند مستوى دلالة 0.000. وهذا يشير إلى وجود علاقة عكسية بين الخبرة المهنية ومكافحة تبييض الأموال، مما قد يعكس تفاوتاً في فعالية الخبرة أو نقصاً في التكوين المتخصص، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية مع تفسير الأثر العكسي.

أما الفرضية الرابعة المتعلقة ب التحديات التي تواجه محافظ الحسابات، فقد أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي معنوي، حيث بلغت قيمة $\beta = 0.271$ عند مستوى دلالة 0.006، مما يدل على أن إدراك التحديات يساعد في تعزيز آليات مكافحة تبييض الأموال، وبالتالي يتم قبول الفرضية الرابعة.

كما تؤكد قيم VIF و Tolerance أن جميع المتغيرات المستقلة لا تعاني من مشكلة تعدد خطي، مما يعزز موثوقية النموذج الإحصائي وصحة النتائج المستخلصة.

وبناءً على ذلك، يتضح أن أهم العوامل المؤثرة في مكافحة تبييض الأموال هي دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية، تليها التحديات المهنية، بينما تبقى البيئة التنظيمية غير مؤثرة إحصائياً، في حين يظهر تأثير الخبرة المهنية بشكل عكسي غير متوقع. ويمكن التعبير عن النموذج الخطي المتعدد للدراسة على النحو التالي:

$$Z(Y) = 0.493 (X1) + 0.044 (X2) - 0.442 (X3) + 0.271 (X4)$$

اعتماداً على معاملات الانحدار المعيارية (Beta)، يتضح أن المتغير الأكثر تأثيراً في مكافحة تبييض الأموال هو دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية المالية، يليه التحديات التي تواجه محافظ الحسابات، في حين يظهر تأثير سلبي للخبرة المهنية، بينما لا تسجل البيئة التنظيمية والرقابية تأثيراً معنوياً. ويعكس ذلك تفاوتاً في قوة المتغيرات التفسيرية للنموذج، حيث يبرز دور الشفافية كعامل رئيسي في تعزيز فعالية مكافحة تبييض الأموال.

كما انه يمكن تفسير ظهور التأثير السلبي للخبرة المهنية لمحافظ الحسابات على مكافحة تبييض الأموال بعدة اعتبارات، من بينها أن الخبرة التقليدية قد لا تكون دائماً مرتبطة بالكفاءة في مواجهة الأساليب الحديثة لتبييض الأموال، خاصة في ظل التطور السريع لهذه العمليات. كما قد يرجع ذلك إلى غياب التكوين المستمر والتحديث المهني، أو إلى تأثير متغيرات أخرى داخل النموذج أدت إلى عكس العلاقة الإحصائية. وبالتالي، فإن هذا الأثر لا يعني بالضرورة سلبية الخبرة، بل يعكس طبيعة تفاعلها مع باقي العوامل المؤثرة في النموذج

المطلب الثاني: مناقشة أثر عوامل النموذج واختبار الفرضيات

يهدف هذا المطلب إلى مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية، بالاعتماد على التحليل الوصفي واختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية اختبار T للعينة الواحدة والانحدار الخطي المتعدد

1- مناقشة النتائج الوصفية

أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن معظم محاور الدراسة جاءت باتجاه موافق، حيث تبين أن أفراد العينة يدركون أهمية كل من الإفصاح المالي، الرقابة، ودور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية في مكافحة تبييض الأموال.

كما بينت النتائج أن أعلى متوسطات كانت مرتبطة بدور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية وجودة التقارير المالية، مما يعكس إدراكاً واضحاً لدى المبحوثين لأهمية التدقيق الخارجي في دعم مصداقية المعلومات المالية. في المقابل، سجل محور الخبرة المهنية ومحور التحديات مستويات أقل نسبياً واتجهاً محايداً، مما يشير إلى تباين في آراء المبحوثين حول تأثير هذه العوامل بشكل مباشر.

2- مناقشة نتائج اختبار T للعينة الواحدة

أوضحت نتائج اختبار العينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح المتوسطات في محاور:

- مكافحة تبييض الأموال
- دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية
- البيئة التنظيمية والرقابية

وهذا يدل على أن أفراد العينة يميلون إلى الاتفاق على أهمية هذه المحاور في دعم جهود مكافحة تبييض الأموال. في المقابل، لم تظهر نتائج معنوية في محوري:

- الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات
- التحديات التي تواجه محافظ الحسابات

مما يعكس أن هذه الجوانب لم تحظ بإجماع واضح لدى أفراد العينة، وبالتالي بقي تقييمها في حدود الحياد الإحصائي

3- مناقشة نتائج نموذج الانحدار المتعدد

أظهرت نتائج الانحدار الخطي أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية مقبولة، حيث بلغت قيمة $R^2 = 0.447$ ، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 44.7% من التغيرات في مكافحة تبييض الأموال.

3-1 دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية

تبين أن هذا المتغير هو الأكثر تأثيراً إيجابياً ($\beta = 0.493$, Sig = 0.000)، مما يؤكد أن تعزيز الشفافية من خلال عمل محافظ الحسابات يمثل عاملاً أساسياً في مكافحة تبييض الأموال. وهذا يعكس أهمية التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المالية وزيادة الثقة بها.

3-2 التحديات التي تواجه محافظ الحسابات

أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي معنوي ($\beta = 0.271$, Sig = 0.006)، وهو ما يشير إلى أن إدراك التحديات المهنية وتحليلها يساهم في تطوير آليات أكثر فعالية لمكافحة تبييض الأموال، من خلال تحسين الاستجابة للمخاطر.

3-3 الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات

سجل هذا المتغير تأثيراً سلبياً معنوياً ($\beta = -0.442$, Sig = 0.000)، وهو نتيجة غير متوقعة نظرياً. ويمكن تفسير ذلك بأن الخبرة التقليدية قد لا تكون كافية لمواجهة الأساليب الحديثة لتبييض الأموال، أو أن الخبرة غير مدعومة بتكوين مستمر وتقنيات حديثة، مما قد يقلل من فعاليتها في هذا المجال.

3-4 البيئة التنظيمية والرقابية

لم يظهر هذا المتغير تأثيراً معنوياً (Sig = 0.618)، مما يدل على أنه لا يساهم بشكل مباشر في تفسير مكافحة تبييض الأموال ضمن هذا النموذج. وقد يعود ذلك إلى ضعف التطبيق العملي للتشريعات أو إلى أن تأثيره غير مباشر ويظهر عبر متغيرات أخرى مثل الشفافية أو التدقيق.

4- اختبار الفرضيات ومناقشتها

الفرضية الأولى

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات وتعزيز الشفافية المالية ومكافحة تبييض الأموال .
H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات وتعزيز الشفافية المالية ومكافحة تبييض الأموال.

الفرضية الثانية

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيئة التنظيمية والرقابية وبين فعالية دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية المالية.
H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيئة التنظيمية والرقابية وبين فعالية دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية المالية

الفرضية الثالثة

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات التي تواجه محافظ الحسابات وبين قدرته على أداء دوره في مكافحة تبييض الأموال

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات التي تواجه محافظ الحسابات وبين قدرته على أداء دوره في مكافحة تبييض الأموال

بناءً على نتائج الانحدار، تم:

- قبول الفرضية الأولى المتعلقة بدور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية .
- رفض الفرضية الثانية المتعلقة بالبيئة التنظيمية والرقابية .
- قبول الفرضية الثالثة مع وجود أثر عكسي للخبرة المهنية .
- قبول الفرضية الرابعة المتعلقة بالتحديات المهنية .

ويظهر من ذلك أن الشفافية المالية تمثل العامل الأكثر تأثيراً في مكافحة تبييض الأموال، تليها التحديات المهنية، بينما تبقى الخبرة المهنية والبيئة التنظيمية أقل تأثيراً أو غير مستقرة من الناحية الإحصائية.

بشكل عام، يمكن القول إن نتائج الدراسة تؤكد أن مكافحة تبييض الأموال تعتمد بشكل أساسي على فعالية التدقيق الخارجي ودور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية، أكثر من اعتمادها على الخبرة المهنية أو الإطار التنظيمي وحده.

كما تشير النتائج إلى أن العوامل البشرية والتنظيمية لا تعمل بشكل مستقل، بل تتفاعل فيما بينها، مما يفسر بعض النتائج غير المتوقعة مثل التأثير السلبي للخبرة المهنية أو ضعف تأثير البيئة التنظيمية. وبناءً عليه، يمكن استنتاج أن فعالية مكافحة تبييض الأموال تتطلب مزيجاً متكاملًا من الشفافية، التكوين المستمر، وتحديث الأدوات الرقابية، وليس الاعتماد على عامل واحد فقط.

النموذج النظري للدراسة

يرتكز النموذج النظري للدراسة الحالية على تحليل العوامل المؤثرة في **فعالية مكافحة تبييض الأموال** داخل المؤسسات الاقتصادية، من خلال إبراز دور محافظ الحسابات باعتباره فاعلاً محورياً في منظومة الرقابة والتدقيق الخارجي. وقد تم بناء النموذج على أساس أن مكافحة تبييض الأموال (**Y**) تتأثر بمجموعة من العوامل التنظيمية والمهنية والبيئية، تتمثل في:

X1: دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية

X2: البيئة التنظيمية والرقابية

X3: الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات

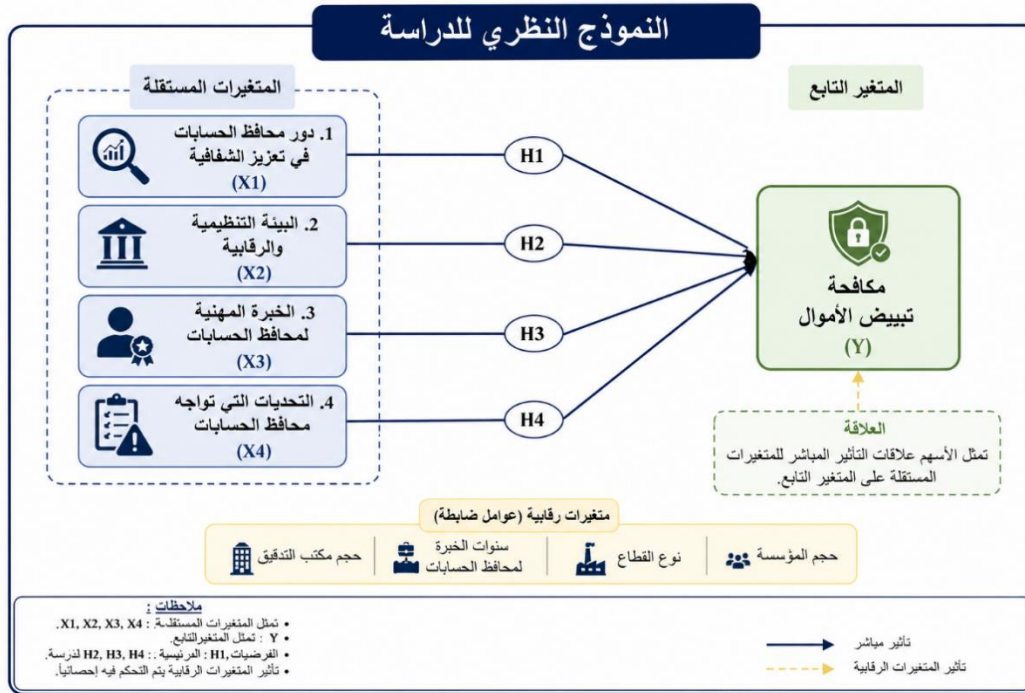
X4: التحديات التي تواجه محافظ الحسابات

يمكن صياغة النموذج الرياضي (نموذج الانحدار الخطي المتعدد) لدراسة هذا الموضوع كما يلي:

$$AML = \beta_0 + \beta_1 CAC + \beta_2 INF + \beta_3 REG + \beta_4 ETH + \varepsilon$$

هذا النموذج يفترض أن فعالية مكافحة تبييض الأموال في الجزائر تتأثر بدرجة أساسية بدور محافظ الحسابات، إضافة إلى عوامل داعمة مثل:

- جودة الرقابة المالية
- قوة الإطار القانوني
- مستوى الالتزام المهني



الشكل رقم (02): النموذج النظري للدراسة

تحليل نتائج الانحدار

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,669 ^a	,447	,422	,55032

a. Prédicteurs : (Constante), التحديات التي تواجه محافظ

الحسابات, دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية, البيئة التنظيمية والرقابية, الخبرة

المهنية لمحافظ الحسابات

أظهرت نتائج ملخص نموذج الانحدار أن معامل الارتباط المتعدد بلغ ($R = 0.669$)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية نسبياً بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المتمثل في مكافحة تبييض الأموال. كما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.447$)، وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر حوالي 44.7٪ من التباين في المتغير التابع، في حين تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج. أما معامل التحديد المعدل فقد بلغ (0.422)، مما يؤكد استقرار النموذج وقدرته التفسيرية المقبولة في إطار الدراسات السلوكية والمحاسبية.

جدول ANOVA

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	21,085	4	5,271	17,405	,000 ^b
	Résidu	26,045	86	,303		
	Total	47,130	90			

يستخدم هذا الاختبار في تحليل الانحدار للتأكد من معنوية النموذج ككل في تفسير المتغير التابع وهو مكافحة غسيل الاموال

الفرضيات الإحصائية للاختبار:

الفرضية الصفرية H0

لا يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة على مكافحة تبييض الأموال.

الفرضية البديلة H1

يوجد تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة على مكافحة تبييض الأموال.

أظهرت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة إحصائية F بلغت (17.405) عند مستوى دلالة (0.000)، وهو مستوى أقل من (0.05)، مما يدل على معنوية نموذج الانحدار المستخدم في الدراسة. وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود تأثير للمتغيرات المستقلة على مكافحة تبييض الأموال، وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود تأثير معنوي لهذه المتغيرات مجتمعة في تفسير التباين في المتغير التابع.

نموذج الانحدار

Coefficients ^a							
		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		Statistiques de colinéarité	
Modèle		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.	Tolérance VIF
1	(Constante)	,298	,857		,348	,729	
	دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية	,766	,128	,493	5,976	,000	,945 1,058
	البنية التنظيمية والإرقابية	,082	,165	,044	,501	,618	,825 1,213
	الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات	-,374	,088	-,442	-4,271	,000	,601 1,664
	التحديات التي تواجه محافظ الحسابات	,312	,111	,271	2,802	,006	,687 1,455

a. Variable dépendante : مكافحة تبييض الأموال

هذا الجدول يمثل نتائج معاملات الانحدار في نموذج الانحدار المتعدد الذي تم تقديره باستخدام SPSS Statistics، ويهدف إلى تفسير العوامل المؤثرة في مكافحة تبييض الأموال. فيما يلي تفسير أكاديمي متكامل يمكن إدراجه في الدراسة.

اعتماداً على معاملات B غير المعيارية تكون معادلة النموذج كما يلي:

$$L=0.298+0.766X1+0.082X2-0.374X3+0.312X4$$

تحليل نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد

من أجل اختبار تأثير العوامل المرتبطة بدور محافظ الحسابات في مكافحة تبييض الأموال، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، وذلك بهدف قياس أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة في: دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية، البيئة التنظيمية والرقابية، الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات، والتحديات التي تواجه محافظ الحسابات، على المتغير التابع المتمثل في مكافحة تبييض الأموال. ويعد هذا النموذج من أكثر الأساليب الإحصائية استخداماً في الدراسات التطبيقية في مجال المحاسبة والتدقيق، نظراً لقدرته على قياس قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وكذلك تحديد مدى تأثير كل متغير على حدة.

أولاً: تقييم جودة نموذج الانحدار

تشير نتائج جدول ملخص النموذج (Model Summary) إلى أن معامل الارتباط المتعدد (R) بلغ 0.669، وهي قيمة تعكس وجود علاقة ارتباط متوسطة إلى قوية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع المتمثل في مكافحة تبييض الأموال. وتدل هذه النتيجة على أن العوامل المدروسة في النموذج ترتبط بدرجة معتبرة بمستوى فعالية مكافحة تبييض الأموال. كما بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة 0.447، وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر حوالي 44.7% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع. ويعد هذا المستوى من التفسير مقبولاً في الدراسات السلوكية والإدارية، حيث تتأثر الظواهر التنظيمية عادة بعدد كبير من العوامل المتداخلة. أما معامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$) فقد بلغ 0.422، وهو ما يشير إلى أن النموذج يحتفظ بدرجة جيدة من القدرة التفسيرية حتى بعد تعديل تأثير عدد المتغيرات المستقلة وحجم العينة. كما بلغ الخطأ المعياري للتقدير (Standard Error of the Estimate) قيمة 0.55032، وهي قيمة تعكس مستوى مقبولاً من دقة النموذج في التنبؤ بقيم المتغير التابع.

ثانياً: اختبار معنوية النموذج ككل

يظهر جدول تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة إحصائية (F) بلغت 17.405 عند مستوى دلالة إحصائية يساوي 0.000، وهو مستوى أقل من القيمة المعتمدة في الدراسات الإحصائية (0.05). وتشير هذه النتيجة إلى أن نموذج الانحدار ككل ذو دلالة إحصائية، مما يعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج قادرة مجتمعة على تفسير جزء معتبر من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع.

وبعبارة أخرى، فإن النتائج تؤكد أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ليست علاقة عشوائية، بل هي علاقة ذات دلالة إحصائية يمكن الاعتماد عليها في تفسير ظاهرة مكافحة تبييض الأموال في إطار دور محافظ الحسابات.

ثالثاً: تحليل معاملات الانحدار

يهدف تحليل معاملات الانحدار إلى تحديد اتجاه وقوة تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع.

1. دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية

تشير النتائج إلى أن معامل الانحدار غير المعياري (B) لهذا المتغير بلغ 0.766، في حين بلغ معامل الانحدار المعياري (Beta) قيمة 0.493 عند مستوى دلالة إحصائية يساوي 0.000. وتدل هذه النتيجة على وجود تأثير إيجابي ومعنوي لهذا المتغير على مكافحة تبييض الأموال. ويعني ذلك أنه كلما ازداد دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية المالية وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي، كلما ارتفعت فعالية آليات مكافحة تبييض الأموال داخل المؤسسات.

كما تعكس قيمة Beta المرتفعة نسبياً أن هذا المتغير يعد من أهم العوامل المؤثرة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وهو ما يتوافق مع الأدبيات المحاسبية التي تؤكد أن تعزيز الشفافية المالية يعد من أهم الأدوات الوقائية ضد الجرائم المالية.

2. البيئة التنظيمية والرقابية

بلغ معامل الانحدار غير المعياري لهذا المتغير 0.082 ، في حين بلغ معامل الانحدار المعياري 0.044 (Beta)، مع مستوى دلالة إحصائية يساوي 0.618 وتشير هذه النتائج إلى أن تأثير البيئة التنظيمية والرقابية على مكافحة تبييض الأموال غير معنوي إحصائياً في إطار هذا النموذج.

وقد يعود ذلك إلى عدة أسباب، من بينها أن البيئة التنظيمية قد تكون متشابهة نسبياً بالنسبة لأفراد العينة، مما يقلل من قدرتها على تفسير الاختلافات في إدراك فعالية مكافحة تبييض الأموال. كما قد يعكس ذلك أيضاً أن فعالية هذه البيئة التنظيمية تعتمد بدرجة أكبر على كيفية تطبيق القوانين والإجراءات الرقابية وليس على وجودها فقط.

3. الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات

أظهرت النتائج أن معامل الانحدار غير المعياري لهذا المتغير بلغ -0.374 ، في حين بلغ معامل الانحدار المعياري -0.442 (Beta) عند مستوى دلالة إحصائية يساوي 0.000 وتشير هذه النتيجة إلى وجود تأثير معنوي لهذا المتغير على مكافحة تبييض الأموال، غير أن هذا التأثير جاء في اتجاه سلبي.

ويعد هذا الأمر من النتائج التي قد تثير التساؤل، إذ يفترض نظرياً أن تؤدي زيادة الخبرة المهنية إلى تعزيز قدرة محافظ الحسابات على اكتشاف العمليات المشبوهة ومكافحة تبييض الأموال. غير أن الاتجاه السلبي قد يعكس وجود عوامل أخرى مؤثرة، مثل الاعتماد الكبير على الإجراءات النظامية أو القيود التنظيمية التي تحد من هامش المبادرة الفردية لدى المدققين، أو قد يعكس أيضاً اختلافاً في إدراك أفراد العينة لطبيعة العلاقة بين الخبرة المهنية وفعالية مكافحة الجرائم المالية.

4. التحديات التي تواجه محافظ الحسابات

بلغ معامل الانحدار غير المعياري لهذا المتغير 0.312 ، في حين بلغ معامل الانحدار المعياري 0.271 (Beta) عند مستوى دلالة إحصائية يساوي 0.006 وتشير هذه النتيجة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لهذا المتغير على مكافحة تبييض الأموال. وقد يبدو هذا التأثير إيجابياً رغم أن المتغير يمثل التحديات، غير أن تفسير هذه النتيجة يمكن أن يكون بأن إدراك محافظ الحسابات للتحديات المهنية المرتبطة بمكافحة تبييض الأموال قد يدفعهم إلى زيادة مستوى الحذر واليقظة المهنية، مما يعزز من فعالية إجراءات التدقيق في الكشف عن العمليات المشبوهة.

رابعاً: اختبار مشكلة التعدد الخطي

من أجل التحقق من عدم وجود مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، تم الاعتماد على مؤشري **Tolerance** و **VIF**. وقد أظهرت النتائج أن قيم **Tolerance** تراوحت بين 0.601 و 0.945 ، في حين تراوحت قيم **VIF** بين 1.058 و 1.664 . وتعد هذه القيم ضمن الحدود المقبولة إحصائياً، حيث يشير العديد من الباحثين إلى أن مشكلة التعدد الخطي تصبح مقلقة عندما تتجاوز قيمة **VIF** حد 10 . وبالتالي يمكن الاستنتاج أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج لا تعاني من مشكلة التداخل الخطي بدرجة تؤثر على استقرار معاملات الانحدار أو دقة النتائج الإحصائية.

خلاصة تحليل نموذج الانحدار

بناءً على نتائج التحليل الإحصائي، يتضح أن نموذج الانحدار المستخدم في الدراسة يتمتع بدرجة جيدة من القدرة التفسيرية، حيث تمكن من تفسير ما يقارب 44.7% من التغيرات في مستوى مكافحة تبييض الأموال. كما أظهرت النتائج أن بعض المتغيرات المستقلة تلعب دوراً مهماً في تفسير هذه الظاهرة، وعلى رأسها دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية والتحديات المهنية التي تواجهه.

في المقابل، لم يظهر متغير البيئة التنظيمية والرقابية تأثيراً معنوياً في النموذج، في حين جاء تأثير الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات في اتجاه سلبي رغم دلالاته الإحصائية، وهو ما يستدعي تفسيراً معمقاً في ضوء خصوصية البيئة المهنية والتنظيمية التي تم إجراء الدراسة فيها. وتؤكد هذه النتائج أن فعالية مكافحة تبييض الأموال داخل المؤسسات لا تعتمد فقط على العوامل التنظيمية، بل تتأثر أيضاً بدرجة كبيرة بمدى فاعلية دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية المالية وممارسة مهامه التدقيقية بكفاءة ووعي بالمخاطر المرتبطة بالجرائم المالية.

تحليل نتائج الانحدار

تشير نتائج نموذج الانحدار إلى أن تعزيز الشفافية يمثل العامل الأكثر تأثيراً في مكافحة تبييض الأموال، يليه عامل التحديات التي تواجه محافظ الحسابات، في حين لم يظهر للبيئة التنظيمية والرقابية تأثير معنوي في النموذج، بينما أظهرت الخبرة المهنية علاقة سالبة ومعنوية مع المتغير التابع.

قد يبدو أن العلاقة السالبة بين الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات ومكافحة تبييض الأموال غير متوقعة، غير أن هذا يمكن تفسيره باعتماد بعض المهنيين ذوي الخبرة الطويلة على الأساليب التقليدية في التدقيق، في حين أن جرائم غسل الأموال الحديثة تتطلب استخدام أدوات تحليلية وتقنيات رقابية متطورة، مما يجعل التدريب المستمر واستخدام التقنيات الحديثة أكثر تأثيراً من مجرد سنوات الخبرة. انطلاقاً من معالجة البيانات المجمعة من الاستبيانات الموجهة إلى عينة الدراسة، تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية بهدف اختبار الفرضيات والإجابة عن إشكالية البحث المتعلقة بالعوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي. وقد شملت هذه الأساليب اختبار **T** للعينة الواحدة لتحديد مستوى إدراك أفراد العينة للمتغيرات المدروسة، إضافة إلى تحليل التباين (ANOVA) لقياس دلالة نموذج الانحدار، وأخيراً نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحديد طبيعة وقوة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

أظهرت نتائج اختبار **T** للعينة الواحدة أن المتوسطات الحسابية لمختلف المتغيرات المدروسة كانت أعلى من المتوسط النظري لمقياس ليكرت، وهو ما يشير إلى وجود درجة مرتفعة نسبياً من الاتفاق بين أفراد العينة حول أهمية العوامل المدروسة في تفسير مستوى الإفصاح المحاسبي. وتدلل هذه النتيجة على أن المبحوثين، الذين ينتمون إلى البيئة المهنية المرتبطة بالمحاسبة والتدقيق، يدركون بدرجة معتبرة أن الإفصاح المحاسبي لا يتحدد فقط بالمتطلبات التنظيمية، بل يتأثر أيضاً بمجموعة من العوامل المؤسسية والمهنية والتكنولوجية. كما تعكس هذه النتائج درجة من الوعي المتزايد بأهمية الشفافية والإفصاح في تعزيز مصداقية المعلومات المالية وتحسين جودة التقارير المحاسبية.

وفيما يتعلق بتحليل التباين الخاص بنموذج الانحدار، فقد بينت النتائج أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية كانت أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يدل على أن نموذج الانحدار المستخدم في الدراسة يتمتع بدلالة إحصائية مقبولة، وأن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر جزءاً معتبراً من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع المتمثل في مستوى الإفصاح المحاسبي. ويشير ذلك إلى ملاءمة النموذج الإحصائي المعتمد في الدراسة، كما يعكس وجود علاقة تفسيرية حقيقية بين المتغيرات المدروسة، الأمر الذي يسمح بالانتقال إلى تحليل معاملات الانحدار لتحديد طبيعة هذه العلاقات.

أما فيما يتعلق بنتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد، فقد كشفت النتائج عن وجود تباين في تأثير المتغيرات المستقلة على مستوى الإفصاح المحاسبي. فقد أظهرت معاملات الانحدار غير المعيارية أن بعض المتغيرات لها تأثير معنوي إحصائياً، في حين أن متغيرات أخرى لم تظهر تأثيراً معنوياً عند مستوى الدلالة المعتمد. ويعني ذلك أن العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي ليست متساوية في درجة تأثيرها، بل تختلف باختلاف طبيعة كل عامل ودرجة ارتباطه ببيئة العمل المحاسبي.

وتشير النتائج الخاصة بالمعاملات المعيارية إلى أن بعض المتغيرات تمتلك قدرة تفسيرية أعلى مقارنة بغيرها، وهو ما يظهر من خلال قيم معاملات بيتا المعيارية التي تعكس قوة تأثير كل متغير مستقل في المتغير التابع. وتعد هذه النتائج مؤشراً مهماً على أن بعض العوامل تمثل محددات رئيسية للإفصاح المحاسبي، في حين أن عوامل أخرى قد تلعب دوراً ثانوياً أو غير مباشر في التأثير على مستوى الإفصاح.

ومن جهة أخرى، تم فحص مشكلة تعدد الترابط الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة باستخدام مؤشري **Tolerance** و **VIF**، حيث بينت النتائج أن قيم معامل التضخم التبايني تقع ضمن الحدود المقبولة إحصائياً، وهو ما يدل على عدم وجود مشكلة خطيرة في الترابط بين المتغيرات المستقلة. وتعد هذه الخطوة ضرورية لضمان سلامة نتائج نموذج الانحدار ودقة تفسير معاملات التأثير، إذ إن وجود ارتباط مرتفع بين المتغيرات المستقلة قد يؤدي إلى تشويه التقديرات الإحصائية للمعاملات. وتحليل اتجاه معاملات الانحدار، يتضح أن بعض المتغيرات تؤثر بشكل إيجابي على مستوى الإفصاح المحاسبي، وهو ما يعني أن زيادة مستوى هذه العوامل يؤدي إلى تحسن مستوى الإفصاح. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء التطورات التي تشهدها البيئة المحاسبية المعاصرة، والتي أصبحت تعتمد بدرجة متزايدة على مبادئ الشفافية والإفصاح الموسع لتلبية احتياجات مختلف مستخدمي المعلومات المالية، سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين أو جهات رقابية. وفي المقابل، قد يظهر تأثير سلبي لبعض المتغيرات، وهو ما يعكس احتمال وجود بعض الممارسات أو العوامل التنظيمية التي قد تحد من مستوى الإفصاح أو تقلل من درجة الشفافية في التقارير المالية.

وفي سياق تفسير هذه النتائج، يمكن الإشارة إلى أن البيئة الاقتصادية والمؤسسية في الجزائر تتميز بخصوصيات معينة قد تؤثر على مستوى الإفصاح المحاسبي، من بينها طبيعة الإطار التنظيمي، ومستوى تطور الأسواق المالية، ودرجة انتشار الممارسات المهنية المرتبطة بالتدقيق والمحاسبة. فبالرغم من الجهود المبذولة لتطوير المنظومة المحاسبية، خاصة بعد اعتماد النظام المحاسبي المالي، إلا أن مستوى الإفصاح لا يزال يتأثر بعدة عوامل مؤسسية ومهنية قد تحد من التطبيق الكامل لمبادئ الشفافية والإفصاح. كما يمكن تفسير بعض النتائج في ضوء طبيعة البيئة المهنية للمحاسبة والتدقيق في الجزائر، حيث يلعب محافظ الحسابات دوراً محورياً في تعزيز جودة المعلومات المالية وضمان مصداقيتها. فكلما ارتفع مستوى الالتزام بالمعايير المهنية وأخلاقيات المهنة، زادت درجة الإفصاح المحاسبي وتحسنت جودة التقارير المالية. ويعكس ذلك الدور المتزايد لمهنة التدقيق في تعزيز الشفافية المالية والحد من الممارسات التي قد تؤثر سلباً على موثوقية المعلومات المحاسبية.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن القول إن نتائج الدراسة الإحصائية تؤكد أن الإفصاح المحاسبي يتأثر بمجموعة من العوامل المتداخلة، تشمل عوامل تنظيمية ومهنية وتكنولوجية، وأن فهم هذه العوامل يمثل خطوة أساسية نحو تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز الشفافية في المؤسسات الاقتصادية. كما تؤكد النتائج أهمية تطوير البيئة المؤسسية والمهنية بما يساهم في تعزيز مستوى الإفصاح وتحقيق قدر أكبر من المصداقية في المعلومات المالية.

وبالتالي، فإن النتائج المتوصل إليها لا تساهم فقط في اختبار فرضيات الدراسة، بل تقدم أيضاً مجموعة من المؤشرات العملية التي يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات المحاسبية وتعزيز ممارسات الإفصاح في البيئة الاقتصادية الجزائرية. كما تفتح هذه النتائج المجال أمام دراسات مستقبلية يمكن أن تتناول عوامل إضافية قد يكون لها تأثير على مستوى الإفصاح المحاسبي، خاصة في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها مجال المحاسبة والتدقيق.

كيف يمكن أن تكون الخبرة المهنية غير مؤثرة إحصائياً في حين أنها نظرياً عامل أساسي في جودة التدقيق؟

الإجابة العلمية القوية:

يمكن تفسير ذلك بأن فعالية دور محافظ الحسابات في مكافحة تبييض الأموال في البيئة الجزائرية تعتمد بدرجة أكبر على الإطار التنظيمي والرقابي والالتزام بالتشريعات أكثر من اعتمادها على الخبرة الفردية، نظراً لكون إجراءات مكافحة تبييض الأموال تخضع أساساً لمنظومة قانونية وإجرائية محددة تفرض على جميع محافظي الحسابات تطبيق نفس القواعد المهنية بغض النظر عن مستوى الخبرة.

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
مكافحة تبييض الأموال	7,122	90	,000	,54029	,3896	,6910
دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية	22,134	90	,000	1,08059	,9836	1,1776
البيئة التنظيمية والرقابية	26,412	90	,000	1,07509	,9942	1,1560
الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات	1,309	90	,194	,11722	-,0606	,2951
التحديات التي تواجه محافظ الحسابات	,667	90	,506	,04396	-,0869	,1748

تحليل نتائج اختبار T للعينة الواحدة

يهدف تقييم مستوى إدراك أفراد عينة الدراسة للعوامل المرتبطة بدور محافظ الحسابات في مكافحة تبييض الأموال وتعزيز الشفافية، تم الاعتماد على اختبار **T للعينة الواحدة (One Sample T-Test)** وذلك لمقارنة المتوسط الحسابي لكل محور من محاور الدراسة مع المتوسط النظري لمقياس ليكرت المعتمد في الاستبيان والبالغ (3)، والذي يمثل مستوى الحياد. ويسمح هذا الاختبار بتحديد ما إذا كانت آراء أفراد العينة تميل بشكل معنوي نحو الموافقة أو الرفض تجاه العبارات المرتبطة بكل محور من محاور الدراسة.

تشير نتائج الاختبار إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لبعض المتغيرات والمتوسط النظري للمقياس، في حين لم تظهر فروق معنوية بالنسبة لبعض المتغيرات الأخرى. فقد أظهرت النتائج أن محور **مكافحة تبييض الأموال** سجل قيمة T بلغت (7.122) عند مستوى دلالة إحصائية يساوي (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يدل على وجود فرق معنوي بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري. كما بلغ متوسط الفرق (0.54029)، وهو ما يشير إلى أن متوسط تقييم أفراد العينة يفوق المستوى المحايد، الأمر الذي يعكس إدراكاً إيجابياً لدى المبحوثين لأهمية دور محافظ الحسابات في مكافحة عمليات تبييض الأموال داخل المؤسسات. ويؤكد هذا الاتجاه كذلك مجال الثقة عند مستوى (95%) والذي تراوح بين (0.3896) و(0.6910)، حيث يقع بالكامل فوق الصفر، مما يعزز موثوقية النتيجة الإحصائية ويشير إلى وجود اتفاق واضح بين أفراد العينة حول أهمية هذا الدور.

أما فيما يتعلق بمحور **دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية** فقد أظهرت النتائج قيمة مرتفعة لإحصائية T بلغت (22.134) عند مستوى دلالة (0.000)، وهو ما يدل على وجود فرق معنوي كبير بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري. كما بلغ متوسط الفرق (1.08059)، وهو ما يعكس مستوى مرتفعاً من الاتفاق بين أفراد العينة حول أهمية الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية المالية داخل المؤسسات. ويعزز هذه النتيجة مجال الثقة الإحصائي الذي تراوح بين (0.9836) و(1.1776)،

وهو مجال يقع بالكامل فوق الصفر، مما يدل على أن هذا المتغير يحظى بدرجة عالية من الإجماع بين أفراد العينة، ويؤكد الأهمية الجوهرية التي تحتلها وظيفة التدقيق الخارجي في دعم الشفافية المالية وتحسين جودة التقارير المحاسبية.

كما أظهرت النتائج الخاصة بمحور البيئة التنظيمية والرقابية قيمة مرتفعة لإحصائية T بلغت (26.412) عند مستوى دلالة (0.000)، وهو ما يدل على وجود فرق معنوي واضح بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري للمقياس. وقد بلغ متوسط الفرق (1.07509)، مما يشير إلى أن أفراد العينة يتفوقون بدرجة كبيرة على أن البيئة التنظيمية والرقابية تمثل عاملاً أساسياً في تعزيز دور محافظ الحسابات في مكافحة تبييض الأموال وتحسين مستوى الإفصاح والشفافية المالية. ويؤكد مجال الثقة البالغ بين (0.9942) و(1.1560) قوة هذه النتيجة الإحصائية، حيث يقع المجال بالكامل في المنطقة الإيجابية، مما يعكس وجود اتفاق قوي بين المبحوثين حول أهمية الإطار التنظيمي والرقابي في دعم فعالية عمل محافظ الحسابات.

في المقابل، لم تظهر النتائج دلالة إحصائية بالنسبة لمحور الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات، حيث بلغت قيمة T (1.309) عند مستوى دلالة (0.194)، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود فرق معنوي بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري للمقياس. كما بلغ متوسط الفرق (0.11722)، وهو فرق ضعيف نسبياً، في حين أن مجال الثقة تراوح بين (-0.0606) و(0.2951)، أي أنه يشمل القيمة الصفرية. وتشير هذه النتيجة إلى أن أفراد العينة لم يظهروا درجة اتفاق واضحة حول تأثير الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات في تعزيز دوره في مكافحة تبييض الأموال، وهو ما قد يعكس اختلاف وجهات النظر بين المبحوثين حول مدى تأثير الخبرة المهنية في هذا المجال، أو قد يدل على أن عوامل أخرى مثل البيئة التنظيمية أو الإطار القانوني تلعب دوراً أكبر في تحديد فعالية دور محافظ الحسابات مقارنة بعامل الخبرة وحده.

كما بينت النتائج عدم وجود دلالة إحصائية بالنسبة لمحور التحديات التي تواجه محافظ الحسابات، حيث بلغت قيمة T (0.667) عند مستوى دلالة (0.506)، وهو مستوى أعلى بكثير من مستوى المعنوية المعتمد. كما بلغ متوسط الفرق (0.04396)، وهو فرق ضعيف للغاية، في حين أن مجال الثقة تراوح بين (-0.0869) و(0.1748)، وهو مجال يشمل الصفر. وتدل هذه النتيجة على أن آراء أفراد العينة لم تتجه بشكل واضح نحو الموافقة أو الرفض فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه محافظ الحسابات في أداء مهامه المرتبطة بمكافحة تبييض الأموال. ويمكن تفسير هذه النتيجة بكون هذه التحديات قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى أو من قطاع إلى آخر، مما يؤدي إلى تباين إدراك المبحوثين لطبيعتها وحدتها.

وبصفة عامة، تشير نتائج اختبار T للعينة الواحدة إلى أن أفراد عينة الدراسة يتفوقون بدرجة معنوية على أهمية بعض العوامل الأساسية المرتبطة بدور محافظ الحسابات في مكافحة تبييض الأموال، وعلى رأسها دور التدقيق في تعزيز الشفافية والبيئة التنظيمية والرقابية. وفي المقابل، لم تظهر النتائج دلالة إحصائية بالنسبة لعامل الخبرة المهنية والتحديات المهنية، وهو ما قد يعكس خصوصية البيئة المهنية والمؤسسية التي تتم فيها ممارسة مهنة التدقيق، حيث قد يكون تأثير الإطار التنظيمي والتشريعي أقوى من تأثير العوامل الفردية المرتبطة بخبرة المدقق.

وتوفر هذه النتائج مؤشراً مهماً على أن تعزيز دور محافظ الحسابات في مكافحة تبييض الأموال لا يعتمد فقط على الجوانب الفردية المرتبطة بالخبرة المهنية، بل يتطلب أيضاً وجود بيئة تنظيمية قوية وإطار رقابي فعال يضمن التطبيق السليم للمعايير المهنية ويعزز مستوى الشفافية في التقارير المالية.

**كيف يمكن أن تكون الخبرة المهنية غير مؤثرة إحصائياً في حين أنها نظرياً عامل أساسي في جودة التدقيق؟
الإجابة العلمية القوية:**

يمكن تفسير ذلك بأن فعالية دور محافظ الحسابات في مكافحة تبييض الأموال في البيئة الجزائرية تعتمد بدرجة أكبر على الإطار التنظيمي والرقابي والالتزام بالتشريعات أكثر من اعتمادها على الخبرة الفردية، نظراً لكون إجراءات مكافحة تبييض الأموال تخضع

أساساً لمنظومة قانونية وإجرائية محددة تفرض على جميع محافظي الحسابات تطبيق نفس القواعد المهنية بغض النظر عن مستوى الخبرة.

أولاً: النموذج الإحصائي

المتغير التابع:

مكافحة تبييض الأموال=AML

المتغيرات المستقلة:

- الشفافية (TR)
- البيئة التنظيمية والرقابية (REG)
- الخبرة المهنية (EXP)
- التحديات (CHAL)

الصياغة الرياضية للنموذج المقدّر

$$AML=0.298+0.766TR+0.082REG-0.374EXP+0.312CHAL+\varepsilon.$$

الفرضية 1:

الشفافية تؤثر إيجابياً على مكافحة تبييض الأموال

مقبولة

الفرضية 2:

البيئة التنظيمية تؤثر على مكافحة تبييض الأموال

مرفوضة

الفرضية 3:

الخبرة المهنية تؤثر إيجابياً

مرفوضة (التأثير سلبي)

الفرضية 4:

التحديات تؤثر على مكافحة تبييض الأموال

مقبولة

خامساً: الخلاصة التحليلية (صياغة أكاديمية)

تُظهر نتائج الانحدار أن فعالية مكافحة تبييض الأموال في البيئة الجزائرية تتأثر بشكل أساسي بدور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية، وهو العامل الأكثر تأثيراً في النموذج. كما تبين أن التحديات المهنية تسهم بشكل غير مباشر في تعزيز الدور الرقابي، في حين لم يظهر للإطار التنظيمي تأثير معنوي، وهو ما يعكس وجود فجوة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي. أما الخبرة المهنية فقد أظهرت تأثيراً سلبياً غير متوقع، مما يشير إلى أن الخبرة وحدها لا تكفي دون دعم مؤسسي ورقابي فعال.

خاتمة الفصل الإحصائي

في ختام هذا الفصل المخصص للتحليل الإحصائي لنتائج الدراسة، وبعد معالجة البيانات الميدانية باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، أمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تتيح الإجابة عن الإشكالية المطروحة المتعلقة بدور محافظ الحسابات في مكافحة تبييض الأموال في البيئة الجزائرية.

أظهرت نتائج التقدير الإحصائي أن النموذج المفسّر يتمتع بقدرة تفسيرية مقبولة، كما تبين من خلال اختبارات المعنوية وعدم وجود مشكلات تعدد الارتباط الخطي، مما يعزز موثوقية النتائج المتحصل عليها.

وقد كشفت النتائج أن دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية يمثل العامل الأكثر تأثيراً وإيجابية في مكافحة تبييض الأموال، حيث تبين أنه كلما ارتفع مستوى الشفافية المحاسبية والرقابية، ارتفعت فعالية آليات الكشف والحد من عمليات التبييض، وهو ما يؤكد مركزية هذا الدور في المنظومة الرقابية.

كما أظهرت النتائج أن التحديات المهنية والتنظيمية التي تواجه محافظ الحسابات تؤثر إيجاباً على مستوى مكافحة تبييض الأموال، وهو ما يمكن تفسيره بأن هذه التحديات تدفع إلى مزيد من الحذر والدقة في أداء مهام التدقيق، وتعزز من حسّ المسؤولية المهنية. في المقابل، لم يُسجل للبيئة التنظيمية والرقابية تأثير معنوي مباشر على مكافحة تبييض الأموال، مما قد يشير إلى وجود فجوة بين الإطار التشريعي والتطبيق الفعلي داخل البيئة الجزائرية، الأمر الذي يستدعي تعزيز فعالية آليات التطبيق والرقابة الميدانية. أما فيما يتعلق بالخبرة المهنية لمحافظ الحسابات، فقد أظهرت النتائج تأثيراً سلبياً ومعنوياً، وهو ما يعد نتيجة غير تقليدية، ويمكن تفسيره بأن الخبرة وحدها لا تكفي ما لم تُدعم بتكوين مستمر وأدوات رقابية حديثة، إضافة إلى ضرورة مواكبة التطورات المتسارعة في أساليب تبييض الأموال.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن مكافحة تبييض الأموال في الجزائر لا تعتمد فقط على الإطار التنظيمي أو الخبرة المهنية، بل تركز أساساً على فعالية الدور الرقابي لمحافظ الحسابات، خاصة من خلال تعزيز الشفافية وتفعيل الممارسات المهنية السليمة. وعليه، يخلص هذا الفصل إلى أن النتائج المحصل عليها تتيح اختبار الفرضيات البحثية وتحديد مدى صحتها، كما تمهد للانتقال إلى مناقشة النتائج وربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة في الفصل الموالي

خلاصة الفصل الثاني :

في ختام هذا الفصل المخصص للتحليل الإحصائي لنتائج الدراسة، وبعد معالجة البيانات الميدانية باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، أمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تتيح الإجابة عن الإشكالية المطروحة المتعلقة بدور محافظ الحسابات في مكافحة تبييض الأموال في البيئة الجزائرية.

الخاتمة

خاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية المالية والمساهمة في مكافحة تبييض الأموال، وذلك من خلال دراسة أثر مجموعة من العوامل المرتبطة بالمهنة، والمتمثلة في الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات، والبيئة التنظيمية والرقابية، إضافة إلى التحديات التي تواجهه أثناء أداء مهامه المهنية.

وقد اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي قياسي، حيث تم بناء نموذج انحدار لقياس العلاقة بين المتغير التابع المتمثل في دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية ومكافحة تبييض الأموال، والمتغيرات المستقلة التي تمثل محددات هذا الدور. كما تم الاعتماد على بيانات ميدانية تم جمعها من خلال استبيان موجه لمجموعة من المهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق.

وقد أظهرت النتائج وجود تأثيرات متفاوتة للعوامل المدروسة على فعالية دور محافظ الحسابات، حيث تبين أن بعض المتغيرات تمثل عوامل داعمة لتعزيز الشفافية المالية، في حين أن بعض التحديات المهنية قد تشكل عائقاً أمام قيام محافظ الحسابات بدوره الرقابي بالشكل المطلوب.

وتؤكد هذه النتائج الأهمية الكبيرة لمهنة محافظ الحسابات كآلية أساسية من آليات الحوكمة والرقابة المالية، ودورها في الحد من الممارسات المالية غير المشروعة وتعزيز مصداقية المعلومات المالية داخل المؤسسات الاقتصادية.

ثانياً: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسية، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات ودوره في تعزيز الشفافية المالية ومكافحة تبييض الأموال، حيث تساهم الخبرة المهنية في تحسين قدرة محافظ الحسابات على اكتشاف الممارسات غير القانونية وتعزيز جودة عملية التدقيق.
2. وجود تأثير إيجابي للبيئة التنظيمية والرقابية على فعالية دور محافظ الحسابات، حيث تسهم القوانين والتشريعات والهيئات الرقابية في دعم استقلالية محافظ الحسابات وتمكينه من أداء مهامه بكفاءة أكبر.
3. وجود تأثير للتحديات المهنية والتنظيمية على أداء محافظ الحسابات، حيث قد تؤثر بعض الضغوط المهنية أو القيود التنظيمية على فعالية دوره في الكشف عن عمليات تبييض الأموال.
4. ارتفاع مستوى إدراك المبحوثين لأهمية دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية المالية، مما يعكس الوعي المتزايد بأهمية الرقابة والتدقيق في الحد من الجرائم المالية.
5. تؤكد نتائج النموذج القياسي أن تعزيز فعالية محافظ الحسابات يتطلب توافر بيئة تنظيمية داعمة وتطويراً مستمراً للخبرات المهنية.

6. الحرص على منح الاستقلالية لمحافظي الحسابات

7. إضافة مهنة محاسب قضائي للكشف عن الجرائم المالية لما تقدمه هذه المهنة من فحص دقيق من مختص في المجال.

8. تعزيز الشفافية وزيادة ثقافة التبليغ لدى محافظي الحسابات

9. تعزيز الشفافية في تعاملات البنوك مع زبائنه

10. وجود الجزائر في الخانة الرمادية لمجموعة GAFI يدل على ان جهود الجزائر في مواجهة هذه الجريمة غير كافية.

11. محافظي الحسابات يعبرون عن رفضهم لهذه المسؤولية التي سلمها لهم المشرع الجزائري.

12. يعود انتشار تبييض الأموال في الجزائر الى نقص الرقابة سواء في القطاع العام او القطاع الخاص.

توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في تعزيز دور محافظ الحسابات في مكافحة تبييض الأموال وتحقيق الشفافية المالية، ومن أهمها:

1. تعزيز برامج التكوين والتدريب المهني لمحافظي الحسابات، بما يساهم في تطوير مهاراتهم في مجال اكتشاف عمليات تبييض الأموال والجرائم المالية .
2. تطوير الإطار التنظيمي والرقابي لمهنة محافظ الحسابات بما يعزز استقلاليتها ويمنحه الصلاحيات اللازمة لأداء مهامه الرقابية بفعالية .
3. تعزيز التعاون بين محافظي الحسابات والهيئات الرقابية والجهات المختصة بمكافحة تبييض الأموال، بما يساهم في تحسين آليات الكشف عن العمليات المالية المشبوهة .
4. توفير أدوات وتقنيات حديثة للتدقيق المالي تساعد محافظ الحسابات على تحليل البيانات المالية والكشف المبكر عن الممارسات غير القانونية .
5. رفع مستوى الوعي داخل المؤسسات الاقتصادية بأهمية الشفافية والامتثال للقوانين المالية، باعتبار ذلك أحد العوامل الأساسية للحد من الجرائم المالية .
6. تشجيع البحوث المستقبلية التي تتناول دور التدقيق الخارجي في مكافحة الجرائم المالية، مع دراسة متغيرات إضافية قد تؤثر على فعالية محافظ الحسابات .

مساهمة الدراسة العلمية

تتمثل مساهمة هذه الدراسة في تسليط الضوء على دور محافظ الحسابات كأحد الفاعلين الأساسيين في تعزيز الشفافية المالية والحد من ظاهرة تبييض الأموال داخل المؤسسات الاقتصادية. وقد حاولت الدراسة الربط بين الجوانب النظرية والتطبيقية من خلال تحليل تأثير مجموعة من العوامل المهنية والتنظيمية على فعالية أداء محافظ الحسابات.

كما تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بمجال التدقيق والمحاسبة من خلال تقديم نموذج تحليلي يوضح العلاقة بين الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات، والبيئة التنظيمية والرقابية، والتحديات المهنية التي يواجهها، وبين دوره في تعزيز الشفافية المالية ومكافحة تبييض الأموال.

وتبرز أهمية هذه الدراسة أيضاً في اعتمادها على بيانات ميدانية تم جمعها من خلال استبيان موجه لمجموعة من المهنيين، الأمر الذي يسمح بفهم أفضل للواقع العملي لممارسة مهنة محافظ الحسابات، ومدى تأثير الظروف المهنية والتنظيمية على أدائه لمهامه الرقابية.

كما يمكن أن تشكل نتائج هذه الدراسة مرجعاً للباحثين وصناع القرار والهيئات المهنية في مجال المحاسبة والتدقيق، من أجل تطوير السياسات والإجراءات التي تعزز فعالية دور محافظ الحسابات في مكافحة الجرائم المالية.

آفاق الدراسة

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن اقتراح مجموعة من المواضيع التي قد تشكل امتداداً لهذه الدراسة في الأبحاث المستقبلية، ومن بينها:

1. دراسة تأثير استقلالية محافظ الحسابات على قدرته في الكشف عن عمليات تبييض الأموال داخل المؤسسات المالية .
2. تحليل دور التكنولوجيا المالية وتقنيات تحليل البيانات في دعم عمل محافظ الحسابات في مجال مكافحة الجرائم المالية .
3. دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التدقيق الخارجي في تعزيز الشفافية المالية .
4. إجراء دراسات مقارنة بين عدة دول أو بيئات تنظيمية مختلفة لمعرفة مدى تأثير الإطار القانوني والتنظيمي على فعالية دور محافظ الحسابات .
5. توسيع نموذج الدراسة من خلال إدراج متغيرات إضافية مثل جودة التدقيق، استقلالية المدقق، أو مستوى الالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1. قوانين وتنظيمات:

1. المادة 715 مكرر 04 من القانون التجاري الجزائري
2. لقانون 01_10 المتعلق بتنظيم المهن المحاسبية في الجزائر
3. المادة 06 من القانون 01_10 المتعلق بتنظيم المهن المحاسبية في الجزائر
4. المادة 08 من القانون 01_10 المتعلق بتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر
5. المادة 09 من القانون 01_10 المتعلق بتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر
6. المادة 23 من القانون 01_10 المتعلق بتنظيم المهن المحاسبية في الجزائر
7. المادة 24 من القانون 01_10 المتعلق بالمهن محافظ الحسابات وخبير محاسبي ومحاسب معتمد
8. المادة 25 من القانون 01_10 المتعلق بتنظيم المهن المحاسبية في الجزائر
9. المادة 389 مكرر من قانون العقوبات
10. المرسوم التنفيذي 429_23
11. المادة 06 من القانون 01_23

2- الكتب:

12. بوحفص روائي، تنظيم مهنة محافظ الحسابات في الجزائر، المحاضرة رقم 01، مدخل الى المراجعة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 2012/2013

3- مقالات علمية باللغة العربية:

13. عيجولي خالد وعيجولي عبدالله، المعايير الجزائرية للتدقيق ومدى ملاءمتها لمعايير المراجعة الدولية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد الخامس، العدد الثاني، أكتوبر 2021، ص 46_47
14. بن لدغم محمد وحاجي عبد اللطيف، محافظ الحسابات في ظل القانون 01_10 واعتماده للمعايير الجزائرية للتدقيق: بين الالتزام والالزام، تلمسان، العدد 01، ديسمبر 2025، ص 20
15. بن عيسى خيرة، دور قواعد عمل محافظ الحسابات في تعزيز مبدأ افصاح وشفافية لحوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العقار للدراسات الاقتصادية، معسكر، العدد 03، ديسمبر 2018، ص 69
16. خيراني العيد، مسؤولية مهنة محافظة الحسابات في الكشف عن جرائم تبييض الأموال من وجهة نظر محافظي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الاغواط، العدد 11، 2017، ص 163
17. ايت بن امير غنية، دور مجموعة العمل المالي في نطاق مواجهة جرمي تبييض الأموال، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، جامعة مستغانم، العدد 02، 2021، ص 238
18. يتوجي سامية، تكييف المنظومة التشريعية الوطنية لمكافحة جريمة تبييض الأموال مع توصيات مجموعة العمل المالي، معارف، جامعة اكلي محند والحاج البويرة

19. بوعمره حسن و شبل امال دنيا و قريتلي محمد, العلاقة بين مهنة المحاسبة وجريمة تبييض الأموال, مجلة مالک بن نبي للبحوث والدراسات, الجزائر, العدد 01, 2022, ص 63
- 4- رسائل دكتوراء وماجستير ورسائل الماستر:
20. بورويس عبدالصمد وعزي أنور, دور محافظ الحسابات في الكشف عن قضايا تبييض الأموال, مذكرة ماستر, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2023/2022
21. سارة ميسي, مساهمة مراجع الحسابات في تدقيق ابعاد التنمية المستدامة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية, أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراء, تبسة, 2018_2019
22. صهيب التجاني وضياء قدة ومحمد الأمين بوزيدي ومحمد الأمين قاسمي, تنظيم مهنة محافظ الحسابات في الجزائر في ظل معايير التدقيق الجزائرية, مذكرة ماستر, جامعة الشهيد حمة لخضر, الوادي, 2024/2023
23. زرقوق سعاد, علاقة مهنة محافظ الحسابات بالمراجعة الخارجية, مذكرة ماستر, 2018/2017
24. حمزة وئام وزوايمية نزهة, دور محافظ الحسابات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية, مذكرة لنيل شهادة الماستر, جامعة 05 ماي 1945, قلمة, 2023/2022
25. بتشالي حبيب, مستجدات المتابعة الجزائرية لجريمة تبييض الأموال في القانون الجزائري, مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون, جامعة مولود معمري, تيزي وزو, 2024/2023
- 5-مطبوعات:
26. بوغراة بكار, محاضرات في القانون الجنائي للاعمال, جامعة قاصدي مرباح ورقلة
- ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:
1. مقالات علمية باللغة الأجنبية:
27. Sofian, Rafael Danendra Reswara, Marcella Salim, AUDITOR EXPERIENCE & SKEPTICISM AS MODERATORS INFLUENCING AUDIT QUALITY, Jurnal Aplikasi Ekonomi, Indonesia, Vol 8 No 1, March 2026, Page 156_171
28. Nasareldeen Hamd Ahmed Almor & Others; THE ROLE OF AUDITORS IN COMBATING MONEY LAUNDERING: AN ANALYTICAL STUDY; Governance And Regulation; Vol 14 No 1; 2025
29. Yusri Hazrol Yusoff & Others; ROLE OF AUDITORS IN REDUCING EFFECTS OF MONEY LAUNDERING: CONCEPT PAPER; Academic Research In Economics And Management Sciences; Vol 13 No 4; P78_87; ماليزيا; 12 Feb 2023;
30. Imen Achek, Imen Khilil, Hichem Khelif; MONEY LAUNDERING AND AUDITING: A SURVEY OF EMPIRICAL LITERATURE; Financial Reporting And Accounting; Vol 24 No 1; P 45_62; Jan 2026.
31. Arman Bekturova & Others; THE ROLE OF INTERNATIONAL AUDITING STANDARDS IN THE SYSTEM OF COUNTERING MONEY

LAUNDERING; Scientific Herald Of Uzhhorod University. Series "Physics"; Vol No Issue 56; P 439_446; 15 Apr 2024; UK

32. Ilaria Zavoli, Colin King; THE CHALLENGES OF IMPLEMENTING ANTI_MONEY Laundering REGULATION AN EMPIRICAL ANALYSIS; Modern Law Review; 84 (4); P 740_771.

1- مواقع الكترونية:

MAJOR AML COMPLIANCE CHALLENGES AND SOLUTIONS; 08 May 2026; [Http://Youverify.Co/Blog/5_Major_Aml_Compliance_Challenges_And_Solution](http://Youverify.Co/Blog/5_Major_Aml_Compliance_Challenges_And_Solution)

_ http://FATF_GAFI.org

الملاحق

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

استبيان حول:

دور مهنة محافظ الحسابات في مكافحة جريمة تبييض الأموال

المستوى: الثانية ماستر

التخصص: محاسبة وجبائية

الى السيدات والسادة ممتني محافظ الحسابات

في اطار اعداد مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في المحاسبة والجبائية، تم انجاز هذا الاستبيان بهدف التعرف على دور محافظ الحسابات في مكافحة جريمة تبييض الأموال، ويشرفني مشاركتكم في هذا الاستبيان. علما انه البيانات التي سيتم الادلاء بها سوف تحاط بالسرية التامة، ولا تستخدم الا لأغراض البحث العلمي. نشكركم على مساهمتكم الجادة عن الإجابة على أسئلة الاستبيان المقدم، فرايكم جدا مهم لاتمام هذه الدراسة.

القسم الأول: البيانات الشخصية

1. الجنس: ذكر ☐ انثى ☐
2. العمر: اقل من 30 سنة ☐ 30_40 سنة ☐ 41_50 سنة ☐ اكبر من 50 سنة ☐
3. المؤهل العلمي: ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐ أخرى ☐
4. الصفة المهنية: محافظ حسابات اكاديمي وممارس ☐ محافظ حسابات ممارس ☐
- محافظ حسابات اكاديمي ☐ أخرى ☐
5. سنوات الخبرة: اقل من 5 سنوات ☐ 5_10 سنوات ☐ 11_15 سنة ☐ اكثر من 15 سنة ☐

القسم الثاني: محاور الدراسة
المحور الأول: مكافحة تبييض الأموال

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارة
					تساهم الشفافية المالية في تقليل مخاطر تبييض الأموال
					تساهم التقارير المالية الدقيقة في الحد من تبييض الأموال
					تساهم إجراءات التدقيق في الحد من عمليات تبييض الأموال
					يتم اكتشاف المعاملات المالية غير العادية بسرعة داخل المؤسسة
					تساعد الرقابة المالية في اكتشاف العمليات المشبوهة
					يتم الإبلاغ عن العمليات المشبوهة وفق الإجراءات القانونية

المحور الثاني: دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارة
					يساهم محافظ الحسابات في تعزيز شفافية القوائم المالية
					يعتبر التدقيق الخارجي أداة فعالة تساهم في تحسين شفافية المعلومات
					يساعد محافظ الحسابات في الحد من التلاعب في التقارير المالية
					يؤدي التدقيق المالي الى تعزيز الثقة في المعلومات المحاسبية
					يساهم محافظ الحسابات في تحسين نظام الرقابة الداخلية
					تساعد تقارير محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية المالية داخل المؤسسة

المحور الثالث: البيئة التنظيمية والرقابية

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارة
					العقوبات القانونية تشكل رادعا حقيقيا للمخالفين
					توجد تعليمات تنظيمية توضح كيفية تطبيق إجراءات العناية الواجبة
					الاطار القانوني الفعال يساهم في كشف العمليات المشبوهة
					التعاون بين المؤسسات المالية والجهات الرقابية يسهل عمليات اكتشاف الاعمال المشبوهة
					تساهم الهيئات الرقابية في دعم عمل محافظ الحسابات
					يتم تحديث التشريعات بانتظام لمواكبة الأساليب الحديثة في عمليات تبييض الأموال

المحور الرابع: الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارة
					تؤثر الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات في اكتشاف العمليات المشبوهة
					يساعد التكوين المستمر محافظ الحسابات في كشف العمليات المشبوهة
					تعزز المعرفة بالتشريعات المالية قدرة المدقق على كشف المحالفات
					تساعد الخبرة المهنية في تحليل العمليات المالية المعقدة
					يساهم التدريب المتخصص في مكافحة تبييض الأموال في رفع كفاءة محافظ الحسابات
					تؤثر كفاءة محافظ الحسابات في فعالية عملية التدقيق المالي

ملحق رقم 02 : مخرجات SPSS

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistique s	ddl	Sig.	Statistique s	ddl	Sig.
مكافحة تببيض الاموال	,080	159	,015	,989	159	,237
a. Correction de signification de Lilliefors						

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,669 ^a	,447	,422	,55032

من مخرجات SPSS

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés
1	Régression	21,085
	Résidu	26,045
	Total	47,130

من مخرجات SPSS

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta			Tolérance	VIF
1	(Constante)	,298	,857		,348	,729		
	دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية	,766	,128	,493	5,976	,000	,945	1,058
	البيئة التنظيمية والرقابية	,082	,165	,044	,501	,618	,825	1,213
	الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات	-,374	,088	-,442	-4,271	,000	,601	1,664
	التحديات التي تواجه محافظ الحسابات	,312	,111	,271	2,802	,006	,687	1,455

a. Variable dépendante : مكافحه تبييض الأموال

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,669 ^a	,447	,422	,55032

a. Prédicteurs : (Constante), التحديات التي تواجه محافظ

الحسابات, دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية, البيئة التنظيمية والرقابية, الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	21,085	4	5,271	17,405	,000 ^b
	Résidu	26,045	86	,303		
	Total	47,130	90			

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
مكافحة تبيض الأموال	7,122	90	,000	,54029	,3896	,6910
دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية	22,134	90	,000	1,08059	,9836	1,1776
البنية التنظيمية والرقابية	26,412	90	,000	1,07509	,9942	1,1560
الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات	1,309	90	,194	,11722	-,0606	,2951
التحديات التي تواجه محافظ الحسابات	,667	90	,506	,04396	-,0869	,1748

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Statistiques de colinéarité	
	B	Erreur standard	Bêta			Tolérance	VIF
1 (Constante)	,298	,857		,348	,729		
دور محافظ الحسابات في تعزيز الشفافية	,766	,128	,493	5,976	,000	,945	1,058
البنية التنظيمية والرقابية	,082	,165	,044	,501	,618	,825	1,213
الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات	-,374	,088	-,442	-4,271	,000	,601	1,664
التحديات التي تواجه محافظ الحسابات	,312	,111	,271	2,802	,006	,687	1,455

a. Variable dépendante : مكافحة تبيض الأموال

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	اهداء
III	ملخص
VII	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
XI	قائمة الاشكال
XII	قائمة الملاحق
XIII	قائمة الرموز
أ	المقدمة
الفصل الأول: ادبيات حول مهنة محافظ الحسابات وجريمة تبييض الأموال	
1	تمهيد
2	المبحث الأول: محافظ الحسابات وجريمة تبييض الأموال
2	المطلب الأول: محافظ الحسابات
2	الفرع الأول: نشأة مهنة محافظ الحسابات
6	الفرع الثاني: التعريف بمهنة محافظ الحسابات
7	الفرع الثالث: شروط اكتساب صفة محافظ الحسابات
8	الفرع الرابع: صفات محافظ الحسابات
8	الفرع الخامس: قواعد عمل محافظ الحسابات
9	الفرع السادس: مسؤوليات محافظ الحسابات عن تبييض الأموال
11	الفرع السابع: مهام محافظ الحسابات
12	الفرع الثامن: الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات
13	المطلب الثاني: جريمة تبييض الأموال
13	الفرع الأول: مجموعة العمل المالي
20	الفرع الثاني: جريمة تبييض الأموال
23	المبحث الثاني: علاقة مهنة محافظ الحسابات بجريمة تبييض الأموال
23	المطلب الأول: دور محافظ الحسابات في الكشف عن العمليات المشبوهة

24	المطلب الثاني: العلاقة بين التدقيق والرقابة المالية على تبييض الأموال
24	المطلب الثالث: التحديات التي تواجه محافظ الحسابات في مكافحة تبييض الأموال
26	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
26	المطلب الأول: دراسات سابقة باللغة العربية
30	المطلب الثاني: دراسات سابقة باللغة الأجنبية
33	المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
35	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لدور محافظ الحسابات في مكافحة جريمة تبييض الأموال
37	تمهيد
38	المبحث الأول: منهجية البحث
38	المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة
40	المطلب الثاني: أدوات البحث
42	المبحث الثاني: التحليل الإحصائي للبيانات
42	المطلب الأول: الأدوات الإحصائية المستخدمة
45	المطلب الثاني: وصف خصائص عينة الدراسة
48	المطلب الثالث: تحليل محاور الاستبيان
56	المبحث الثاني: نموذج الانحدار
56	المطلب الأول: الاختبارات القبلية لنموذج الانحدار
59	المطلب الثاني: تحليل الانحدار
64	المطلب الثالث: مناقشة اثر عوامل النموذج واختبار الفرضيات
66	المطلب الرابع: النموذج النظري للدراسة
77	خلاصة الفصل
79	الخاتمة
83	قائمة المصادر والمراجع
87	الملاحق
95	فهرس المحتويات

